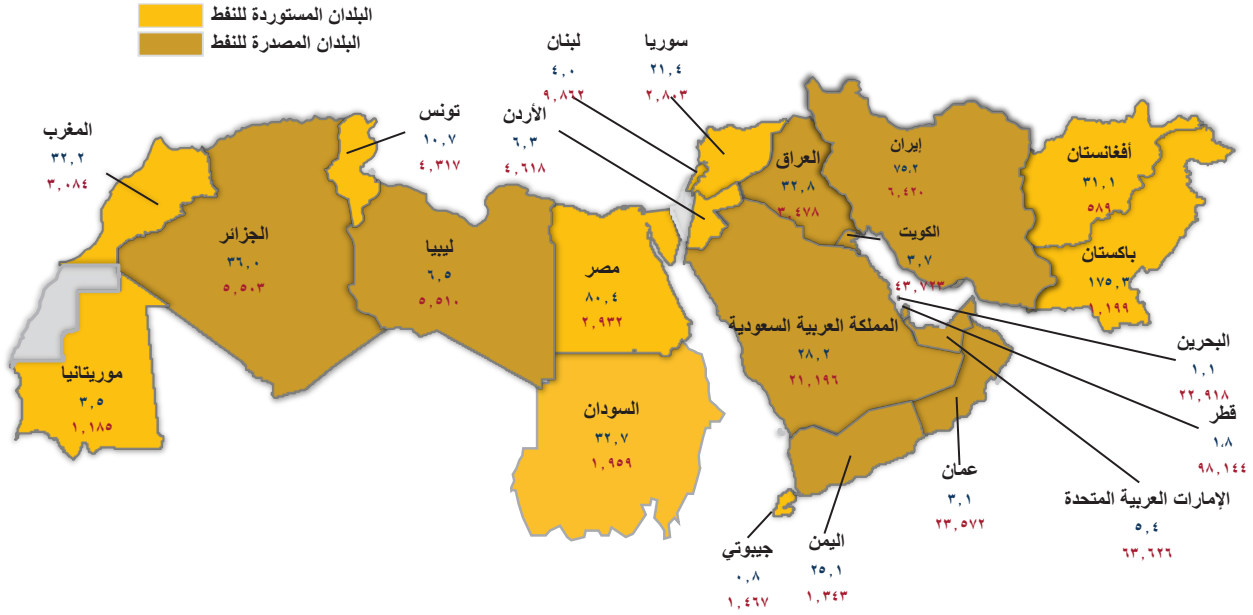


منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان

تعداد السكان بالملايين (٢٠١١)
إجمالي الناتج المحلي للفرد، بالدولار الأمريكي (٢٠١١)

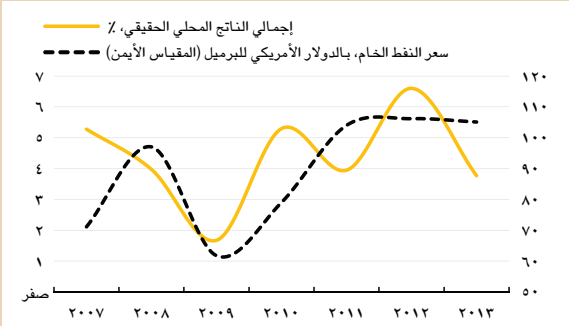


المصادر: صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات آفاق الاقتصاد الإقليمي، وبرنامج Microsoft Map Land. ملحوظة: أسماء البلدان وحدودها المبينة على هذه الخريطة لا تعكس بالضرورة الموقف الرسمي لصندوق النقد الدولي.

الفصل ١- البلدان المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان: زيادة القدرة على الصمود وتوفير فرص عمل جديدة في القطاع الخاص

تمكنت البلدان المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان من توظيف الإيرادات الناتجة عن أسعار النفط المرتفعة في دعم النمو في بيئة عالمية يسودها الضعف. وقد كانت السياسات المالية والنقدية التيسيرية ملائمة في ذلك الوقت، ولكن التركيز يمكن أن يتحول تدريجياً نحو زيادة المدخرات القومية وتحسين العدالة بين الأجيال. وفي ظل تقلبات الإيرادات النفطية، تتوافر لبعض البلدان الوسائل اللازمة لاستيعاب الصدمات المعاكسة، لكن ترشيد الإنفاق الحكومي هو أهم إجراء استباقي يمكن اتخاذه استعداداً لمواجهة احتمال انخفاض الأسعار وبقائها على هذا النحو. وينبغي أن تتضمن إصلاحات المالية العامة كبح مجموع الأجور في القطاع العام، بما يؤدي، بجانب تنفيذ إصلاحات هيكلية أوسع نطاقاً، إلى زيادة معدلات التوظيف في القطاع الخاص.

الشكل البياني ١-١
ارتفاع نمو إجمالي الناتج المحلي لعام ٢٠١٢ بدفعة من ليبيا



المصادر: السلطات الوطنية؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

انخفاض معدلات نمو إجمالي الناتج المحلي النفطي ونمو إجمالي الناتج المحلي غير النفطي بمعدلات جيدة

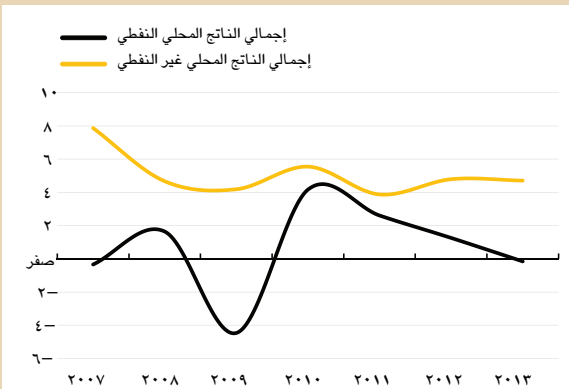
من المتوقع ارتفاع معدل نمو إجمالي الناتج المحلي في البلدان المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان إلى حوالي ٦,٥٪ في ٢٠١٢ إثر تعاف قوي يفوق التوقعات في ليبيا (الإطار ١-١)، وتشير التنبؤات إلى عودته إلى مستويات عام ٢٠١١ عند ٤٪ تقريباً خلال ٢٠١٣ (الشكل البياني ١-١). وقد انخفض إنتاج النفط في إيران بسبب العقوبات المشددة وإجراءات الحظر النفطي التي فرضتها عليها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، على الترتيب، والتي دخلت حيز التنفيذ خلال النصف الثاني من عام ٢٠١٢، مما أدى إلى تخفيض احتمالات النمو لإيران. ولا يزال معدل نمو دول مجلس التعاون الخليجي قويا، ولكن يُتوقع انخفاضه إلى ٣,٧٥٪ خلال ٢٠١٣ مقابل ٧,٥٪ خلال ٢٠١١، وهو ما يرجع في الأساس إلى انكماش الإنتاج النفطي.

وتشير التنبؤات إلى استمرار انخفاض نمو إجمالي الناتج المحلي النفطي في بلدان MENAP المصدرة للنفط ليصل إلى ١,٢٥٪ في ٢٠١٢، مسجلاً معدلاً سالباً خلال ٢٠١٣ (الشكل البياني ٢-١). أما في القطاعات الأخرى، فبسبب الإنفاق الحكومي والأوضاع النقدية التيسيرية يُتوقع أن يستمر النمو الاقتصادي في تسجيل معدلات جيدة تبلغ ٥٪ تقريباً خلال ٢٠١٢ و٢٠١٣، بالرغم من تباطؤ النمو في البحرين والنمو السالب في اليمن خلال عام ٢٠١٢ بسبب الاضطرابات السياسية. غير أنه من غير المتوقع وصول معدلات نمو إجمالي الناتج المحلي غير النفطي إلى مستويات ما قبل ٢٠٠٩، مما يعود جزئياً إلى صعوبة الأوضاع العالمية.

ورغم ارتفاع أسعار النفط في الوقت الحالي، فقد تراجعت عن مستوياتها في بداية العام نظراً لعودة الإمدادات النفطية من ليبيا وزيادة إنتاج النفط في المملكة العربية السعودية والكويت (حيث يظل إنتاج النفط عند مستويات قياسية) وتدهور أوضاع

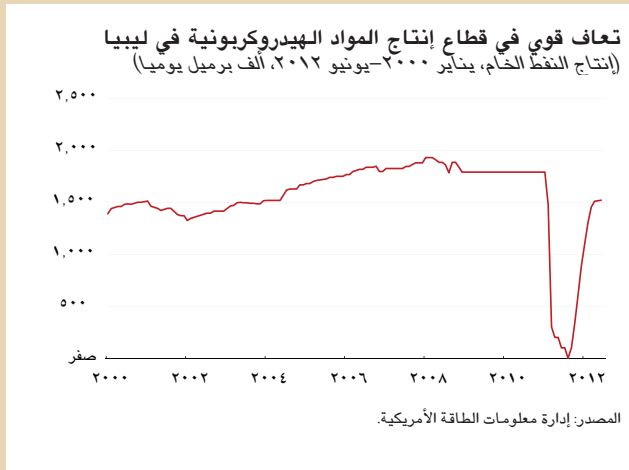
إعداد ألبرتو بهار بمساهمة من فرق خبراء الصندوق القطرية.

الشكل البياني ٢-١
إجمالي الناتج المحلي غير النفطي يسجل نمواً جيداً (بلدان MENAP المصدرة للنفط: نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي النفطي وغير النفطي، %)



المصادر: السلطات الوطنية؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ليبيا: مرحلة ما بعد الثورة

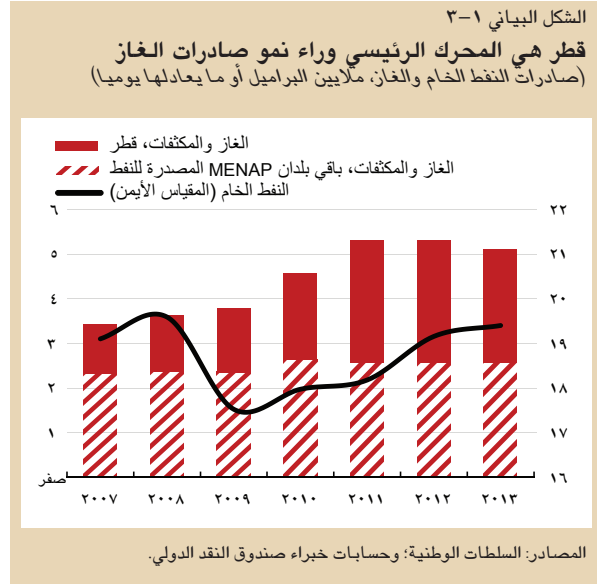


استعاد إنتاج المواد الهيدروكربونية زخمه في ليبيا في مرحلة ما بعد الثورة بمعدل فاق التوقعات ليصل إلى ٩٠٪ تقريباً من مستواه قبل اندلاع الصراعات. ورغم التحديات الكبيرة التي تواجه البلاد في أعقاب الثورة، يتعافى النشاط الاقتصادي سريعاً مع عودة إنتاج المواد الهيدروكربونية (راجع الشكل البياني). فاعتباراً من يونيو ٢٠١٢، ارتفع إنتاج المواد الهيدروكربونية ليتجاوز ١,٥٢ مليون برميل يوميا مقابل ١٦٦,٠٠٠ برميل يوميا في المتوسط خلال مرحلة الصراع في ٢٠١١، ومن المتوقع ارتفاعه إلى مستوى ما قبل الصراعات بحلول عام ٢٠١٣. وقد أعطى هذا التعافي الذي فاق التوقعات دفعة قوية بالفعل لقطاع الصادرات الهيدروكربونية في ليبيا وساعد على زيادة فوائض الموازنة والحساب الجاري. كذلك شهدت القطاعات الاقتصادية غير المرتبطة بالموارد الطبيعية تحسناً واسع النطاق مدفوعاً بالإفناق العام على أعمال الإعمار وتحرك الطلب المكبوت من القطاع الخاص. ونتيجة لذلك، يُتوقع الآن ارتفاع إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بنسبة قياسية تبلغ ١٢٢٪ خلال ٢٠١٢ بعد انخفاضه بنسبة ٦٠٪ تقريباً خلال ٢٠١١. ورهنا بتحسّن الأوضاع الأمنية، من المتوقع أيضاً استمرار نمو النشاط الاقتصادي بمعدلات قوية تصل إلى ١٧٪ تقريباً خلال ٢٠١٣، و٧٪ سنوياً في المتوسط خلال الفترة من ٢٠١٤ إلى ٢٠١٧.

ولا تزال الآفاق الاقتصادية مواتية ولكن تتهددها بعض مخاطر التطورات السلبية. ففي نهاية عام ٢٠١١، تم رفع معظم عقوبات الأمم المتحدة التي قضت بتجميد الأصول الأجنبية الليبية - التي بلغ إجمالي قيمتها ٢٠٪ من إجمالي الناتج المحلي لعام ٢٠١٠ - مما أتاح لمصرف ليبيا المركزي إعادة التأكيد على ربط سعر الصرف وتوفير سيولة بالعملة الأجنبية للبنوك وإعادة الأنشطة المصرفية إلى مسارها الطبيعي. كذلك سيؤدي ارتفاع الإيرادات الهيدروكربونية إلى فائض في المالية العامة يبلغ ١٩٪ من إجمالي الناتج المحلي وزيادة فائض الحساب الجاري إلى ٢٢٪ من إجمالي الناتج المحلي خلال ٢٠١٢. ومع عودة الواردات وتكلفة المعاملات إلى مستوياتها الطبيعية، يُتوقع انخفاض معدل تضخم الأسعار الاستهلاكية من ١٦٪ سنوياً في المتوسط خلال ٢٠١١ إلى ١٠٪ خلال ٢٠١٢ و١٪ تقريباً خلال ٢٠١٣، وذلك رغم الضغوط الراكفة للأسعار المحلية نتيجة اختناقات العرض في قطاعي الإسكان والنقل. ولكن على الرغم من هذه التطورات المواتية، قد يؤدي تزايد الضغوط في الاقتصاد العالمي إلى تفاقم مخاطر التطورات السلبية التي تهدد النمو، وبالتالي إلى تراجع أسعار البترول وفرض تحديات إضافية أمام الاقتصاد الليبي المعتمد على الموارد الهيدروكربونية.

وفي هذا المنعطف التاريخي، تواجه السلطات تحديات تتمثل في استعادة استقرار الوضع الأمني، والحد من عدم اليقين السياسي، وتحقيق تطلعات الثورة. وعلى عكس بقية بلدان التحول العربي، لا تحتاج ليبيا إلى تمويل خارجي بفضل ثروتها الضخمة من الموارد. ورغم نجاح أول انتخابات للمؤتمر الوطني العام في ليبيا خلال ٦٠ عاماً كخطوة نحو تطبيع الأوضاع السياسية، فمن المحتمل أن يظل الوضع خطيراً - في ظل تشرذم المشهد السياسي والنزاعات القبلية - لا سيما خلال الفترة التي تسبق التصديق على الدستور والانتخابات البرلمانية في منتصف ٢٠١٣.

وتتمثل التحديات الآنية لدعم النمو الشامل في تطبيع الأوضاع الأمنية، والحد من عدم اليقين السياسي خلال المرحلة الانتقالية، وفرض الانضباط المالي مع الحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي. وقد قامت الحكومة المؤقتة بزيادة الأجور والدعم تحقيقاً لتطلعات الثورة في الأجل القصير. وبالرغم من أن ليبيا تستطيع تحمل ارتفاع النفقات الجارية خلال المرحلة الانتقالية، فإن زيادة الأجور والدعم تؤدي حالياً إلى تآكل الاحتياطات الوقائية المالية وتقويض آفاق استمرارية أوضاع المالية العامة. غير أنه سيتعين على ليبيا فيما بعد الأجل القصير معالجة مجموعة كبيرة من القضايا تتضمن بناء القدرات، وتحسين جودة التعليم، وإعادة بناء البنية التحتية، وتطوير أسواقها المالية، والحد من الاعتماد على الموارد الهيدروكربونية، وإقامة شبكات أمان اجتماعي فعالة. كذلك سيحتاج البلد إلى وضع إطار للحكومة لزيادة الشفافية والمساءلة بهدف تحسين إدارة ثروته من الموارد وتشجيع التنمية الاقتصادية المدفوعة بجهود القطاع الخاص.

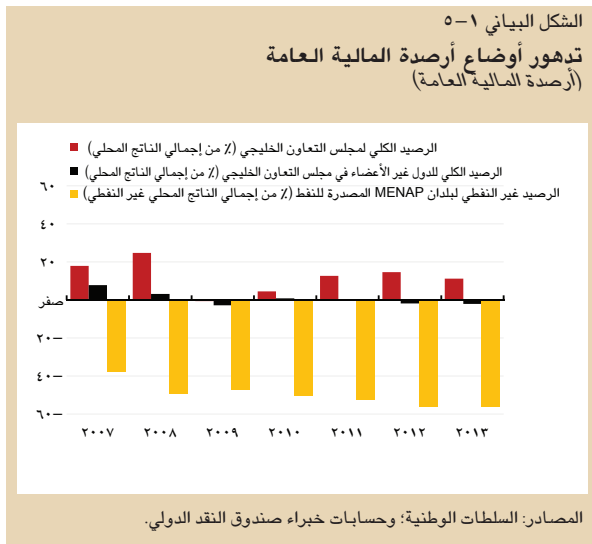


الإفناق الحكومي الضخم إلى تراجع أرصدة المالية العامة غير النفطية وأرصدة المالية العامة ككل في بعض البلدان (الشكل البياني ١-٥).

وفي دول مجلس التعاون الخليجي، كان موقف المالية العامة التوسعي ملائماً بسبب الحاجة إلى دعم النمو غير النفطي، وعدم وجود بوادر تشير إلى دخول الاقتصاد في نوبة من النشاط المحموم، وفي حالات كثيرة بسبب تراكم الهوامش الوقائية المالية والاحتياطات الدولية. غير أنه في ظل الارتفاع الدائم في عجز الرصيد الأولي غير النفطي، تشير التحليلات إلى أن مستوى الإفناق في كثير من دول مجلس التعاون الخليجي يتعارض مع تحقيق العدالة بين الأجيال، وإن كانت هذه النتيجة تستند إلى عوامل غير مؤكدة، مثل المسار المستقبلي لأسعار النفط والعائد على الاستثمارات العامة (الإطار ١-٢).

الطلب العالمي. ورغم عودة الإنتاج النفطي في ليبيا وارتفاعه في العراق، تظل المملكة العربية السعودية قادرة على الحفاظ على التوازن في أسواق النفط العالمية.

وبينما يُتوقع وصول حجم صادرات النفط الخام خلال ٢٠١٢ إلى نفس مستواه تقريباً في ٢٠٠٧، ارتفعت صادرات الغاز الطبيعي ارتفاعاً كبيراً، لا سيما في قطر (الشكل البياني ١-٣). وتشكل صادرات الغاز الطبيعي خمس الصادرات الهيدروكربونية في بلدان MENAP المصدرة للمواد الهيدروكربونية مجتمعة، ولكنها تتجاوز صادرات النفط الخام في الجزائر وقطر واليمن. ورغم تراجع أسعار الغاز في بعض الأسواق، استفادت بلدان MENAP المصدرة للمواد الهيدروكربونية من بيع الغاز بأسعار متفق عليها بموجب عقود طويلة الأجل مربوطة بسعر النفط الخام (الملحق ١-١).

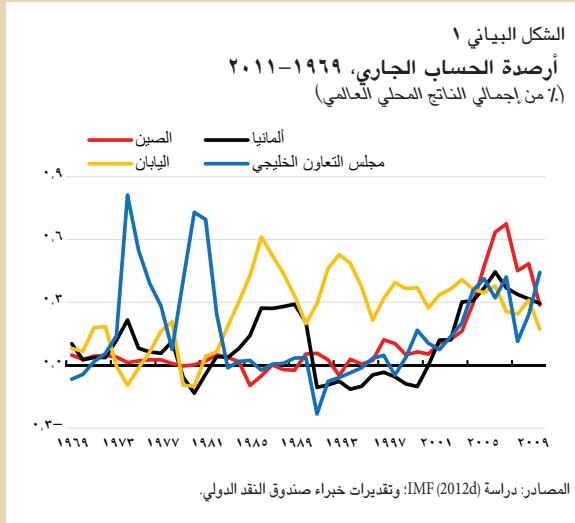


ارتفاعات الأجور تضعف أوضاع المالية العامة

في ظل ارتفاع أسعار النفط والاضطرابات الاجتماعية، اتخذت بلدان MENAP المصدرة للنفط لتدابير عديدة من شأنها زيادة الأجور في القطاع العام والإفناق الاجتماعي (دراسة IMF, 2011c, 2011d). وقد أدت هذه التدابير إلى زيادات حادة في مجموع الأجور، علماً بأن أغلبها لم يصبح نافذاً بالكامل إلا اعتباراً من عام ٢٠١٢ (الشكل البياني ١-٤).

وقد ارتفعت الأجور في معظم البلدان كنسبة من إجمالي الناتج المحلي منذ عام ٢٠١٠. ففي بلدان MENAP المصدرة للنفط غير الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي، ارتفعت نسبة الأجور في إجمالي الإفناق الحكومي خلال ٢٠١١ بمقدار ١٠٪ مقارنة بعام ٢٠١٠، وانخفضت في الوقت نفسه نسبة الإفناق الرأسمالي. ورغم ارتفاع أسعار النفط، أدى

ما هو مستوى الفائض «الملائم» لدول مجلس التعاون الخليجي؟



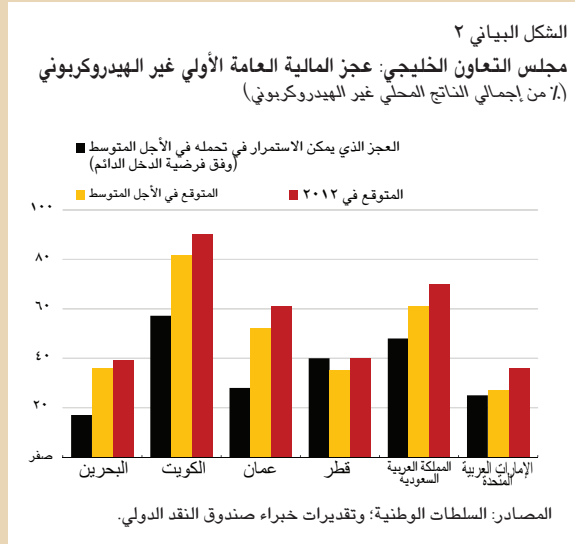
ارتفعت الفوائض الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي في السنوات الأخيرة، مما أثار التساؤلات مجدداً حول السياسات المثلى التي يمكن تنفيذها في مواجهة هذه الفوائض. ورغم أن الأرصدة الخارجية لدول المجلس كنسبة من إجمالي الناتج المحلي العالمي قد انخفضت في السنوات الأخيرة عن المستويات الملاحظة خلال منتصف السبعينات وأوائل الثمانينات من القرن الماضي، فإنها لا تزال ضخمة - حيث وصلت إلى ٠.٤٪ تقريباً من إجمالي الناتج المحلي العالمي عام ٢٠١١. إضافة إلى ذلك، تجاوزت الأرصدة الخارجية لهذه الدول خلال عام ٢٠١١ الأرصدة الخارجية لكبرى البلدان المصدرة الأخرى، مثل الصين وألمانيا واليابان (الشكل البياني ١).

وفي حالة دول مجلس التعاون الخليجي، على عكس كبرى البلدان المصدرة الأخرى، فإن فائض المالية العامة وفائض الحسابات الخارجية يمثلان إلى حد كبير «فائضين توأمين»، فكلاهما ناتج عن استغلال موارد طبيعية غير متجددة. كذلك اتضح أن أسعار الصرف الفعلية الحقيقية ليس لها سوى تأثير بسيط على أرصدة الحساب الجاري للبلدان المصدرة للموارد^١ ولذلك فإن تقييم حجم مدى ملائمة أوضاعها المالية من منظور متوسط إلى طويل الأجل.

ويمكن استخلاص ثلاث رؤى عميقة من منهج فرضية الدخل الدائم بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي، أولاً، يُفترض تحقيق فوائض مالية لحين نفاذ الموارد الطبيعية غير المتجددة (أو انخفاض معدل استغلالها) لتمويل النفقات الحكومية المستقبلية. ثانياً، يُفترض ازدياد الفوائض المالية في حالة تقديم الموعد المحدد لمعدل نضوب الموارد الطبيعية (أي، بهدف الحفاظ على استقرار أسواق النفط العالمية) حيث ينحصر دور دول مجلس التعاون الخليجي في تحويل ثرواتها الطبيعية في باطن الأرض إلى ثروات مالية. ثالثاً، يُفترض أن يؤدي الارتفاع المؤقت في سعر الموارد إلى زيادة الفوائض المالية نظراً لأن الحكومات تدخر جزءاً من الإيرادات غير المتوقعة للأجيال المستقبلية. وعليه، سوف تتحول الفوائض المالية إلى فوائض في الحساب الجاري بسبب خاصية «الفائضين التوأمين».

وبالنسبة لقياس ما إذا كان الفائض المالي في دول مجلس التعاون الخليجي شديد الانخفاض أو شديد الارتفاع مقارنة بمعايير فرضية الدخل الدائم، فتلك مسألة تجريبية تتوقف على مجموعة معلمات اقتصادية لا تتوفر عنها معلومات كاملة: معدل العائد المتوقع على الأصول المالية، والنمو السكاني في المستقبل، والمسار المستقبلي لسعر المورد غير المتجدد، وحجم الاحتياطي الهيدروكربوني. وهناك حاجة أيضاً لمعلومات عن العائد المستقبلي على النفقات الحكومية (أي إذا كانت ستتولد عنها إيرادات ضريبية غير نفطية في المستقبل) ومدى توجه الحكومة نحو زيادة المدخرات الوقائية، وناقش هاتين القضيتين بمزيد من التفصيل لاحقاً. ولذلك فإن معايير فرضية الدخل الدائم مجرد معايير استرشادية وينبغي إخضاعها لاختبارات الحساسية لتقييم مدى ثباتها.

ويتضح من التحليل القائم على مجموعة من الافتراضات المتعلقة بالمعلومات المذكورة أن فوائض المالية العامة منخفضة للغاية مقارنة بمعايير فرضية الدخل الدائم (النفقات الحكومية مرتفعة للغاية حالياً، على سبيل المثال) في خمسة من دول مجلس التعاون الخليجي الستة. ووفقاً لما ورد بإيجاز في دراسة (IMF (2011b)، والمناقشات الأكثر تفصيلاً التي تضمنتها تقارير خبراء صندوق النقد الدولي بشأن مشاورات المادة الرابعة مع أعضاء دول مجلس التعاون الخليجي، تشير معايير فرضية الدخل الدائم إلى أن هذه البلدان، ما عدا قطر، بحاجة إلى التقشف المالي في الأجل المتوسط، وإن كان بدرجات متفاوتة (الشكل البياني ٢).



إعداد بيدرو رودريغو ومي خميس.

^١ راجع دراسة (Arezki and Hasanov (2009).

الإطار ١- ٢ (تتمة)

وقد تؤثر بعض العوامل التي لا تغطيها معايير فرضية الدخل الدائم إلى حد ما على النتائج. فعلى سبيل المثال، قد تؤدي تقلبات أسعار المورد غير المتجدد تحقيق فوائض مالية أكبر نظرا لأن البلدان قد ترغب في مراكمة «مدخرات وقائية» إضافية استعدادا لأي انخفاض محتمل في سعر المورد.^٢ كذلك فإن النفقات أو الاستثمارات العامة المحلية، التي زادت بدرجة ملحوظة في دول مجلس التعاون الخليجي، قد تحقق عائدات مستقبلية من خلال تنويع الاقتصاد وزيادة الضرائب، وقد ينخفض عجز المالية العامة في هذه الحالة عن المستويات التي تشير لها فرضية الدخل الدائم. غير أن هذه القضية تكتسب أهمية أكبر نسبيا في الاقتصادات التي تعاني من ندرة رأس المال و/أو تعتمد أكثر من غيرها على الضرائب المحلية، وهو الأمر الذي لا ينطبق على دول مجلس التعاون الخليجي.

وتقوم فرضية الدخل الدائم على معايير متوسطة إلى طويلة الأجل، ويمكن لدول مجلس التعاون الخليجي - وإن كان بدرجات متفاوتة - الوصول إلى هذه المعايير تدريجيا. وستتوقف القرارات بشأن فوائض المالية العامة في الأجل القصير على عوامل أخرى أيضا، مثل التطورات على جانب النشاط الاقتصادي وتوظيف العمالة. وفي ضوء هذه الاعتبارات، أيد الصندوق في إطار أنشطته الرقابية التدابير المضادة للاتجاهات الدورية التي اتخذتها دول المجلس في مواجهة الأزمة المالية العالمية. غير أن فرضية الدخل الدائم تشير إلى أن الفوائض الحالية في المالية العامة والحسابات الخارجية لن تكون ضخمة للغاية إذا ما تم تحليلها من منظور أطول أجلا، وهو ما قد يدعو إلى اتخاذ تدابير احترازية في الأجل المتوسط.

^٢ راجع دراسة (2009) Bems and Carvalho Filho .

لبلدان MENAP المصدرة للنفط نظرا لأن عقودها طويلة الأجل بطبيعتها (الملحق ١-١). وسوف ينعكس انخفاض أسعار المواد الهيدروكربونية التي تتلقاها البلدان المصدرة للنفط أو الغاز على أرصدة المالية العامة والحساب الجاري في الأساس نظرا لأن الكثير من البلدان تتوافر لديها الاحتياطيّات اللازمة للحفاظ على مستوى الإنفاق المعاكس للاتجاهات الدورية لدعم النشاط الاقتصادي.

وسوف يؤثر الانخفاض الدائم في أسعار النفط تأثيرا كبيرا على رصيد المالية العامة في دول مجلس التعاون الخليجي. ويشير الخط في الشكل البياني ١-٦ إلى رصيد المالية العامة في ظل أسعار النفط الفعلية وتنبؤات صندوق النقد الدولي. وتمثل المنطقة المظللة تأثير سيناريو ارتفاع الأسعار وسيناريو انخفاض الأسعار على رصيد المالية العامة. أخذنا في الاعتبار السياسات المحلية التي تنفذها البلدان لمواجهة السيناريو المحتمل مع افتراض عدم تغير حجم إنتاج المواد الهيدروكربونية. ويتضح أن تأثير انخفاض أسعار النفط يتجاوز التأثير الناتج عن ارتفاعها بالقدر نفسه، كما أن هناك احتمالية بمقدار السدس بتحول فائض المالية العامة الضخم إلى عجز سريعا بحلول عام ٢٠١٣. وفي حالة حدوث تقلبات حادة ولكن قصيرة الأجل في أسعار النفط، ستمكن جميع دول مجلس التعاون الخليجي، عدا البحرين، من اتخاذ موقف مضاد للاتجاهات الدورية. غير أنه في حالة حدوث انخفاض دائم في أسعار النفط، فسوف يستلزم ذلك تنفيذ تصحيحات أكثر عمقا في المالية العامة.

أما في البلدان المصدرة للنفط غير الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي، فسوف يؤدي انخفاض مقداره ١٠ دولارات أمريكية للبرميل في متوسط سعر النفط خلال ٢٠١٢ إلى انخفاض رصيد المالية العامة بمقدار ٦ نقاط مئوية تقريبا من إجمالي الناتج المحلي في حالة عدم اتخاذ تدابير على مستوى السياسات

وفي البلدان المصدرة للنفط غير الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي، من المتوقع أن يصل العجز الكلي إلى ٢٪ تقريبا من إجمالي الناتج المحلي خلال عام ٢٠١٢، مما يعني أنها لا تحول ثرواتها الكامنة في جوف الأرض إلى ثروات مالية. وعدا ليبيا التي تمثل استثناء واضحا لما تملكه من وسائل لإصلاح اقتصادها الذي دمرته الحرب، يتعين على هذه البلدان بناء احتياطيّات وقائية والادخار للمستقبل.

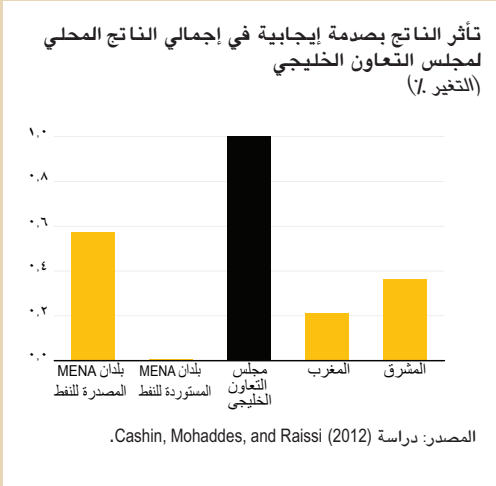
حدوث انخفاض كبير ومستمر في أسعار النفط يشكل خطرا رئيسيا

يؤثر عدد من العوامل الخارجية على مسار أرصدة المالية العامة ونمو إجمالي الناتج المحلي. ففي الوقت الحالي، ترى الأسواق مخاطر بعيدة الاحتمال تتمثل في ارتفاع أسعار النفط عن المستويات المتوقعة بسبب أجواء عدم اليقين الجغرافية-السياسية وما قد تسفر عنه من اضطرابات محتملة في عرض النفط العالمي. وفي المقابل، قد تتأثر بلدان MENAP المصدرة للنفط تأثيرا سلبيا متفاوتا بسبب احتمالات زيادة تباطؤ الاقتصاد العالمي، لا سيما من خلال تأثيرها على أسعار الطاقة (دراسة IMF، 2012d). ولا تزال الصدمة المحتملة لمنطقة اليورو هي مكنم القلق الرئيسي. وتشير التحليلات إلى أن أثر الصدمة الناتج عن انخفاض إجمالي الناتج المحلي لمنطقة اليورو بمقدار ١٪ سيؤدي إلى انخفاض إجمالي الناتج المحلي لبلدان MENAP المصدرة للنفط بمقدار ثلث بالمائة تقريبا خلال العام الأول (الملحق ١-٢؛ والإطار ١-٣).

ويعتبر الأثر الرئيسي الذي قد ينتج عن تراجع النشاط الاقتصادي العالمي مجددا في احتمال حدوث انخفاض حاد دائم في أسعار المواد الهيدروكربونية. وبوجه عام، فإن التقلبات قصيرة الأجل في أسعار النفط لا تمثل مشكلة بالنسبة

انتقال التداعيات الناتجة عن صدمات إجمالي الناتج المحلي في دول مجلس التعاون الخليجي

تمثل التداعيات الناتجة عن صدمات إجمالي الناتج المحلي في دول مجلس التعاون الخليجي - أكبر الاقتصادات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا - أهمية للاقتصادات المجاورة. ويستخدم أحد نماذج الانحدار الذاتي للمتجهات العالمية لدراسة مدى حساسية البلدان الأخرى في المنطقة للتطورات الاقتصادية في دول مجلس التعاون الخليجي. ويستخدم هذا المنهج إطارا ديناميكيًا يغطي بلدانا متعددة لتحليل انتقال الصدمات بين الدول ويستند إلى النموذج الوارد في دراسة (Cashin, Mohaddes, and Raissi (2012)).



وتوضح النتائج أن صدمات الناتج في دول مجلس التعاون الخليجي تمثل أهمية لا سيما لبلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وإن كانت لها انعكاسات عالمية أيضا. فارتفاع إجمالي الناتج المحلي بمقدار ١٪ في دول المجلس يؤدي إلى زيادة كبيرة في الناتج في بلدان MENA المصدرة للنفط وبلدان المشرق (مصر والأردن وسوريا) قدرها ٠.٥٥٪ و ٠.٤٠٪ بعد سنة واحدة، على الترتيب. وسيكون للصدمة أيضا تأثير متوسط على بلدان المغرب (الجزائر وليبيا وموريتانيا والمغرب وتونس) يبلغ ٠.٢٠٪ في المتوسط (راجع الشكل البياني).

وتنتقل آثار صدمة الناتج من دول المجلس إلى منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من خلال قنوات التجارة وتحويلات العاملين والاستثمارات الأجنبية المباشرة وأسعار السلع الأولية. فعلى سبيل المثال، يرتبط الوضع الاقتصادي الكلي في الأردن ارتباطا وثيقا بالأوضاع في بلدان منطقة الشرق الأوسط الأخرى، حيث تمثل تحويلات الأردنيين العاملين في المنطقة مصدرا مهما من مصادر الدخل القومي (تساوي ١٥٪-٢٠٪ من إجمالي الناتج المحلي)؛ كما أن منطقة الخليج العربي هي الوجهة الأساسية للصادرات الأردنية، والمصدر الرئيسي في المقابل لإمدادات الطاقة في الأردن. كذلك تستقبل الأردن منحا واستثمارات أجنبية مباشرة ضخمة من البلدان الأخرى في المنطقة.

ويؤثر الناتج في دول مجلس التعاون الخليجي على الاقتصاد العالمي ويتأثر به. وتحديدًا، تمثل سوق النفط إحدى القنوات المهمة التي تنتقل الآثار من خلالها. فالمملكة العربية السعودية، على سبيل المثال، إحدى دول مجلس التعاون الخليجي، هي أكبر البلدان المصدرة للنفط على مستوى العالم في الوقت الحالي، كما أنها المنتج المرن الوحيد حاليا، حيث تمتلك طاقة فائضة ضخمة يمكن استخدامها في الحفاظ على استقرار أسواق الطاقة العالمية. وفي حين أن مستوى الإمدادات النفطية من دول مجلس التعاون الخليجي له آثار اقتصادية كلية ملحوظة على الاقتصادات المتقدمة والصاعدة، بما في ذلك اقتصادات منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، فإن تحسن أفاق النمو العالمي له آثار مهمة أيضا على الطلب النفطي وبالتالي على الأداء الاقتصادي لبلدان المجلس. ونظرا لأن منحنى عرض النفط العالمي شبه رأسي، فإن أي زيادة في الناتج في دول مجلس التعاون الخليجي تكون ناتجة في الغالب عن ارتفاع أسعار النفط. وتترافق هذه الزيادة مع زيادة الناتج في الاقتصادات المتقدمة وبلدان آسيا الصاعدة، والتي تعكس طفرة في أسعار النفط مدفوعة بقوة الطلب وارتفاع مستويات إجمالي الناتج المحلي في البلدان الأخرى المنتجة للسلع الأولية^٢.

إعداد بول كاشين وكيميار محددس ومهدي رئيسي.

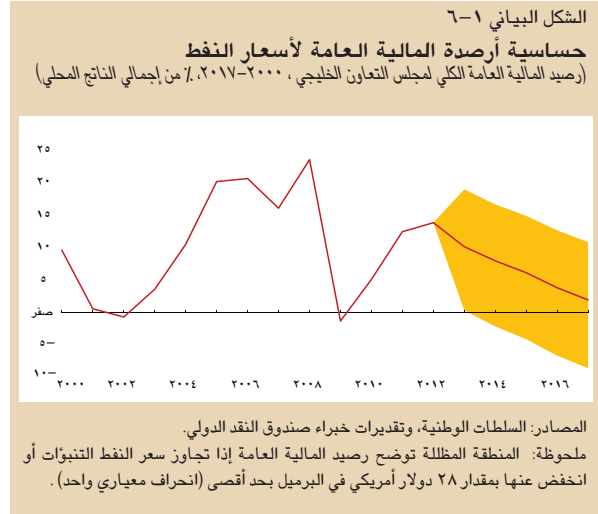
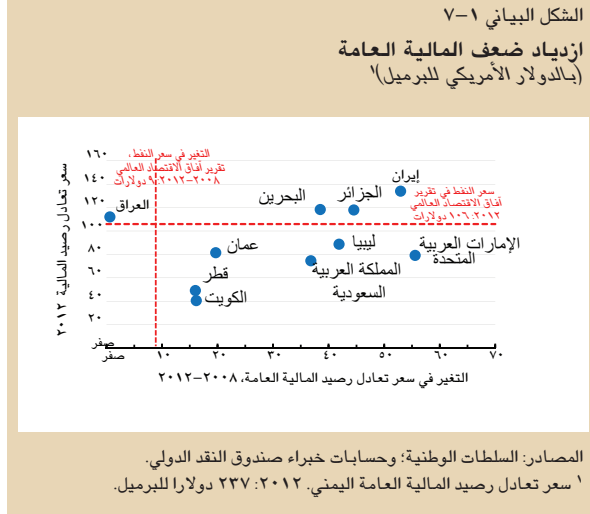
^١ راجع الملحق ٣-١؛ ودراسات (Cashin and others (2012))، و (Cashin, Mohaddes, and Raissi (2012))، و (Mohaddes, and Raissi (2011)) للاطلاع على مزيد من التفاصيل.

^٢ راجع دراسة (IMF (2012c)).

ما يلي: يمكن أن ترشد اليمن النفقات غير الضرورية لكن المساعدات الاقتصادية الدولية المقدمة له في غاية الأهمية؛ كما يمكن للجزائر احتواء النفقات الجارية؛ وتقوم إيران حاليا بالفعل بخفض نفقاتها لمواجهة انخفاض حجم الصادرات النفطية. ورغم أن المدخرات من الإيرادات الاستثنائية التي حققتها إيران في السابق توفر لها هامش أمان وقائي إلى حد

المحلية لمواجهة هذا الانخفاض. غير أن هذه البلدان لا يتوافر لها من الاحتياطات عموما ما يتوافر لدول مجلس التعاون الخليجي، ولذلك سيلزم عليها على الأرجح تنفيذ سياسات فورية لمواجهة الأزمة.

وبوجه عام، ينبغي مواجهة أي انخفاض مستمر في أسعار النفط من خلال خفض النفقات الجارية مع توفير الحماية للفقراء قبل تعديل خطط الإنفاق الرأسمالي. وتتضمن التدابير الممكنة



ولذلك فحتى وإن لم تحدث أي صدمة معاكسة على الفور، فإن الحاجة إلى الحد من تعرض هذه البلدان للصددمات المحتملة تدعم الأسباب الداعية لاتخاذ خطوات استباقية نحو استمرارية أوضاع المالية العامة، ونحو بناء الاحتياطات الوقائية اللازمة في بعض البلدان. ويستدعي ذلك تنفيذ مجموعة متسلسلة من المشروعات الرأسمالية بمعدل عائد منخفض في بعض البلدان، والتدقيق مجددا في البنود التي تفتقر إلى الكفاءة ويصعب سحب الإنفاق منها لاحقا.

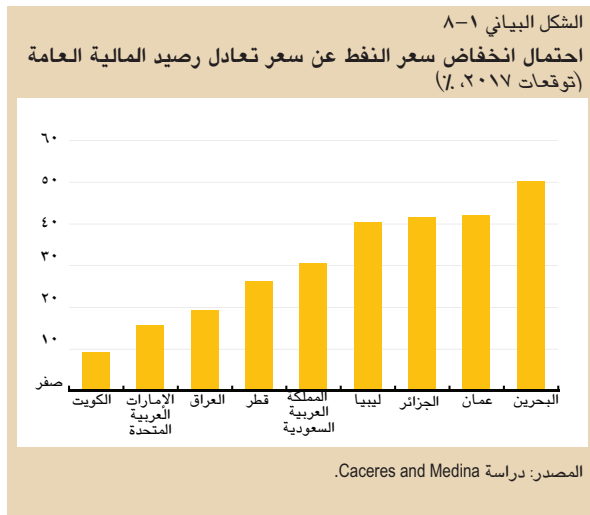
ورغم التقدم المحقق في دول مجلس التعاون الخليجي، فمن الممكن أن تتخذ جميع البلدان المصدرة للنفط المزيد من التدابير لوضع واعتماد أطر متوسطة الأجل للموازنة والمالية، مع إمكانية استحداث قاعدة مالية. ويساعد استخدام إطار

ما، فسيتعين عليها خفض الإنفاق مجددا في حالة انخفاض الأسعار أيضا، ولكن مع الحفاظ على مستوى الإنفاق الرأسمالي. وفي العراق، يحقق التوجه نحو خفض الإنفاق عن المستويات المتوقعة هامش أمان طبيعي، ولكن ينبغي توخي الحذر حتى لا تنفذ هذه التخفيضات على نحو متفاوت يأتي على حساب الإنفاق الرأسمالي.

تقييد الإنفاق يعزز الصلابة

اتساقا مع توقعات عجز المالية العامة في الكثير من البلدان المصدرة للنفط غير الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي، يُتوقع أن يتجاوز سعر النفط التعادلي (أي سعر النفط الذي يكون عنده رصيد المالية العامة صفرا) خلال ٢٠١٢ على سعر النفط الفعلي. وقد سمحت معظم البلدان في السنوات الأخيرة بارتفاع السعر المحقق للتعادل سريعا عن سعر النفط الفعلي، وهو ما جعلها أكثر عرضة للمخاطر الناجمة عن انخفاض سعر النفط (الشكل البياني ٧-١). ومن المتوقع أن تؤدي ضغوط الإنفاق إلى ارتفاع السعر المحقق للتعادل مجددا في الأجل المتوسط، وبالتالي إلى زيادة تعرض هذه البلدان للمخاطر.

غير أن مسار أسعار النفط المستقبلية غير مؤكد إلى حد كبير، لا سيما في الأجل المتوسط. وتشير نتائج محاكاة التقلبات في أسعار النفط المستقبلية إلى أن فرص تجاوز سعر النفط التعادلي المتوقع للسعر الفعلي في معظم بلدان MENAP المصدرة للنفط خلال عام ٢٠١٧ تزيد على ٢٠٪ (الشكل البياني ٨-١). وأخذا في الحسبان أيضا المسار الهبوطي المتوقع لأسعار النفط (كما يتضح ضمنا من أوضاع أسواق العقود المستقبلية)، فإن هذه البلدان ستكون أكثر عرضة للمخاطر في الأجل المتوسط.



تطورات التضخم متفاوتة

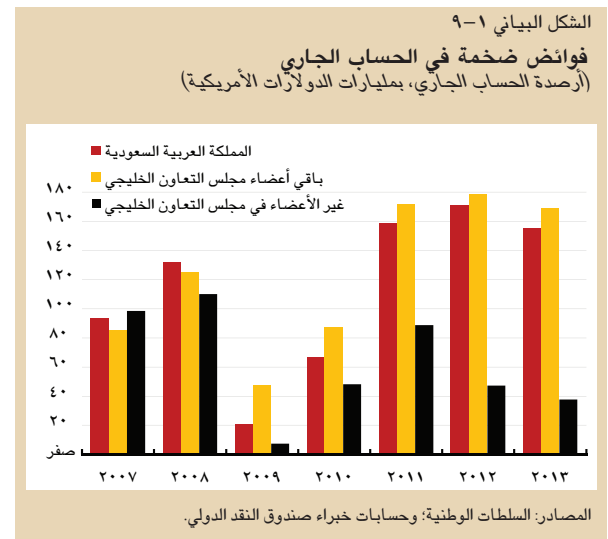
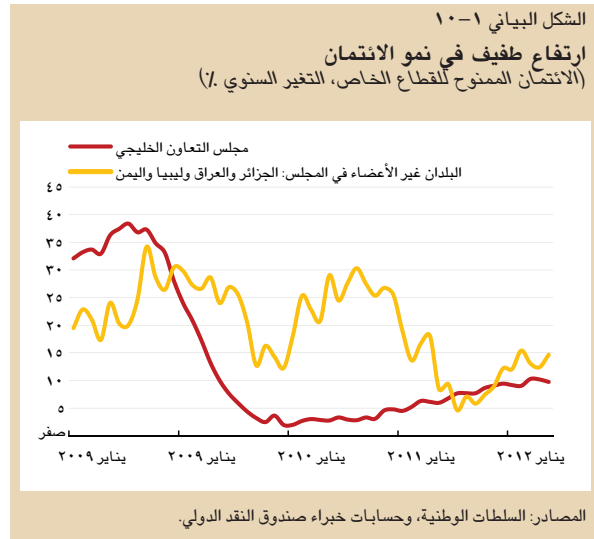
من الممكن أن تؤدي الفوائض الضخمة في ميزان المدفوعات الناتجة عن ارتفاع أسعار السلع الأولية إلى مشكلات في إدارة السيولة من شأنها - إلى جانب زيادات الأجور التي تلاحظ غالباً خلال فترات ارتفاع أسعار السلع الأولية - أن تؤدي إلى تضخم في الأسعار مدفوع بالطلب. غير أن أرقام التضخم النهائية تتوقف بدرجة كبيرة على السياسات الخاصة بكل بلد، كما يتضح من تجارب بلدان MENAP المصدرة للنفط.

ففي دول مجلس التعاون الخليجي، ارتفعت المجملات النقدية عموماً بمعدل أبطأ من مراكمة الاحتياطيات. فقد ارتفع معدل نمو النقود بتعريفها الواسع ومعدل نمو الائتمان المقدم للقطاع الخاص، ولكنهما لا يزالان دون معدلات النمو التاريخية (الشكل البياني ١-١٠). وتفاوت أداء قطاع العقارات بين دول مجلس التعاون الخليجي، ولكن من المتوقع أن يظل ضعيفاً، وكانت معدلات التضخم العالمية إيجابية عموماً رغم ارتفاع أسعار الغذاء وغيره من السلع الأولية مؤخراً. وقد ساهمت سياسة المالية العامة التي اتخذت موقفاً أقل مسابرة للاتجاهات الدورية في معدلات نمو إجمالي الناتج المحلي، وإن كانت هذه المعدلات تقل عن مثيلاتها خلال فترات الانتعاش السابقة في أسعار النفط (الشكل البياني ١-١١). ولذلك يُتوقع أن يظل معدل التضخم في دول مجلس التعاون الخليجي دون ٤٪ خلال ٢٠١٢ و ٢٠١٣ (ودون المستوى الملاحظ خلال فترات الانتعاش السابقة).

زمني متوسط الأجل على اجتناب تحول التقلبات في الإيرادات السنوية إلى تقلبات في النفقات من شأنها زعزعة استقرار الاقتصاد والحد من جودة الإنفاق الحكومي، ومن شأنه أيضاً تحسين آليات تنفيذ الموازنة، وتيسير مقاومة ضغوط الأجور، وتشجيع ادخار العائدات النفطية للأجيال المستقبلية، وتوفير الموارد اللازمة لمواجهة الصدمات.

فوائض الحساب الجاري حساسة لتقلب أسعار النفط

تشير التوقعات إلى أن فائض الحساب الجاري لبلدان MENAP المصدرة للنفط مجتمعة سيقرب من تحقيق ارتفاع قياسي ليصل إلى ٤٠٠ مليار دولار أمريكي تقريباً خلال عام ٢٠١٢ (الشكل البياني ١-٩). ومن المتوقع موازنة هذا الفائض جزئياً بسبب خروج تدفقات مالية يبلغ صافي قيمتها حوالي ١٦٠ مليار دولار أمريكي إلى صناديق الثروة السيادية ومقاصد أخرى. وينعكس ما ينتج عن ذلك من فائض في ميزان المدفوعات على إجمالي الاحتياطيات الذي يُتوقع ارتفاعه بحوالي ٢١٠ مليارات دولار أمريكي ما بين عامي ٢٠١١ و ٢٠١٢. غير أن هذه الأرقام تتأثر للغاية بالتغيرات في أسعار النفط - فبافتراض أن حجم الصادرات النفطية عند مستواه في عام ٢٠١٢ وعدم وجود استجابة على مستوى السياسات المحلية، يؤدي هبوط أسعار النفط بنسبة ١٠٪ إلى انخفاض الفائض في بلدان MENAP المصدرة للنفط بمقدار ١٥٠ مليار دولار أمريكي تقريباً.



الشكل البياني ١-١١

دراسة حالة لأسعار النفط، ١٩٧٠-٢٠١٢

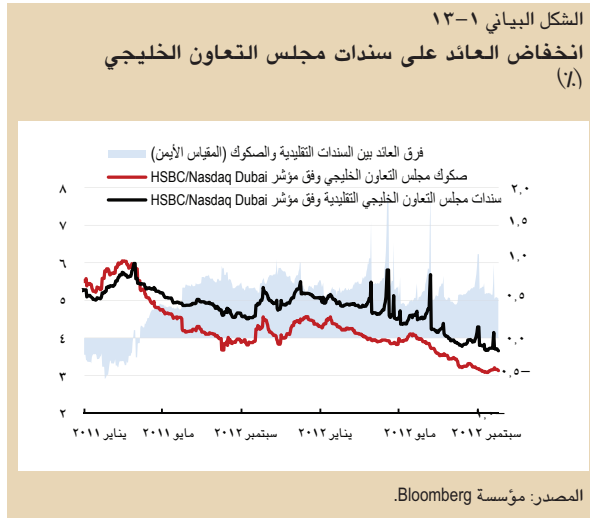
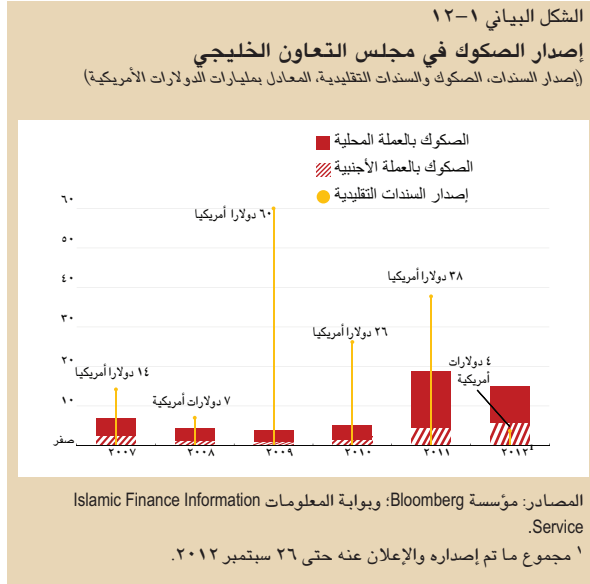
(الفروق بين القيم الوسيطة لمتوسط التغير السنوي (%))

تقارن دراسة الحالة هذه بين: (١) متوسط التغيرات السنوية بالنسبة المئوية في متغير الفائدة خلال فترات الرواج النفطي السابقة والتغيرات خلال فترات الركود السابقة في أسعار النفط، و (٢) التغيرات خلال فترة الرواج الحالية والتغيرات خلال فترات الرواج السابقة. وتستند الدراسة إلى بيانات تقرير "آفاق الاقتصاد العالمي" عن بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا خلال الفترة من ١٩٧٠ إلى (أكتوبر) ٢٠١٢. وتحدد النقاط الفاصلة بين فترات الرواج وفترات الركود باستخدام منهجية براي-بروشان لتأريخ الدورات. وكمثال توضيحي، عادة ما يرتفع معدل نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في دول مجلس التعاون الخليجي بمقدار ١,٥ نقطة مئوية خلال فترات الرواج مقارنة بفترات الركود، غير أنه أقل خلال فترة الرواج الحالية عنه خلال فترة الرواج السابقة.



المصادر: السلطات الوطنية؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

وستساعد هذه السياسات التيسيرية على إرساء أوضاع سوقية مواتية (الإطار ١-٤). وقد تزامن انخفاض التمويل لأجل المتاح من البنوك الدولية مع زيادة الطلب على السندات المتوافقة مع الشريعة بين مستثمري المنطقة، مما أدى إلى زيادة إصدار الصكوك في دول مجلس التعاون الخليجي (الشكل البياني ١-١٢). وقد استمر العائد في دول مجلس التعاون الخليجي في الانخفاض خلال ٢٠١٢ وكان العائد على الصكوك أقل من عائد السندات التقليدية منذ عام ٢٠١١ (الشكل البياني ١-١٣). وأخيرا، ارتفعت مؤشرات أسواق الأسهم في كثير من بلدان MENAP المصدرة للنفط منذ بداية عام ٢٠١٢ (الشكل البياني ١-١٤).



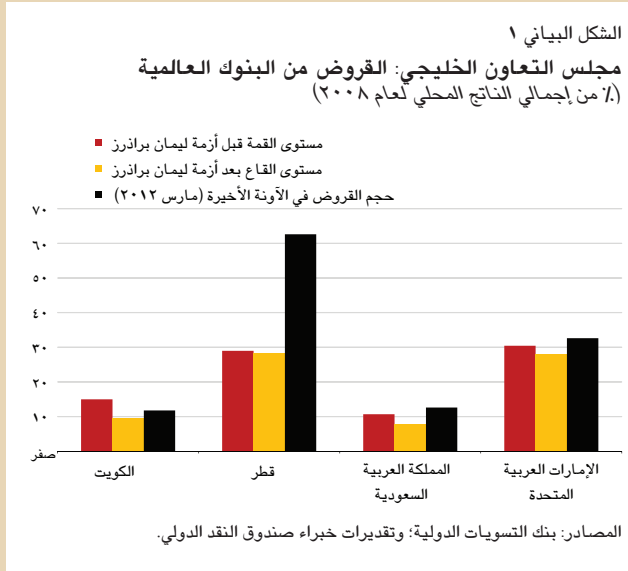
ويسجل التضخم معدلات أعلى عموما خارج دول مجلس التعاون الخليجي. ففي الجزائر، يُتوقع أن يصل معدل التضخم إلى ٨,٥٪ خلال عام ٢٠١٢ بسبب ارتفاع إجمالي الاحتياطيات وفروق زيادة أجور الخدمة المدنية المنصرفة بأثر رجعي والتي أدت إلى زيادة مفرطة في السيولة. وفي اليمن، كثيرا ما ساهم تمويل البنك المركزي لاختلالات المالية العامة في النمو النقدي وارتفاع التضخم. ومن المتوقع ارتفاع التضخم في إيران خلال عام ٢٠١٢ نتيجة انخفاض قيمة عملتها في السوق الموازية وارتفاع تكلفة مزاوله العمل التجاري بسبب العقوبات. وقد شهد العراق نموا نقديا سريعا خلال ٢٠١١ مدفوعا بجهود الحكومة، ويُتوقع استمرار هذا النمو وإن كان لا يزال مستوى الائتمان المقدم للاقتصاد منخفضا ومعدل التضخم هو الأقل على الإطلاق بين البلدان المصدرة للنفط غير الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي. وفي ليبيا، تشير التنبؤات إلى انخفاض معدل التضخم عن مستوياته المرتفعة التي وصل إليها في السابق (الإطار ١-١).

ونتيجة لذلك، لا تزال السياسات النقدية التيسيرية في دول مجلس التعاون الخليجي ملائمة بوجه عام - والتي أمكن تطبيقها في الأساس نتيجة انخفاض أسعار الفائدة في الولايات المتحدة، وربط أسعار الصرف، وعدم وجود أدوات نقدية بديلة. وإذا ظهرت في المستقبل أي بوادر لدخول الاقتصاد في نوبة من النشاط المحموم، سيكون التقشف المالي أكثر السياسات فعالية، مدعوما بسياسات السلامة الاحترازية الكلية. وبالنسبة للبلدان المصدرة للنفط غير الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي، ولمنع استمرار التضخم المرتفع، يمكن استخدام مزيج من السياسات النقدية وسياسات المالية العامة لتخفيفه. ففي الجزائر، على سبيل المثال، يمكن دعم الإجراء المتخذ مؤخرا لزيادة الاحتياطي الإلزامي بعدة تدابير، مثل رفع أسعار الفائدة والحد من نمو مجموع الأجر.

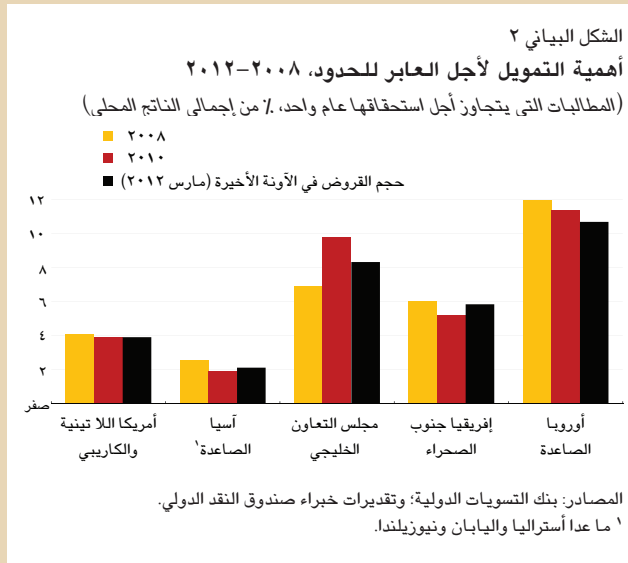
معاودة إصدار السندات

رغم أن التوسع الائتماني أمر مرحب به في معظم الأحوال، فمن الضروري أن يقترن ذلك بالمتابعة المستمرة لسلامة النظام المالي والرقابة على المؤسسات، مع استخدام أدوات السلامة الاحترازية الكلية لخفض التمويل المفرط لبعض القطاعات. وعن طريق إصدار سندات الدين الحكومية بانتظام من أجل إنشاء منحى للعائد، يمكن تنويع القنوات التمويلية وتيسير إدارة السيولة المصرفية. كذلك يمكن إحراز تقدم أكبر نحو وضع بنية تحتية للأطر التنظيمية والمعاملات بما يساعد على إقامة أسواق دين محلية للشركات المصدرة للسندات.

انتقال التداعيات المالية إلى بلدان MENAP المصدرة للنفط



ازداد الإقراض العابر للحدود الممنوح لدول مجلس التعاون الخليجي منذ انهيار بنك ليمن براذرز في عام ٢٠٠٨، ما عدا الكويت (الشكل البياني ١). ولا تزال الإمارات العربية المتحدة هي الوجهة الأولى لرأس المال الأجنبي في المنطقة، نظرا لأن التوسع السريع لدي في قطاع العقارات التجارية والترفيهية بهدف تنويع أنشطتها الاقتصادية أصبح يفوق قدرة البنوك الإماراتية. فمنذ عام ٢٠٠٨، قامت البنوك العالمية بالفعل بزيادة القروض المقدمة للإمارات رغم حجم انكشافها الكبير. غير أن جهات الإقراض أثرت مؤخرا مقترضي أبو ظبي، وأغلبهم مدعومين ضمنا من الميزانية العمومية السيادية، على دبي. وأي اضطرابات في أسواق الدين العالمية قد تجذب الأنظار المتفحصة مجددا إلى دبي بسبب التفاعل بين المخاطر السيادية والمخاطر المصرفية ومخاطر الشركات. وقد قامت البنوك الأجنبية بخفض القروض المقدمة للشركات الاستثمارية في الكويت التي استخدمت القروض في التوسع في الاستثمارات الأجنبية.



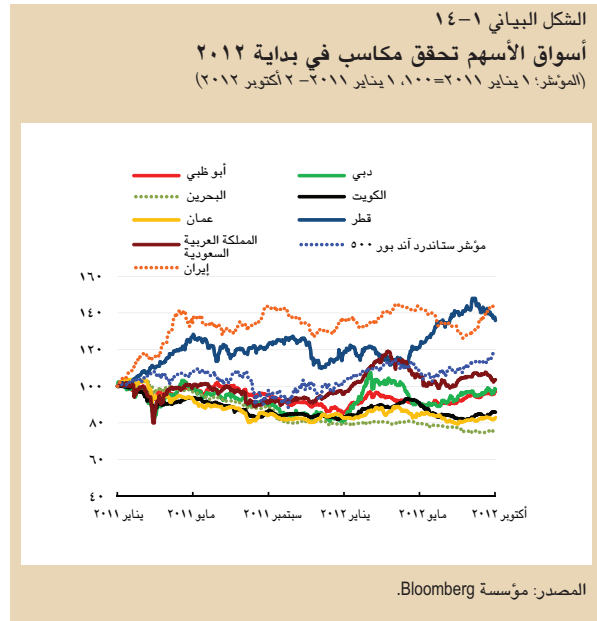
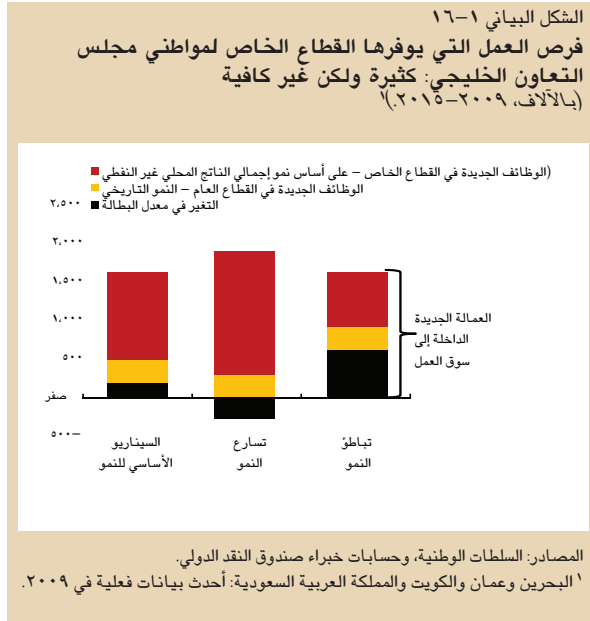
وقد توجد في خفض آجال التمويل الممنوح لدول مجلس التعاون الخليجي بعض البوادر لقيام البنوك العالمية بالحد من الإقراض التمويلي. وقد انخفضت أهمية القروض التي تتجاوز آجالها سنة واحدة منذ عام ٢٠١٠ على عكس المناطق الأخرى (الشكل البياني ٢). والجدير بالملاحظة تردد البنوك الدولية في تمويل مشروعات جديدة في دول مجلس التعاون الخليجي، بالرغم من الاستثمارات الضخمة في البنية التحتية والصناعات كثيفة الاستخدام للطاقة. وقد دفع ذلك المقترضين في مجلس التعاون الخليجي إلى اللجوء إلى أسواق السندات، سواء العالمية أو المحلية (راجع الفصل الأول). ويتضح من معاودة إصدار الصكوك منذ عام ٢٠١١ أن التحول إلى التمويل السوقي أمر ممكن في منطقة اعتمدت كثيرا على التمويل المصرفي. كذلك يتبين من الزيادة الحادة في التمويل بالسندات أن تخفيض البنوك الأوروبية لقروضها التمويلية لم يؤثر سوى تأثير طفيف على المشروعات في دول مجلس التعاون الخليجي.

إعداد غابرييل سنسبرينر وجيمي إسبينوزا بوين.

عموما، ولكن يتعين على جميع بلدان MENAP المصدرة للنفط الحد من القيود المفروضة على التجارة الدولية في الخدمات (الشكل البياني ١-١٥)، نظرا لأن هذه القيود تؤثر سلبا على معدل النمو وشموليته من خلال منع المنافسة وإتاحة الخدمات الأساسية. فعلى سبيل المثال، عادة ما يصاحب فرض الحواجز على تجارة الخدمات المالية انخفاض حجم الائتمان المتاح.

إصلاحات من أجل نمو أكثر شمولا

بالإضافة إلى التنفيذ التدريجي لتدابير التقشف المالي، هناك عدد من الإصلاحات الهيكلية والتكميلية التي من شأنها تعزيز النمو الشامل. فينبغي على البلدان المصدرة للنفط غير الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي اتخاذ خطوات لتحسين بيئة الأعمال

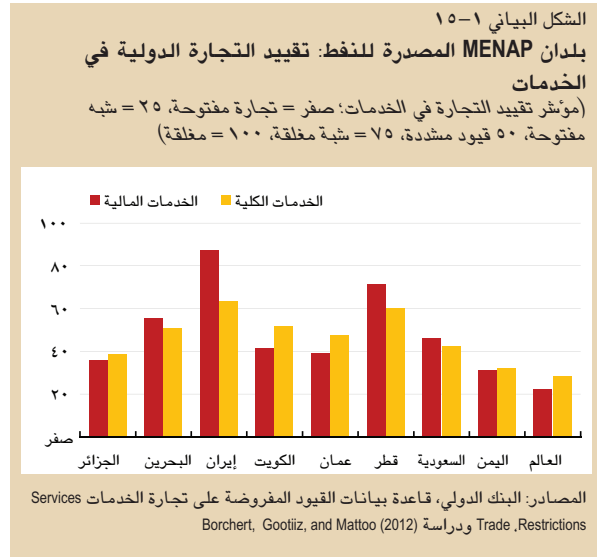


الخاص لمواطني دول مجلس التعاون الخليجي في الفترة ما بين ٢٠٠٩ و٢٠١٥، وهو ما يساوي ثلثي الزيادة المتوقعة في القوى العاملة من المواطنين. ولتجنب زيادة البطالة، ومع افتراض أن ذلك سيتحقق من خلال استيعاب القطاع العام للقوى العاملة، يتعين أن يرتفع معدل التوظيف في القطاع العام بنسبة ٥٪ سنويا، وهو ما يتجاوز المستويات التاريخية (راجع «السيناريو الأساسي للنمو» في الشكل البياني ١٦-١).

وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي تحقيق معدلات أعلى من المعدلات المتوقعة كي يستطيع القطاع الخاص استيعاب جميع المواطنين. فعلى سبيل المثال، إذا زاد معدل نمو إجمالي الناتج المحلي غير النفطي السنوي بمقدار نقطتين مؤويتين، فسيظل على القطاع العام توظيف عمالة جديدة للحد من البطالة (راجع "تسارع النمو" في الشكل البياني ١٦-١).

وفي حالة حدوث مجموعة من الصدمات الخارجية - تؤدي إلى انخفاض معدل نمو إجمالي الناتج المحلي غير النفطي السنوي بمقدار نقطتين مؤويتين عن مستوى التنبؤات - سيفرض ذلك مزيدا من الضغوط على الحكومات لزيادة فرص العمل في القطاع العام على نحو غير قابل للاستمرار وإلا ستواجه ارتفاعا كبيرا في معدل البطالة (راجع "تباطؤ النمو" في الشكل البياني ١٦-١).

وكإجراء قصير الأجل للحد من البطالة إلى أن تترسخ الإصلاحات، يمكن زيادة فرص العمل بفعالية من خلال تنفيذ برنامج لدعم الأجور مع ضمان توجيه الدعم إلى الفئات المستهدفة. ويحسب الدعم كنسبة من تكلفة صرف أجر كامل في القطاع العام (دراسة IMF, 2012a).



والى جانب إصلاح أسواق المنتجات، ينبغي إصلاح أسواق العمل واتخاذ التدابير اللازمة لتزويد المواطنين بالمهارات التي يحتاجها أصحاب العمل في القطاع الخاص لتشجيع العمالة. ويتعين أن يكون هناك دور أكثر أهمية للإصلاحات الهيكلية في توفير فرص عمل جديدة؛ فقد لا تكفي الوظائف التي تتاح في المستقبل، رغم أن معدل النمو المرتفع في إجمالي الناتج المحلي غير النفطي أتاح الكثير من فرص العمل للعمالة الوطنية والوافدة. (الإطار ٣-١).

ففي حالة دول مجلس التعاون الخليجي على سبيل المثال، من المتوقع أن توفر معدلات نمو إجمالي الناتج المحلي غير النفطي السابقة والمتوقعة ما يزيد على مليون فرصة عمل في القطاع

ولم تحقق التدابير الهادفة إلى زيادة نسبة المواطنين في القوى العاملة سوى نجاح محدود على مر التاريخ، ولكن أدرجت الدروس المستخلصة من هذه التجارب في وضع برامج أحدث، مثل برنامج نطاقات السعودي والمبادرات المكملة له، والذي يهدف إلى زيادة توظيف المواطنين دون رفع تكلفة ممارسة أنشطة الأعمال التجارية، لا سيما بالنسبة للشركات الصغيرة. ومن الخطوات المرحب بها ما أبدته المملكة العربية السعودية وبلدان أخرى مؤخرًا من اهتمام بإشراك المرأة في سوق العمل.

وفي الوقت الحالي، يفضل أكثر من نصف الشباب في بلدان MENAP المصدرة للنفط العمل في القطاع العام على القطاع الخاص، ولذلك يسعون للحصول على المؤهلات الملائمة للعمل بالقطاع العام على حساب المهارات اللازمة للعمل في القطاع الخاص. وبالتالي فإن الحد من فرص العمل المتوقعة في القطاع الحكومي في المستقبل سيؤثر على خيارات الدراسة التي يتخذها الشباب. وسوف يساعد ذلك، إلى جانب تحسين النظم التعليمية والتدريبية وخدمات التسكين الوظيفي، على زيادة فرص العمل في القطاع الخاص.

الملحق ١-١: سوق الغاز الطبيعي: إلى أين؟

تشير التوقعات إلى نمو سريع في إنتاج الغاز في الشرق الأوسط يكفي لتلبية الزيادة التدريجية في الطلب، ولكن ليس لتحقيق مساهمات إضافية ضخمة في عائدات التصدير. ونتيجة لاختلاف أسعار الغاز بين المناطق الجغرافية المختلفة وربط أسعار الغاز بأسعار النفط الخام في بعض المناطق، استفادت بلدان الشرق الأوسط المصدرة للغاز من ارتفاع أسعار النفط ولم تتأثر بالسلب عموماً من انخفاض أسعار الغاز وتفكك الرابطة بين أسعار الغاز وأسعار النفط الخام في بعض أنحاء العالم. ولن تتأثر أسعار الغاز في بلدان MENAP بالتقلبات القصيرة الأجل في أسعار النفط إذا ما ربطت أسعار الغاز بعقود طويلة الأجل. وأخيراً، قد يؤثر انتشار صدى ثورة غاز السجيل الأمريكي عالمياً على أسعار الغاز، غير أن أعمال التنقيب عن هذا الغاز لا تزال في بدايتها واحتمالات تقارب أسعار الغاز في مختلف المناطق ضعيفة، مما يجعل هذا الخطر محدوداً في الأجل المتوسط.

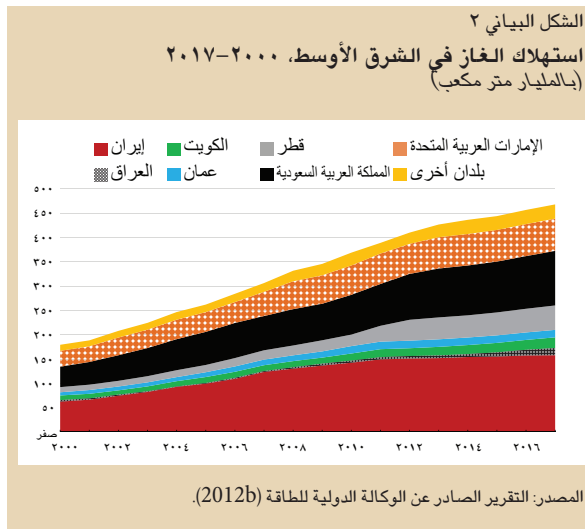
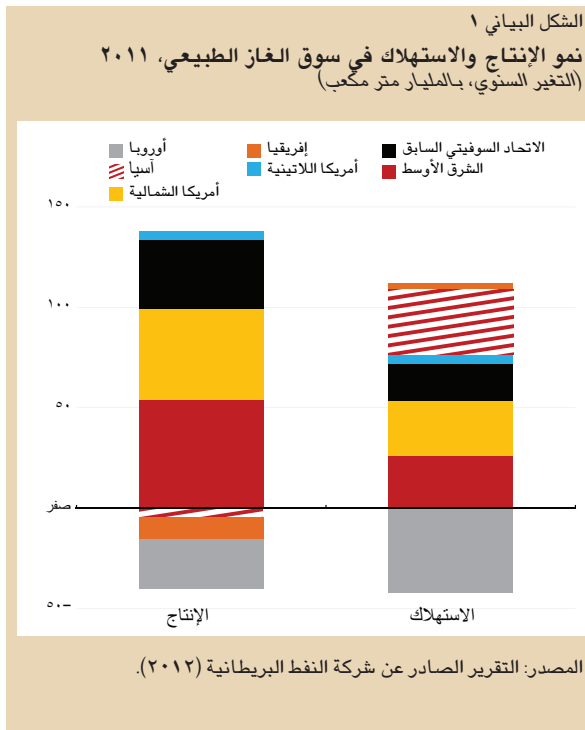
عرض الغاز الطبيعي يلبي الطلب

كان فائض العرض في عام ٢٠٠٩ مصحوباً بالنمو السريع في الإنتاج خلال عام ٢٠١٠ كافيين لمواجهة الزيادة التدريجية في الطلب عام ٢٠١٠. وفي عام ٢٠١١، ازداد العرض بنسبة ٣٪، بينما ازداد الطلب بنسبة ٢,٢٥٪ (الشكل البياني ١). وقد أحدثت تجارة الغاز الطبيعي المسيل تحولاً في سوق الغاز الطبيعي منذ عام ٢٠٠٩، وهي تشكل حالياً ثلث تجارة الغاز ككل. وتشير الآفاق المتوسطة الأجل إلى ارتفاع الطلب في سوق الغاز العالمية، حيث يُتوقع نموه بنسبة ١٧٪ تقريباً خلال الفترة من ٢٠١٢ إلى ٢٠١٧ (دراسة IEA, 2012b).

ويمثل الشرق الأوسط^١ أحد أكبر المستهلكين والمنتجين للغاز الطبيعي. فرغم أن المنطقة تمتلك ٤١٪ تقريباً من احتياطات الغاز المثبتة، فإن معظم الغاز الذي تنتجه يُستهلك هناك أيضاً. ويُتوقع أن يرتفع طلب المنطقة على الغاز بنسبة ٣٪ سنوياً في المتوسط خلال الفترة ٢٠١١-٢٠١٧ (الشكل البياني ٢)، بينما يتراجع نمو إنتاجها من الغاز، وسوف يتم استخدام الزيادة في الإنتاج في مواجهة الارتفاع التدريجي في الطلب المحلي - لا سيما في الجزائر ومصر وقطر والمملكة العربية السعودية - وليس في تحقيق عائدات تصدير إضافية.

إعداد أناثاكريشان براساد وغادة فياض.

^١ وفقاً لتصنيف الوكالة الدولية للطاقة، تضم منطقة الشرق الأوسط البحرين وإيران والعراق والأردن والكويت ولبنان وعمان وقطر والمملكة العربية السعودية والجمهورية العربية السورية والإمارات العربية المتحدة واليمن.



الأهمية المتزايدة لغاز السجيل

يمكن على المدى الأطول أن يصل نصيب الغاز في مزيج الطاقة العالمي إلى ٢٥٪ عام ٢٠٣٥، ليحل محل الفحم ويصبح ثاني أكبر المصادر الرئيسية للطاقة بعد النفط (دراسة IEA, 2012a) وذلك إذا ما سمحت الظروف باستمرار زيادة العرض من المصادر غير التقليدية. وكان الغاز غير التقليدي يمثل ١٦٪ من إنتاج الغاز العالمي عام ٢٠١١، وكان نصيب غاز السجيل في هذه النسبة الثلث فقط. غير أنه بالرغم من أن مصادر الغاز غير التقليدي الأخرى كانت مستخدمة في الإنتاج على مدى عقدين إلى أربعة عقود، فإن جهود التنقيب الحديثة عن غاز السجيل خلال العقد السابق أدت إلى تضاعف إنتاجه ١١ مرة مما جعله محط اهتمام كبير.

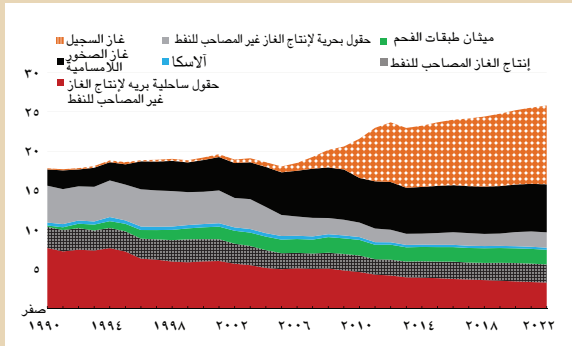
وقد أدى التوسع في استخدام التقنيات المتطورة (بما في ذلك "التكسير الهيدروليكي") إلى زيادة إنتاج غاز السجيل الأمريكي (الشكل البياني ٣). ومن المتوقع ازدياد الإنتاج بثلاثة أضعاف ليصل إلى ١٣.٦ تريليون قدم مكعب سنويا في عام ٢٠٣٥ وسط مخاوف بيئية (راجع U.S. Energy Information Administration, 2012). ورغم أن الولايات المتحدة تتوافر لها احتياطات ضخمة من غاز السجيل وقامت بزيادة إنتاجها، ليس من المتوقع تحولها إلى مصدر صاف للغاز الطبيعي إلا بحلول عام ٢٠٢٢ تقريبا. غير أن احتمالات نجاح أعمال التنقيب في أنحاء أخرى من العالم لا تزال أولية، ويتوقع أن تكون محدودة إلى حد ما خلال السنوات الخمس القادمة. وبالتالي ليس من المحتمل أن يساهم غاز السجيل مساهمة كبيرة في العرض العالمي إلا في الأجل الطويل (دراسة IMF, 2012d). وفي الشرق الأوسط، تبدو آفاق إنتاج غاز السجيل أفضل ما تكون في الجزائر وليبيا.

الربط بأسعار النفط وتجزؤ الأسواق الإقليمية يفيدان مصدري الغاز

بدأ تفكك الرابطة بين أسعار النفط والغاز في الولايات المتحدة عام ٢٠٠٩، واشتدت حدته منذ عام ٢٠١١ (الشكل البياني ٤). ومنذ عام ٢٠٠٩، اتسعت الفجوة اتساعا ملحوظا، حيث وصل مستوى سعر النفط المكافئ على أساس المحتوى الحراري إلى ٤٠ في شهر فبراير ٢٠١٢، وهو أعلى مستوى له على الإطلاق خلال ٢٠ عاما.

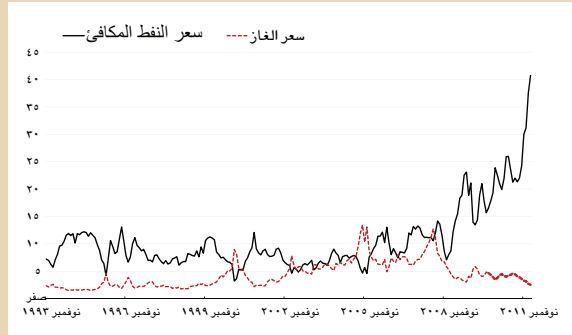
غير أن ربط سعر الغاز والنفط يحد من التباعد بينهما. ويبيع حوالي ثلث الغاز المستهلك في قطاع التجزئة على مستوى العالم

الشكل البياني ٣
إنتاج الغاز الطبيعي في الولايات المتحدة، ١٩٩٠-٢٠٢٢
(بالتريليون قدم مكعب)



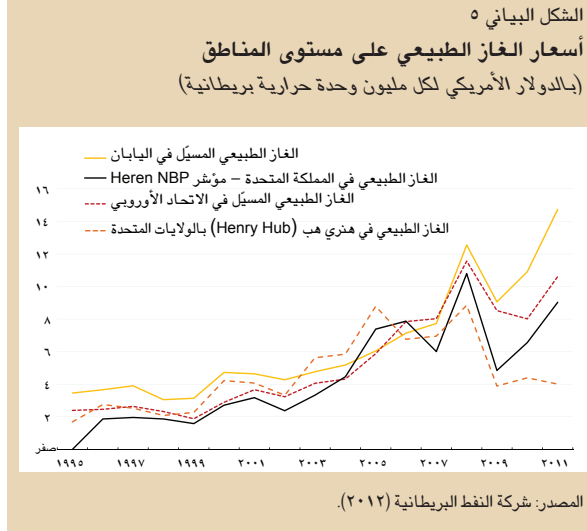
المصدر: إدارة معلومات الطاقة الأمريكية (٢٠١٢)

الشكل البياني ٤
أسعار غاز هنري هب الفورية مقابل أسعار المكافئ النفطي من خام غرب تكساس الوسيط
(بالدولار الأمريكي لكل مليون وحدة حرارية بريطانية)



المصدر: قاعدة البيانات الاقتصادية لدى الاحتياطي الفيدرالي.

بأسعار فورية، بينما يتم ربط الخمس بالنفط الخام، وتخضع ما نسبته ٤٠٪ للتنظيم السعري المباشر، ويباع الباقي في الأسواق المحلية بأسعار مدعومة (راجع IEA, 2009). وعادة ما يتم ربط عقود الجملة في الأسواق الآسيوية والأوروبية بأسعار النفط، وتمثل هذه الأسواق أهمية للكثير من مصدري الغاز في الشرق الأوسط. واستفاد الكثير من بلدان MENAP المصدرة للغاز بالتالي من ارتفاع أسعار النفط الخام. كذلك فإن بعض هذه العقود طويلة الأجل بطبيعتها مما يعزل أسعار الغاز عن التقلبات قصيرة الأجل في أسعار النفط، وإن كانت الانخفاضات الحادة أو الدائمة في أسعار النفط الخام قد تؤدي إلى انخفاض أسعار الغاز.



عام ٢٠١٠، اقتربت الأسعار الفورية في المملكة المتحدة من الأسعار الأوروبية (المربوطة بالنفط)، مما خلق فجوة كبيرة بين الأسعار الفورية الأمريكية والأسعار الفورية في الأسواق الأخرى. وقد استمر هبوط أسعار الغاز في أمريكا الشمالية، حيث وصلت أسعار هنري هب (Henry Hub) الأمريكية في النصف الأول من عام ٢٠١٢ إلى أدنى مستوى لها على الإطلاق خلال عشر سنوات (راجع IEA, 2012b). ورغم ما شهدته سوق الغاز العالمية من تطورات عدة، فإن تحولها إلى سوق متكاملة تماما مثل سوق النفط يبدو أنه سيستغرق وقتا طويلا. ولذلك فإن التطورات الأخيرة في عرض الغاز في الولايات المتحدة، أو التطورات المحتملة في المناطق الأخرى، لا تؤثر بالضرورة على الأسعار التي يتلقاها مصدرو الشرق الأوسط.

غير أنه من المتوقع حدوث تغيرات كبيرة في أنماط العرض والطلب بالنسبة لكلا القودين يحتمل أن تحول دون استمرار الروابط التعاقدية الجامدة مستقبلا بين سعري وقودين متباعدين في طبيعتهما. وتحديدا، تشهد أسواق الغاز الطبيعي المسيل تغيرات هيكلية كبيرة على مستوى العرض والطلب تسهم في زيادة حجم الغاز الطبيعي المسيل المتداول عالميا وتؤثر على نصيب الغاز في أسواق الطاقة العالمية. وتشمل التغيرات في الأسواق الدولية انتعاش الطلب في منطقة آسيا والمحيط الهادئ وتباطؤ الطلب في أوروبا؛ والتحويلات في مستقبل الطاقة النووية في كثير من البلدان الكبرى؛ وإحلال الغاز محل الفحم كمصدر أكثر كفاءة وأقل تكلفة (رأسمالية) للطاقة؛ والتطورات في مجال إنتاج الطاقة المتجددة والغاز غير التقليدي.

وعلى عكس سوق النفط العالمية، لا تزال سوق الغاز الطبيعي العالمية مفككة إلى حد كبير. فتجارة الغاز لم تتجاوز حدودها الجغرافية ثلاث أسواق إقليمية رئيسية لا تجمعها سوى روابط طفيفة، وهي أوروبا وأمريكا الشمالية واليابان وكوريا الجنوبية. وقد نتج هذا التفكك عن عدم وجود بنية تحتية من خطوط الأنابيب وانخفاض طاقة نقل الغاز الطبيعي المسيل.

ومنذ طفرة ٢٠٠٨، ظهرت فروق في أسعار الغاز بين مختلف المناطق وتوسع الفجوة في الوقت الحالي (الشكل البياني ٥). وقد أدى تراجع الطلب العالمي مقترنا بطفرة غاز السجيل في الولايات المتحدة إلى انخفاض أسعار الغاز على مستوى العالم وأحدث تقاربا كبيرا بين الأسعار الفورية (المملكة المتحدة والولايات المتحدة)، وتقاربا قويا مماثلا بين الأسعار المربوطة بأسعار النفط (اليابان وأوروبا) في عام ٢٠٠٩. غير أن التقارب بين الأسعار الفورية لم يستمر سوى فترة قصيرة. فمنذ بداية

الملحق ١-٢: انتقال التداعيات الناتجة عن صدمات إجمالي الناتج المحلي في بلدان مجموعة الثلاثة إلى بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

نحلل في هذا الملحق التداعيات التي تنتقل إلى منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا نتيجة الصدمات الاقتصادية الكلية في الاقتصادات المؤثرة على النظام المالي (الصين ومنطقة اليورو والولايات المتحدة). ويُستخدم أحد نماذج الانحدار الذاتي للمتجهات العالمية لتقييم الروابط الاقتصادية بين البلدان المؤثرة على النظام العالمي ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من حيث طبيعة هذه الروابط ومدى قوتها. وتنتقل التداعيات بين الاقتصادات من خلال قنوات التجارة والتمويل وتحويلات العاملين والمساعدات الخارجية والاستثمارات الأجنبية المباشرة وأسعار السلع الأولية. وتشير النتائج إلى أن بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تبدي حساسية متزايدة تجاه التطورات في الصين، وهو ما يتفق مع اتجاه أنماط التجارة الجديدة وصعود الصين في الاقتصاد العالمي، وإن كانت الصدمات الناشئة في منطقة اليورو والولايات المتحدة لا تزال مهمة للغاية.

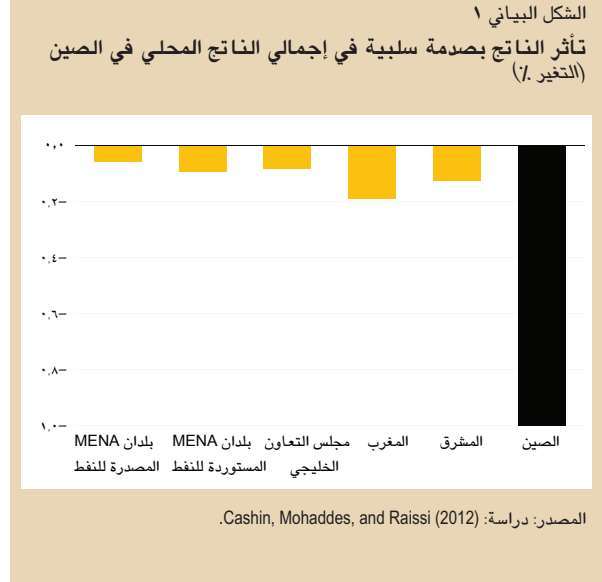
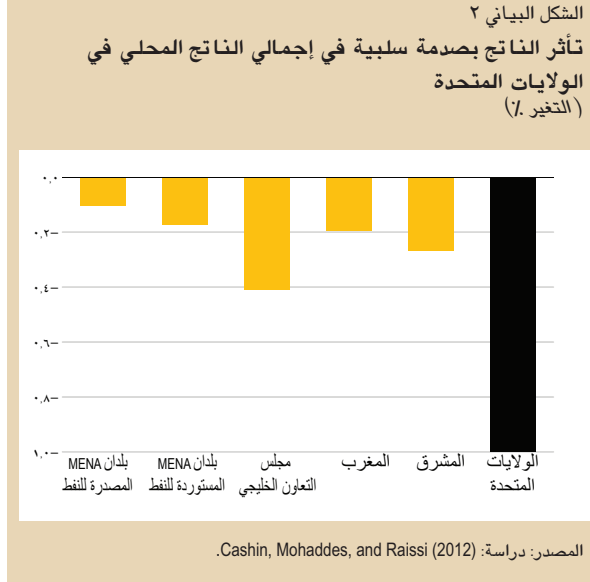
وتتأثر بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تأثراً كبيراً بصدمات الناتج التي تتعرض لها البلدان المؤثرة على النظام العالمي. ويُستخدم أحد نماذج الانحدار الذاتي للمتجهات العالمية لدراسة آثار صدمات الناتج الحقيقي السلبية في الولايات المتحدة ومنطقة اليورو والصين على منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ويخلص إلى النتائج الواردة فيما يلي. وبالرغم من أن درجة اندماج منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في الاقتصاد العالمي محدودة نسبياً، ورغم انكشافها المالي المنخفض لبقية العالم وتأثيرها المحدود على الأزمة المالية العالمية، تشير النتائج إلى أنها تتأثر تأثراً ملحوظاً بالصدمات التي تتعرض لها الصين ومنطقة اليورو والولايات المتحدة.

صدمة إجمالي الناتج المحلي الصيني

عند تعرض إجمالي الناتج المحلي الصيني لصدمة سلبية تؤدي إلى انخفاضه بنسبة ١٪، فإنها تؤثر على عينة الاقتصادات المصدرة للنفط في الأساس من خلال تأثيرها على الطلب العالمي على النفط والأسعار ذات الصلة. وينعكس التباطؤ في الصين في صورة انخفاض في النمو الاقتصادي الكلي للبلدان المصدرة للنفط في المنطقة (الشكل البياني ١). غير أن البلدان التي لديها انكشاف كبير للصين في مجال تصدير السلع الأولية هي الأكثر عرضة لهذا التباطؤ، بينما يكون التأثير أقل على الاقتصادات الأكثر تنوعاً. ويتأثر إجمالي الناتج المحلي تأثراً كبيراً بوجه عام في دول مجلس التعاون الخليجي وبلدان المشرق والمغرب (حوالي ١٠٪، و١٥٪، و٢٠٪ بعد العام الأول، على الترتيب). كذلك ينخفض الناتج الاقتصادي في البلدان المستوردة للنفط في منطقة الشرق الأوسط أيضاً بمقدار ١٢٪ بعد عام واحد. وهذه النتيجة متوقعة إلى حد ما في ضوء صعود الصين كأحد البلدان المؤثرة على الاقتصاد

يستخدم أحد نماذج الانحدار الذاتي للمتجهات العالمية لتقييم انتقال مختلف صدمات الناتج إلى مناطق المغرب والمشرق ومجلس التعاون الخليجي من حيث المدى والسرعة. ويستخدم هذا المنهج إطاراً ديناميكياً يغطي بلداناً متعددة لتحليل انتقال الصدمات بين الدول ويستند إلى النموذج الوارد في دراسة Cashin, Mohaddes, and others (2012)، و Raissi (2012). ويتضمن هذا الإطار ٣٨ نموذجاً يخص كل منها منطقة معينة (ومن بين هذه المناطق منطقة واحدة تضم ثمانية من الأحد عشر بلداً التي انضمت لمنطقة اليورو عام ١٩٩٩، بالإضافة إلى منطقة مجلس التعاون الخليجي). وتمثل هذه البلدان معاً أكثر من ٩٠٪ من الناتج الاقتصادي العالمي. ويراعى السياق العالمي في حل هذه النماذج الفردية حيث ترتبط المتغيرات الاقتصادية الكلية الأساسية لكل اقتصاد بالمتغيرات المقابلة في الاقتصادات الأخرى (ويصمم كل نموذج بما يتفق مع نمط التجارة الدولية للبلد المعني). ويحتوي النموذج على متغيرات حقيقية ومالية: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، والتضخم، والأسعار الحقيقية للأسهم، وسعر الصرف الفعلي الحقيقي، وأسعار الفائدة القصيرة الأجل والطويلة الأجل، وإنتاج النفط، وسعر النفط. ورغم أن النموذج لا يتضمن صراحة جميع متغيرات انتقال التداعيات التي تطرق إليها النقاش آنفاً (تحويلات العاملين والمساعدات الأجنبية والاستثمارات الأجنبية المباشرة)، يمكن اعتبارها على أنها مشمولة ضمناً بصيغة مختزلة إذا كانت حركات هذه المتغيرات مرتبطة بحركات المتغيرات الأخرى التي يشملها النموذج. وجميع البيانات المستخدمة ربع سنوية عن الفترة ما بين الربع الثاني من عام ١٩٧٩ إلى الربع الثاني من ٢٠١١.

إعداد بول كاشين وكيميار محددس ومهدي رئيسي.



غالبا انتقال آثار الدورات الاقتصادية على المستوى الدولي.

ويمثل انخفاض الطلب على السلع الأولية إحدى القنوات الأخرى التي تؤثر من خلالها الصدمات الأمريكية السلبية على البلدان الأخرى. وتحديدا، تمثل الولايات المتحدة مصدر ثلث الطلب العالمي تقريبا على النفط، ولذلك فمن غير المستغرب أن تؤدي الصدمات الأمريكية إلى انخفاض أسعار النفط وحجم إنتاجه. وبالتالي يمثل النفط قناة لانتقال التأثير السلبى إلى بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وتتأثر دول مجلس التعاون الخليجي خصوصا بدرجة كبيرة نظرا لأنها مصدر ثلث صادرات النفط العالمية تقريبا - حيث ينخفض الناتج بمقدار ٠,٤% بعد أربعة فصول - ولكن التأثير كبير أيضا في حالة بلدان المغرب (٠,٢٠%) والمشرق (٠,٣٠%).

صدمة إجمالي الناتج المحلي في منطقة اليورو

عند تعرض إجمالي الناتج المحلي في منطقة اليورو لصدمة سلبية تؤدي إلى انخفاضه بنسبة ١%، فإنها تؤثر سلبا أكثر مما تؤثر على بلدان المغرب نظرا لقرابها الجغرافي من منطقة اليورو واتصالها بروابط تجارية قوية مع أوروبا (الشكل البياني ٣). وتعتمد بلدان المغرب اعتمادا كبيرا على أوروبا كسوق للصادرات (ما يقترب من ٦٠% من صادرات بلدان المغرب يذهب إلى أوروبا) والسياحة وتحويلات العاملين والاستثمار الأجنبي المباشر.

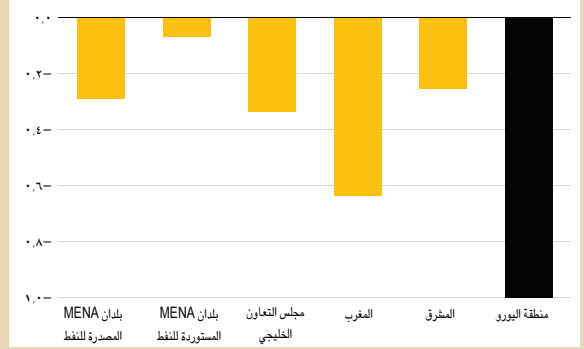
العالمي خلال العقود الأخيرة. وربما تفسر هذه النتيجة أيضا التأثير الأصغر من التوقعات للأزمة المالية العالمية على بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، نظرا لارتباط هذه الاقتصادات ارتباطا متزايدا بالاقتصاد الصيني.

صدمة إجمالي الناتج المحلي الأمريكي

نظرا لهيمنة الولايات المتحدة على الاقتصاد العالمي، فقد يتسبب أي تباطؤ اقتصادي هناك في تداعيات سلبية تؤثر على الاقتصادات الأخرى كما اتضح من الأزمة الاقتصادية العالمية الأخيرة، كما أن هناك دورا مهما لأسواق الديون والأسهم الأمريكية في ضوء استمرار هيمنتها الاقتصادية مدعومة بالدولار الأمريكي الذي لا يزال له دور عالمي قوي. وتشير النتائج المستمدة من نموذج الانحدار الذاتي للمتجهات العالمية إلى أن البلدان التي لديها انكشاف تجاري كبير للاقتصاد الأمريكي أكثر حساسية من غيرها للتطورات الاقتصادية الأمريكية (الشكل البياني ٢). غير أن البلدان التي ليس لها نشاط تجاري كبير مع الولايات المتحدة تتأثر هي الأخرى بالدور الأمريكي المهيمن من خلال الأنشطة التجارية للبلدان الشريكة الأخرى. وبوجه عام، فإن تأثير الولايات المتحدة على الاقتصادات الأخرى لا يزال أكبر مما قد توحى به الروابط التجارية المباشرة، الأمر الذي يرجع إلى آثار التداول خارج البورصة فضلا على ازدياد الاندماج المالي الذي يشجع

وتتفاوت التداعيات على النمو تفاوتاً كبيراً من بلد لآخر. فمن بين بلدان المغرب، نلاحظ أن الجزائر وتونس هما الأكثر اعتماداً على منطقة اليورو، (حيث تتجاوز مرونة الناتج السنوي النصف). وبالنسبة لبلدان المشرق، يقل تأثير الصدمة إلى حد ما على مصر والأردن، حيث تجمعهما روابط إقليمية أكبر مع دول مجلس التعاون الخليجي. وفي حالة البلدان المصدرة للنفط في المنطقة، فإن الصدمة السلبية في إجمالي الناتج المحلي في منطقة اليورو تؤثر على اقتصاداتها في الأساس من خلال تأثيرها على أسعار النفط وحجم إنتاجه، مما يؤدي إلى انخفاض معدل النمو الكلي لهذه البلدان.

الشكل البياني ٣
تأثير الناتج بصدمة سلبية في إجمالي الناتج المحلي في منطقة اليورو (التغير %)



المصدر: دراسة: .Cashin, Mohaddes, and Raissi (2012)

البلدان المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وأفغانستان وباكستان:

مؤشرات اقتصادية مختارة

	متوسط							توقعات
	٢٠٠٦-٢٠٠٠	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣
نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي	٥,٨	٥,٣	٤,٠	١,٧	٥,٣	٣,٩	٦,٦	٣,٨
(التغير السنوي، %)								
الجزائر	٤,١	٣,٠	٢,٤	٢,٤	٣,٣	٢,٤	٢,٦	٣,٤
البحرين	٦,١	٨,٤	٦,٣	٣,٢	٤,٧	٢,١	٢,٠	٢,٨
جمهورية إيران الإسلامية	٦,٠	٦,٤	٠,٦	٣,٩	٥,٩	٢,٠	-٠,٩	-٠,٨
العراق	...	١,٥	٩,٥	٢,٩	٣,٠	٨,٩	١٠,٢	١٤,٧
الكويت	٧,٧	٦,٥	٤,٢	٧,٨-	٢,٥	٨,٢	٦,٣	١,٩
ليبيا	٥,٣	٦,٤	٢,٤	١,٤-	٣,٧	٥٩,٧-	١٢١,٩	١٦,٧
عمان	٣,٧	٦,٧	١٣,١	٣,٩	٥,٠	٥,٤	٥,٠	٣,٩
قطر	١١,٢	١٨,٠	١٧,٧	١٢,٠	١٦,٧	١٤,١	٦,٣	٤,٩
المملكة العربية السعودية	٣,٩	٢,٠	٤,٢	٠,١	٥,١	٧,١	٦,٠	٤,٢
الإمارات العربية المتحدة	٨,٢	٦,٥	٥,٣	٤,٨-	١,٣	٥,٢	٤,٠	٢,٦
اليمن	٤,٣	٣,٣	٣,٦	٣,٩	٧,٧	١٠,٥-	١,٩-	٤,١
تضخم أسعار المستهلكين	٦,٧	١١,٥	١٥,٠	٥,٧	٦,٦	١٠,٤	١١,٥	٩,٧
(التغير السنوي، %)								
الجزائر	٢,٣	٣,٦	٤,٩	٥,٧	٣,٩	٤,٥	٨,٤	٥,٠
البحرين	٠,٩	٣,٣	٣,٥	٢,٨	٢,٠	-٠,٤-	٠,٦	٢,٠
جمهورية إيران الإسلامية	١٣,٣	١٨,٤	٢٥,٤	١٠,٨	١٢,٤	٢١,٥	٢٥,٢	٢١,٨
العراق	...	٣٠,٨	٢,٧	٢,٢-	٢,٤	٥,٦	٦,٠	٥,٥
الكويت	١,٩	٥,٥	١٠,٦	٤,٠	٤,٠	٤,٧	٤,٣	٤,١
ليبيا	...	٦,٢	١٠,٤	٢,٤	٢,٥	١٥,٩	١٠,٠	٠,٩
عمان	-٠,٥	٥,٩	١٢,٦	٣,٥	٣,٣	٤,٠	٣,٢	٣,٠
قطر	٤,٧	١٣,٨	١٥,٠	٤,٩-	٢,٤-	١,٩	٢,٠	٣,٠
المملكة العربية السعودية	٠,٣	٤,١	٩,٩	٥,١	٥,٤	٥,٠	٤,٩	٤,٦
الإمارات العربية المتحدة	٤,٤	١١,١	١٢,٣	١,٦	-٠,٩	-٠,٩	-٠,٧	١,٦
اليمن	١١,٥	٧,٩	١٩,٠	٣,٧	١١,٢	١٩,٥	١٥,٠	١٢,٧
رصيد المالية العامة لدى الحكومة العامة	٧,٤	١٢,٤	١٣,٣	١,٨-	٢,٥	٥,٩	٦,١	٤,٤
(% من إجمالي الناتج المحلي)								
الجزائر	٧,٦	٤,٤	٧,٦	٦,٤-	٢,٣-	-٠,٢-	٣,٩-	١,٣-
البحرين ^١	١,٦	١,٩	٤,٩	٦,٦-	٧,٠-	٢,٤-	٣,٩-	٣,٦-
جمهورية إيران الإسلامية ^١	٢,٧	٧,٤	-٠,٧	١,٠	١,٦	-٠,٢-	٢,٩-	٣,٩-
العراق	...	١١,٩	١,٣-	٢٠,٥-	٨,٨-	٧,٦	١,٩-	٣,١
الكويت ^١	٢٨,٢	٣٩,٠	١٩,٨	٢٦,٨	٢٥,٢	٢٩,١	٣٠,٢	٢٦,٤
ليبيا	١٣,٢	٢٤,٠	٢٥,١	٣,٠-	١٦,٧	٢٧,٧-	١٩,٤	٧,٧
عمان ^١	٩,١	١١,١	١٣,٧	٢,١-	٤,٠	٨,١	٧,١	٥,٨
قطر	٨,٧	١٠,٩	٩,٨	١٣,٤	٢,٦	١٢,٣	٩,٦	٨,٥
المملكة العربية السعودية	١٠,٥	١٦,٣	٣٤,٤	٤,٧-	٣,٤	١٤,٠	١٦,٦	١١,٢
الإمارات العربية المتحدة ^٢	٧,٣	١٦,٠	١٦,٨	١٢,٨-	٢,٢-	٣,١	٧,٥	٧,٥
اليمن	٠,٢	٧,٢-	٤,٥-	١٠,٢-	٤,٠-	٤,٣-	٥,٧-	٦,٠-
رصيد الحساب الجاري	١٣,٤	١٨,٦	١٩,٧	٤,٨	١١,٠	١٨,٧	١٦,٤	١٤,٢
(% من إجمالي الناتج المحلي)								
الجزائر	١٥,٥	٢٢,٨	٢٠,١	-٠,٢	٧,٥	١٠,٠	٦,٢	٦,١
البحرين	٦,٣	١٥,٧	١٠,٢	٢,٩	٣,٦	١٢,٦	٩,٩	١٠,٥
جمهورية إيران الإسلامية	٥,٥	١٠,٦	٦,٥	٢,٦	٦,٠	١٢,٥	٣,٤	١,٣
العراق	...	١١,٥	١٨,٨	١٣,٤-	٣,٠-	٨,٣	-٠,٣	٦,١
الكويت	٢٨,٨	٣٦,٨	٤٠,٩	٢٦,٧	٣١,٩	٤٤,٠	٤٤,١	٣٩,٢
ليبيا	٢٣,٨	٤٣,٨	٤٢,٣	١٤,٧	١٩,٨	١,٣	٢١,٨	١٠,٣
عمان	١٠,٣	٥,٩	٨,٣	١,٢-	٨,٦	١٦,٧	١٤,٠	١٠,٠
قطر	٢٥,٠	٢٥,٤	٢٨,٧	١٠,٢	٢٦,٧	٣٠,٢	٢٩,٦	٢٦,٨
المملكة العربية السعودية	١٥,٦	٢٤,٣	٢٧,٨	٥,٦	١٤,٦	٢٦,٥	٢٦,١	٢٢,٧
الإمارات العربية المتحدة	٩,٨	٦,٩	٧,٩	٣,٥	٣,٢	٩,٧	٩,٣	١٠,١
اليمن	٤,٧	٧,٠-	٤,٦-	١٠,٢-	٤,٤-	٣,٠-	٢,٧-	٤,٠-

المصادر: السلطات الوطنية؛ وتقديرات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.

^١ الحكومة المركزية.

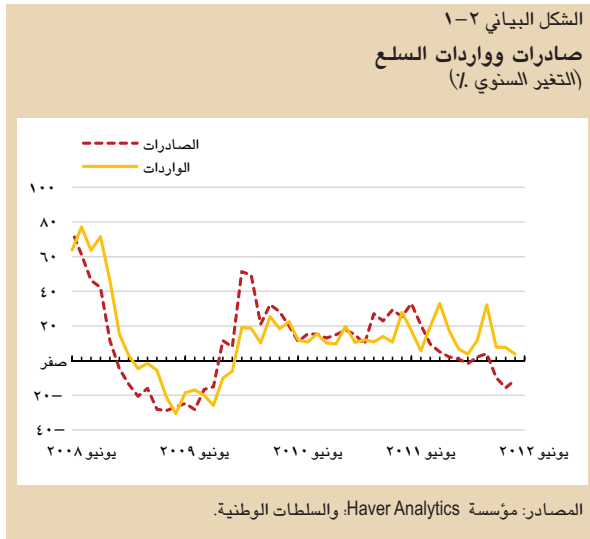
^٢ الحسابات الموحدة للحكومة الاتحادية وتقديرات إمارات أبوظبي ودبي والشارقة.

الفصل ٢- البلدان المستوردة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان: إعادة الاقتصاد الكلي إلى أوضاع قابلة للاستمرار وتسريع وتيرة النمو

على الرغم من أجواء عدم اليقين السياسي ونوبات الاضطراب الاجتماعية وتصاعد حدة الصراع في سوريا، استطاعت حكومات بلدان التحول العربي (ACT) المحافظة على استقرار الاقتصاد الكلي. ومع ذلك، تراجعت أرصدة المالية العامة والحسابات الخارجية وأحرز تقدم محدود في بناء توافق الآراء حول الإصلاحات الاقتصادية اللازمة. ومن المتوقع أن تظل مستويات النمو منخفضة في عام ٢٠١٢ في البلدان المستوردة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان (MENAP)، مع ما يصاحبها من ضعف في الاقتصاد العالمي، وارتفاع في أسعار السلع الأولية من غذاء ووقود، ونشوء التوترات الإقليمية واستمرار أجواء عدم اليقين على مستوى السياسات. وفي عام ٢٠١٣، تشير التوقعات إلى احتمال إحراز مستوى منخفض من التعافي الاقتصادي. غير أنه مع تناقص المصدات الوقائية من المالية العامة والاحتياطات على مدام العام الماضي، لم يعد هناك سوى حيز ضيق للتصرف على مستوى السياسات فضلا عن ازدياد مواطن الخطر. وأصبح من الضروري اتخاذ إجراءات عاجلة على مستوى السياسات - مع توفير الدعم الدولي الكافي في الوقت المناسب - من أجل إعادة الاقتصاد الكلي إلى أوضاع قابلة للاستمرار، ومعالجة مواطن القصور المزمّنة بغية وضع الأسس لتحقيق النمو الشامل على المدى المتوسط، وتوفير فرص العمل لأعداد السكان المتزايدة التي ترتفع فيها نسبة الشباب. كذلك ينبغي إقامة شبكات الأمان الاجتماعي الموجهة للمستحقين لضمان توفير الحماية للفقراء في مرحلة التحول.

استمرار الهبوط الاقتصادي في ٢٠١٢،

واحتمال تحقيق تعاف معتدل في ٢٠١٣



أحرز تقدم في معظم بلدان التحول العربي^١ في الشهور الأخيرة، فمن ناحية تم انتخاب حكومات جديدة، كما يجري حالياً تنفيذ إصلاحات سياسية في كل من مصر والأردن وليبيا والمغرب وتونس واليمن. ومن ناحية أخرى، تصاعدت حدة الصراع في سوريا وتحولت إلى حرب أهلية منذ إبريل ٢٠١٢، وأصبحت تشكل أزمة إنسانية في ظل تزايد التداعيات الملحوظة على المستوى الإقليمي، لا سيما بالنسبة للعراق والأردن ولبنان (الإطار ١-٢). وفي البلدان الأخرى بخلاف بلدان التحول العربي، استمرت المناوشات العسكرية بين السودان وجنوب السودان. وعلى الرغم من أن أفغانستان وجيبوتي وموريتانيا وباكستان لم تتأثر نسبياً بعدم الاستقرار السياسي على المستوى الإقليمي، فهي لا تزال مستمرة أيضاً في التعامل مع التحديات التي تواجهها على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي.

وفي نفس الوقت، تدهورت البيئة الخارجية: حيث استمر ارتفاع أسعار الغذاء والوقود الدولية، وتدهور النشاط الاقتصادي لدى الشركاء التجاريين - لا سيما في أوروبا والأسواق الصاعدة الرئيسية.

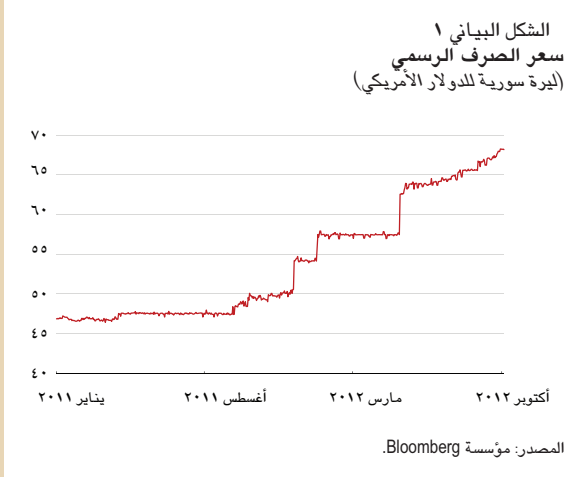
وتلقي كل هذه العوامل الخارجية بأعبائها على النشاط الاقتصادي من عدة جوانب: فقد انخفضت صادرات السلع انخفاضاً ملحوظاً حتى الآن في عام ٢٠١٢، بعد أن ظلت قوية نسبياً في عام ٢٠١١، وإن كانت لم تصل بعد إلى أقصى درجات انخفاضها (الشكل البياني ١-٢)؛ واستمر ارتفاع تكاليف الواردات مع استمرار ارتفاع أسعار السلع الأولية من الغذاء والوقود، وتراجع معدل قدوم السائحين في بعض البلدان؛ وإن لم يتعاف إلا ببطء في بلدان أخرى؛ ولا تزال تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ضعيفة. ومن أهم العوامل القطرية المعوقة للنمو في ٢٠١٢ الاضطرابات التي أصابت إمدادات الغاز في الأردن والجفاف في المغرب. ومع ذلك، فقد تحققت بعض المزايا من الاستثمارات الكبيرة في مجالي التعدين والبنية التحتية في

^١ إعداد بادامجا خندلوال وبمساهمة من فرق خبراء الصندوق القطرية.

بلدان التحول العربي (ACT) هي البلدان التي تأثرت بالاضطرابات السياسية في أوائل ٢٠١١ ومنذ ذلك الحين تشهد تغييرات سياسية كبيرة. ومن هذه البلدان مصر والأردن وليبيا والمغرب وتونس واليمن. واستبعدت ليبيا واليمن من الدراسة التحليلية في هذا الفصل، نظراً لأن هذين البلدين هما من البلدان المصدرة للنفط. ونظراً لمحدودية البيانات الاقتصادية عن سوريا، فإن مجملات البيانات الإقليمية في هذا الفصل تستبعد بيانات سوريا، ما لم يذكر خلاف ذلك تحديداً.

الإطار ٢-١

أزمة سوريا: الأثر الاقتصادي المحلي والتداعيات على المستوى الإقليمي



تصاعدت حدة الاضطرابات في سوريا وتحولت إلى حرب أهلية وأزمة إنسانية. ورغم تركيز الصراع في البداية في المناطق الريفية التي تضررت من موجة الجفاف الحادة، فقد انتشر منذ أواخر ٢٠١١ إلى المناطق الحضرية، بما في ذلك المراكز التجارية الرئيسية في سوريا. وقد أفادت منظمات حقوق الإنسان عن بلوغ عدد الوفيات في سبتمبر ٢٠١٢ نتيجة الصراع إلى أكثر من ٣٠ ألف حالة وفاة.

وأدى الصراع في سوريا إلى حدوث تداعيات اقتصادية واسعة النطاق. فقد أدت آثاره المباشرة، إلى جانب العقوبات التي فرضها الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة وجامعة الدول العربية إلى خنق النمو الاقتصادي من خلال التباطؤ الحاد الذي لحق بأنشطة التجارة والسياحة والاستثمارات الخاصة وبالدمار الذي أصاب البنية التحتية. وتأثر القطاع المصرفي سلبا بتراجع ثقة القطاع الخاص، مع زيادة تردد البنوك الأجنبية في تزويد سوريا بالتمويل لأغراض التجارة. كذلك انخفضت أسعار الصرف في السوق الرسمية والسوق السوداء بنسبة بلغت ٤٤٪ و ٣٥٪، على التوالي، بين مارس ٢٠١١ و سبتمبر ٢٠١٢ (الشكل البياني ١)



ويؤثر الصراع الدائر أيضا على البلدان المجاورة. فقد تراوحت أعداد اللاجئين التقديرية بين ٣٠٠ ألف و ٤٠٠ ألف لاجئ حتى نهاية سبتمبر ٢٠١٢، الأمر الذي قد يفرض ضغوطا على موازنات الحكومات المضيفة في الأردن والعراق ولبنان (الشكل البياني ٢). وتأثر النشاط الاقتصادي سلبا أيضا في البلدان المجاورة، لا سيما لانخفاض السياحة الإقليمية وارتفاع تكلفة التجارة الثنائية وتجارة الترانزيت. فعلى سبيل المثال، تأثر السفر إلى لبنان بسبب الصراع الدائر، كما تضررت تجارة الترانزيت عبر سوريا من وإلى العراق والأردن ولبنان. وقد تؤدي المخاطر المتصورة من احتمال دخول البلدان المجاورة في دائرة الصراع إلى إضعاف الثقة بصورة أعم.

إعداد أسامة كنعان ورائدا صعب.

الحال، كما أن تأثيره محدود على توفير الحماية لفئات المجتمع الضعيفة. وفي الوقت نفسه، تراجعت الاستثمارات العامة في بعض البلدان مما أثر سلبا على النمو الحالي والمتوقع. وفي عام ٢٠١٢، كان الحيز المالي المتاح للحكومات محدودا حيث لم يكن بوسعها تقديم المزيد من الدفعات التنشيطية، كما تعرض الاستثمار الخاص للمعوقات في البلدان ذات الحكومات الانتقالية نظرا لكثافة أجواء عدم اليقين المحيطة بجدول أعمال السياسات الذي وضعته السلطات على المدى المتوسط،

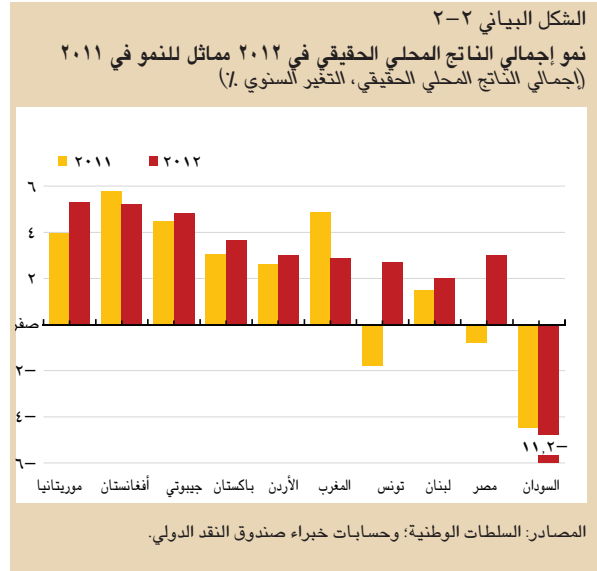
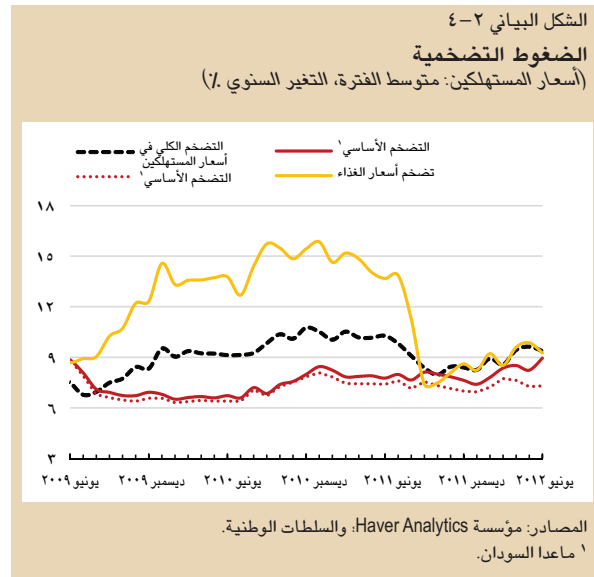
موريتانيا، وزيادة نشاط الميناء في جيبوتي، وارتفاع مستوى الطلب من ليبيا على الصادرات التونسية.

وفي الوقت الراهن، لا توفر السياسات الاقتصادية الكلية إلا قدرا محدودا من الدعم للنشاط الاقتصادي. رغم زيادة الدعم الذي قدمته حكومات كثيرة في المنطقة في عام ٢٠١١ لمواجهة ارتفاع أسعار الغذاء والطاقة وتلبية المطالب الاجتماعية. غير أن هذا الإنفاق يعود بالنفع في المقام الأول على ميسوري



العملة في الأسواق الرسمية والموازية بالإضافة إلى تمويل العجز بزيادة عرض النقود (الشكل البياني ٢-٤).

وسجل معدل التضخم الأساسي ارتفاعاً ضئيلاً في بعض البلدان، لكنه انخفض في بلدان أخرى. فقد تسارعت وتيرة التضخم الأساسي بدرجة طفيفة منذ نهاية ٢٠١١ في كل من باكستان وتونس نتيجة السياسات النقدية المواتية وتراجع أسعار الفائدة الاسمية بعض الشيء. وأمكن تحييد أثر هذه الزيادات في معدلات التضخم الأساسي بانخفاض المعدلات في بلدان MENAP الأخرى المستوردة للنفط، حيث ظلت ضغوط التضخم منخفضة نتيجة ضعف الطلب الكلي وارتفاع سعر الصرف الفعلي الاسمي نتيجة قوة الدولار الأمريكي



الأمر الذي ترتب عليه ضعف إمكانات النمو في الأجل القريب. ونتيجة لهذه العوامل، تشير تنبؤات النمو لعام ٢٠١٢ إلى بقاءه عند نفس المستوى المنخفض تقريبا المسجل في ٢٠١١ (الشكل البياني ٢-٢).

ويفترض السيناريو الأساسي لعام ٢٠١٣ حدوث تحسن مطرد في الاستقرار السياسي في معظم بلدان التحول العربي، واستمرار الوضع الراهن في سوريا والتداعيات الإقليمية المصاحبة. واستنادا إلى هذا الافتراض، تبقى آفاق الاقتصاد المتوقعة لمنطقة MENAP محاطة بالتحديات، اتساقا مع التجارب السابقة من نوبات التحول السياسي المماثلة (الإطار ٢-٢). ومن المتوقع إحراز مستوى معتدل من التعافي الاقتصادي في ٢٠١٣ في ظل مساهمة العوامل القطرية الإيجابية في كل من أفغانستان وجيبوتي وموريتانيا والمغرب في تعزيز النمو. وبالنسبة لبقية بلدان المنطقة، تشير التوقعات إلى بقاء النمو دون مستوى الاتجاهات العامة على المدى الطويل، بينما ينتظر أن ترتفع معدلات البطالة نتيجة استمرار ضعف الطلب الخارجي، وارتفاع أسعار السلع الأولية من الغذاء والوقود، واستمرار الاضطرابات الإقليمية، وانتشار أجواء عدم اليقين على مستوى السياسات (الشكل البياني ٢-٣).

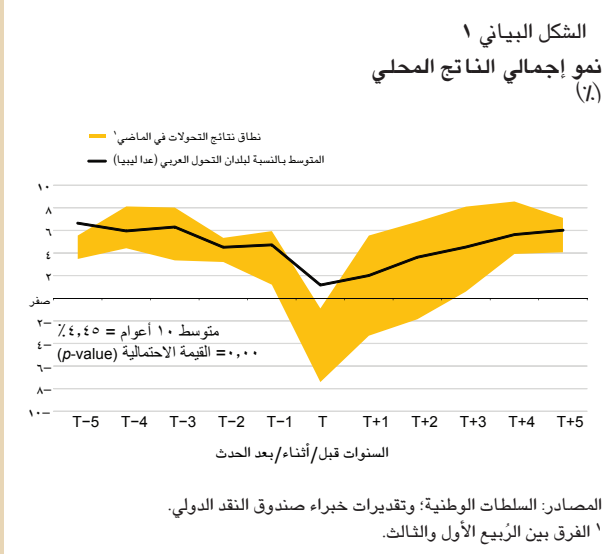
التضخم مستقر في معظم البلدان، لكن المخاوف تزايد

ترجع زيادة معدلات التضخم الكلي والأساسي وتضخم أسعار الغذاء في بلدان MENAP المستوردة للنفط منذ أواخر ٢٠١١ في المقام الأول للتطورات المشاهدة في السودان، حيث سجل معدل التضخم زيادة حادة نتيجة الانخفاض الكبير في قيمة

الإطار ٢-٢

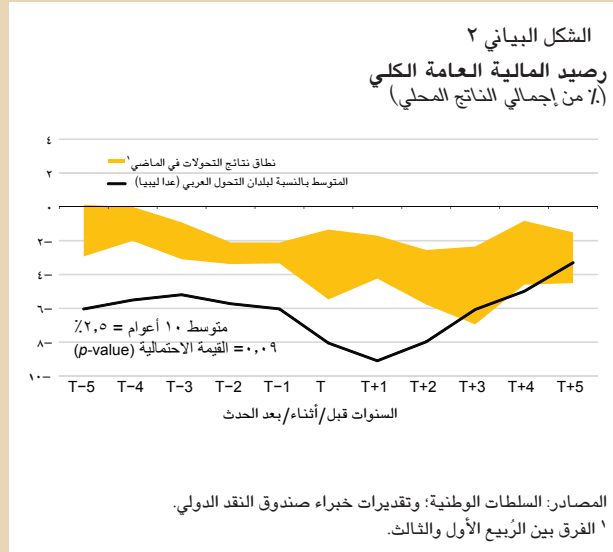
اقتصاديات التحول السياسي

بعد عام ونصف من بداية «الصحة العربية»، تمر بلدان التحول العربي حاليا بنوبة من الهبوط الاقتصادي، كما ازدادت مواطن الخطر المحيطة بأوضاعها الاقتصادية الكلية. ويبحث هذا الإطار في حركات التحول السابقة لتحديد الاتجاهات العامة التي ساهمت في أهم المتغيرات الاقتصادية الكلية، وذلك لاستخلاص الدروس التي تستفيد منها بلدان التحول العربي.



وأمكن تحديد بعض التحولات السياسية السابقة والمماثلة للتحولات المشاهدة في بلدان «الصحة العربية»، مع التركيز على البلدان التي خضعت لفترات طويلة من عدم الاستقرار السياسي واقتترنت باضطرابات اجتماعية حادة. وتم الاستعانة بالمعلومات من «أرشيف بيانات السلاسل الزمنية الوطنية المقارنة» (CNTS) وشبكة «بي بي سي الإخبارية» (BBC News) لتحديد كل الأحداث المماثلة في البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط. وأثمر البحث عن عينة مؤلفة من ١١ نوبة عدم استقرار سياسي تطابق في حدتها تقريبا عدم الاستقرار السياسي الذي تزامن مع «الصحة العربية»^١.

وفي هذه الحالات، اقترن عدم الاستقرار السياسي بانخفاض كبير في الناتج والاستثمار. وعانت البلدان من انخفاض في الناتج في السنة التي شهدت عدم الاستقرار السياسي (الجزء المظلل في الشكل البياني ١)، مع انخفاض إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في هذه الفترة بأكثر من ٤٪ في المتوسط^٢. وهبطت معدلات النمو الفعلي إلى أقل من مستويات الاتجاه العام بالنسبة لجميع البلدان خلال عام الحدث، وأثناء العامين التاليين. وارتفعت معدلات البطالة، بنحو ١-١,٥ نقطة مئوية في المتوسط، خلال العامين اللذين أعقبا بداية نوبة عدم الاستقرار السياسي، واستغرقت بين أربعة إلى خمسة أعوام لتستعيد عافيتها. ومثلما هو الحال مع نوبات الهبوط الاقتصادي بوجه عام، ظل الاستهلاك صامدا في وجه التطورات، بينما شهد الاستثمار تراجعاً كبيراً. فقد انخفض معدل الاستثمارات العامة والخاصة بنحو ٢٠٪ تقريبا خلال عام الحدث، وظل منخفضاً في السنوات اللاحقة.



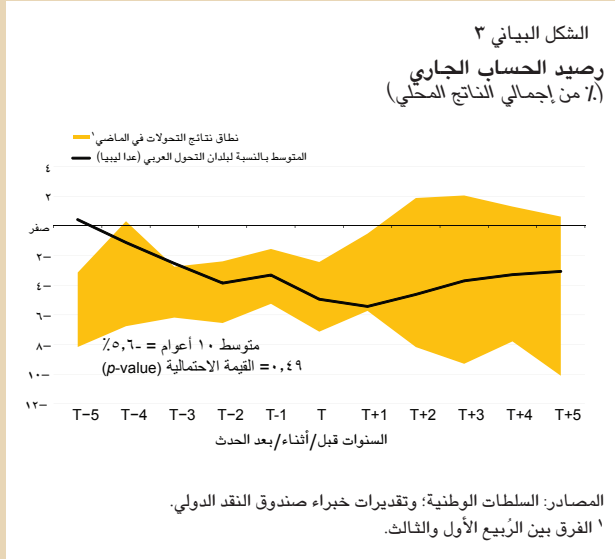
وتفاقت أوضاع المالية العامة أثناء نوبة عدم الاستقرار السياسي، ثم تعافت ببطء. وتدهورت أرصدة المالية العامة الكلية تدهورا حادا خلال عام الحدث، واستمرت الفجوة في الاتساع لمدة سنتين نتيجة انخفاض الإيرادات وزيادة الإنفاق. ولم تعد أرصدة المالية العامة إلى مستويات ما قبل الأزمة إلا في السنة T+4 (الشكل البياني ٢)، وكان تأثيرها سلبيا على الدين الحكومي (% من إجمالي الناتج الحكومي).

إعداد بادامجا خندلوال وأغستين رويتمان.

^١ تتألف الحالات الإحدى عشرة مما يلي: ألبانيا (١٩٩٧-١٩٩٨)، والأرجنتين (٢٠٠١-٢٠٠٣) وكوت ديفوار (٢٠٠٠-٢٠٠١) وهندوراس (٢٠٠٩-٢٠١٠) وكوريا (١٩٨٠-١٩٨١) ومدغشقر (٢٠٠٢) وميانمار (١٩٨٨-١٩٩٠) وباراغواي (١٩٩٩-٢٠٠٣) والفلبين (١٩٨٣-١٩٨٧) وجنوب إفريقيا (١٩٩٠-١٩٩٤) وتوغو (١٩٩١-١٩٩٣). ويمكن مطالعة المعلومات الواردة في «أرشيف بيانات السلاسل الزمنية الوطنية المقارنة» في الموقع الإلكتروني التالي على شبكة الإنترنت: <http://www.databanksinternational.com>.

^٢ تضم الأطر في كل من الأشكال البيانية ١-٣ ما يلي: (١) متوسط عشر سنوات للمتغير قبل السنة T و (٢) قيمة الاحتمال (p-value) من اختبار الفترة الزمنية (t-test) حيث تفيد فرضية عدم بأن القيم في السنة T مماثلة للقيم في السنوات السابقة.

الإطار ٢-٢ (تتمة)



وتحسنت أوضاع عجز الحساب الجاري الخارجي، على المدى المتوسط، في العديد من البلدان. فهناك عشرة بلدان من الإحدى عشرة بلدا بدأت فترة الأزمة وهي محملة بأعباء عجز الحساب الجاري الثقيلة (الشكل البياني ٣). وخلال نوبة عدم الاستقرار السياسي، كان من المعتاد أن يؤدي العجز الكبير في الحسابات الجارية وما جلبته الأزمة من صعوبات في الحصول على التمويل الخارجي إلى تراجع الاحتياطات الدولية، لكن الاحتياطات استعادت عافيتها ببطء، وعادت إلى مستويات ما قبل الأزمة بعد أربع سنوات تقريبا من بدء الأزمة. ومع ذلك، فإن أرصدة الحسابات الخارجية الجارية شهدت تحسنا ملحوظا على المدى المتوسط بحلول العام T+5 في سبعة بلدان، بينما عانت أربعة بلدان من الإحدى عشرة بلدا من تدهور أوضاع العجز في حساباتها الجارية.^٣

وغالبا ما تتكرر نوبات عدم الاستقرار السياسي، لكن إصلاحات نظم الحوكمة والإصلاحات الاقتصادية يمكن أن تسهم في الحد من احتمالات تكرارها. ويجري حاليا إعداد دراستين تجريبيتين توثقان الحاجة الملحة لتحسين نظم الحوكمة والقواعد المؤسسية في بلدان التحول العربي. وتخلص الدراسة الأولى إلى أن البلدان التي لديها تاريخ من الصراعات الداخلية معرضة لخطر كبير من حدوث صراعات لاحقة. ويمكن المساهمة في الحد من احتمالات تكرار هذه الصراعات بتنفيذ السياسات الداعمة للنمو، وإصلاح المؤسسات مختلة الأداء، وتلبية الاحتياجات الملحة. وتخلص الدراسة الثانية إلى أن الناتج دالة لقدرة البلدان على تنفيذ إصلاحات الحوكمة والإصلاحات الاقتصادية في السنوات التي تعقب عدم الاستقرار السياسي. وإضافة إلى ذلك، نجد أن البلدان التي تتمتع بدرجة أعلى مبدئيا من جودة الحوكمة، في المتوسط، تقل احتمالات دخولها في نوبات عدم الاستقرار السياسي، مما يفيد بأن الإصلاحات سوف تحد من خطر تكرار هذه النوبات في المستقبل.

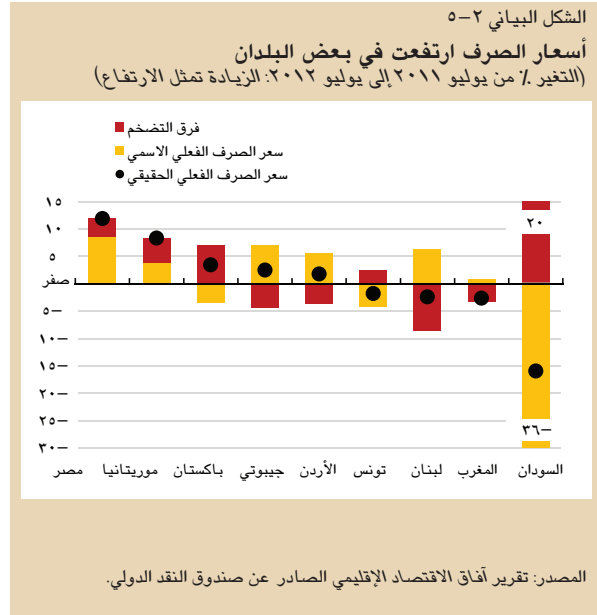
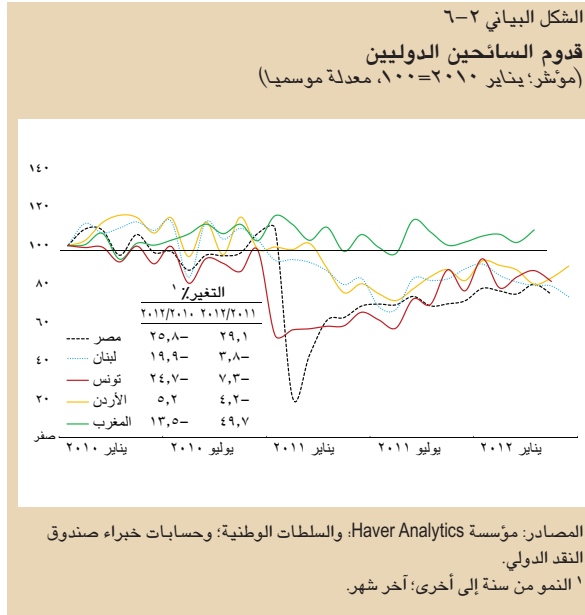
ويلاحظ أن هناك العديد من الاتجاهات العامة الاقتصادية التي شكلت السمة الأساسية لنوبات عدم الاستقرار السياسي السابقة أخذت تزداد وضوحا في بلدان التحول العربي (الخط الداكن في الأشكال البيانية من ١-٣). فقد انخفض الناتج في عام ٢٠١١ في كل من مصر وليبيا وتونس واليمن لكنه ظل أكثر استقرارا في كل من الأردن والمغرب. وأصبح الاستقرار الاقتصادي الكلي معرضا للضغوط حيث كان عجز المالية العامة في بلدان التحول العربي كبيرا بالفعل في الفترة التي سبقت الأزمة، كما ازداد مثلما حدث في نوبات عدم الاستقرار السياسي السابقة. وتدهورت أوضاع عجز الحساب الجاري الخارجي أيضا في بلدان التحول العربي، وانخفضت الاحتياطات الدولية. ومع ضعف الطلب الكلي، ظل معدل التضخم ضعيفا في معظم بلدان التحول العربي. وسوف تعتمد التطورات المستقبلية في بلدان التحول العربي على ما يتم اتخاذه من إجراءات على مستوى السياسات. فإجراءات ضبط أوضاع المالية العامة التي يجري التخطيط لها في بلدان التحول العربي هي أكبر مما سبق في نوبات عدم الاستقرار السياسي على المستوى التاريخي، كما أن إجراءات تصحيح الوضع الخارجي أكثر تدرجا. وتشير التنبؤات إلى عودة إجمالي الناتج المحلي الحقيقي إلى مستوى الاتجاه العام طويل الأجل في غضون فترة تتراوح بين أربعة وخمسة أعوام، مثلما حدث في نوبات عدم الاستقرار السياسي السابقة.

^٣ تشير علاقات الارتباط الازدواجي (غير واردة هنا) إلى اقتران التحسينات متوسطة الأجل في عجز الحسابات الجارية بانخفاض في سعر الصرف الحقيقي وبمكاسب في معدلات التبادل التجاري.

المحلي، حتى يتسنى الاستمرار في التخفيف من حدة التوقعات التضخمية. ورغم تزايد درجة التباطؤ الاقتصادي، فإن حساسية العديد من بلدان المنطقة لصدمات التضخم المرتبطة بالعرض خلال نوبات الهبوط الاقتصادي السابقة (الإطار ٢-٣) تشير المخاوف من نشوء ضغوط تضخمية في المرحلة الحالية. ومن المؤكد أنه ينبغي المحافظة على السياسة النقدية التيسيرية لمواجهة الآثار المباشرة المحتملة، لكن دون إغفال التضخم الأساسي باعتباره مؤشرا مهما للتضخم المحلي.

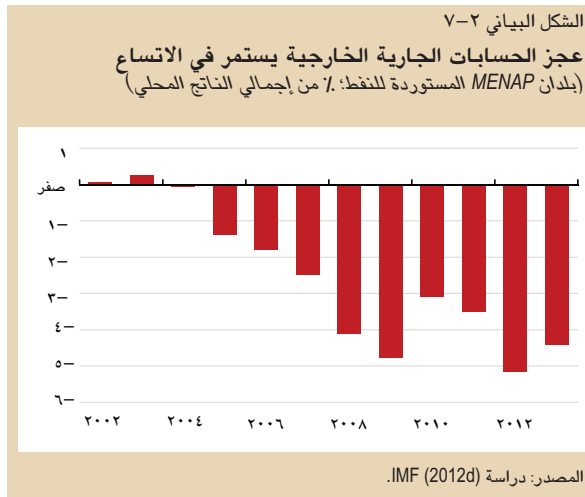
(الشكل البياني ٢-٥). ومن المتوقع أن يرتفع التضخم في مصر والمغرب وتونس، حيث تعترض حكومات هذه البلدان زيادة نسبة انتقال أثر زيادات الأسعار إلى المستهلكين وتخفيض الدعم على السلع الأولية والطاقة.

وسوف يتعين اتخاذ إجراءات على مستوى السياسة النقدية لمواجهة الآثار غير المباشرة المترتبة على ارتفاع نسبة انتقال أثر زيادات أسعار الغذاء والوقود الدولية إلى المستهلك



على التوالي. وفي نفس الوقت، يلاحظ أن الارتفاع المتواصل في أسعار الغذاء والوقود الدولية يجعل تكاليف الواردات في حالة ارتفاع مستمر. ومن المتوقع أن يتحسن عجز الحساب الجاري الكلي في ٢٠١٣ تحسناً طفيفاً مع بدء مسيرة التعافي في أوروبا، لكنه سيظل ضخماً لدرجة لا يمكن الاستمرار في تحملها (الشكل البياني ٧-٢).

ولا تزال الأوضاع العالمية وأجواء عدم اليقين على مستوى السياسات المحلية تلقي بأعبائها على التدفقات الرأسمالية. ومن المتوقع أن يتراجع الاستثمار الأجنبي المباشر قليلاً عن مستوياته المنخفضة في عام ٢٠١١. فقد استمر تراجع إصدارات السندات في الأسواق الرأسمالية الدولية خلال النصف الأول من عام ٢٠١٢، لا سيما في مصر ولبنان وباكستان، وذلك بوتيرة



وعلى أي حال، سوف يتعين على السلطات الاستمرار في توكي اليقظة إزاء أي زيادة في معدلات التضخم الكلي والأساسي، واتخاذ ما يلزم من إجراءات إذا ما بدأت الآثار غير المباشرة تتحقق نتيجة ارتفاع الأسعار الدولية للسلع الأولية، أو تسرب زيادات الأجور الشاملة في القطاع العام إلى القطاع الخاص مع بدء التعافي في اقتصادات MENAP المستوردة للنفط في ٢٠١٣ (الملحق ٢-١).

اتساع عجز الحسابات الخارجية، وتضاؤل الاحتياطيات الوقائية

يبدو عجز الحسابات الجارية الخارجية في طريقه للانخفاض في عام ٢٠١٢ بالنسبة للعديد من بلدان MENAP المستوردة للنفط. وبينما ظلت تحويلات العاملين مستقرة في عام ٢٠١٢، فقد انخفضت الصادرات الكلية من السلع في كل من مصر والأردن وموريتانيا والمغرب وباكستان والسودان وتونس. وقد يعزى انخفاض الصادرات لعدة عوامل منها الركود في منطقة اليورو وتباطؤ النمو في الأسواق الصاعدة، وتراجع أسعار السلع الأولية الأساسية عدا الوقود، واختلال توريد السلع التي تمر عبر سوريا، واضطرابات أنشطة التعدين في الأردن وموريتانيا، وانفصال جنوب السودان. وتواصل معدلات قدوم السائحين التعافي في كل من مصر والأردن ولبنان وتونس، وإن كان بوتيرة بطيئة، حيث لا تزال أقل بكثير من مستوياتها المسجلة في ٢٠١٠ (الشكل البياني ٦-٢). ويرجع انخفاض معدل قدوم السائحين في لبنان والمغرب خلال ٢٠١٢ إلى انتقال التداعيات من سوريا والضعف الاقتصادي في أوروبا،

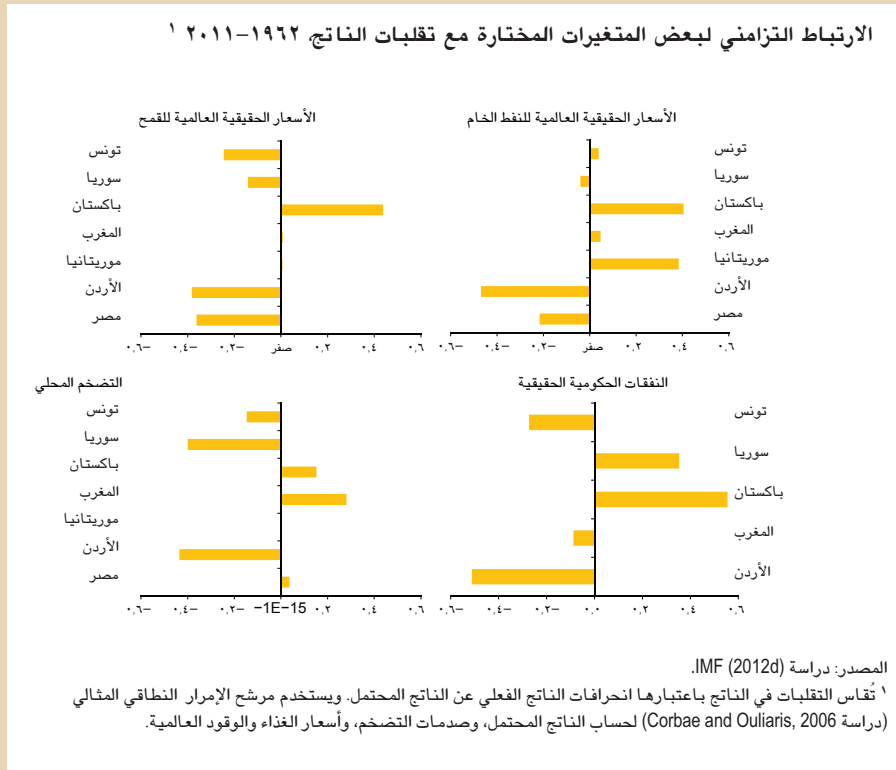
التعافي من الهبوط الاقتصادي: دروس من الدورات الاقتصادية الماضية

تناولت الدراسة أشكالاً مختلفة من المتغيرات الاقتصادية الكلية على مدار الدورات الاقتصادية الماضية (حيث امتدت البيانات على مدار الفترة من عام ١٩٦٢ - ٢٠١١) وذلك لإتاحة معلومات أفضل يُستند إليها في اختيار السياسات لبلدان منطقة MENAP المستوردة للنفط أثناء الهبوط الاقتصادي الحالي. وفيما يلي أهم النتائج التي خلصت إليها:

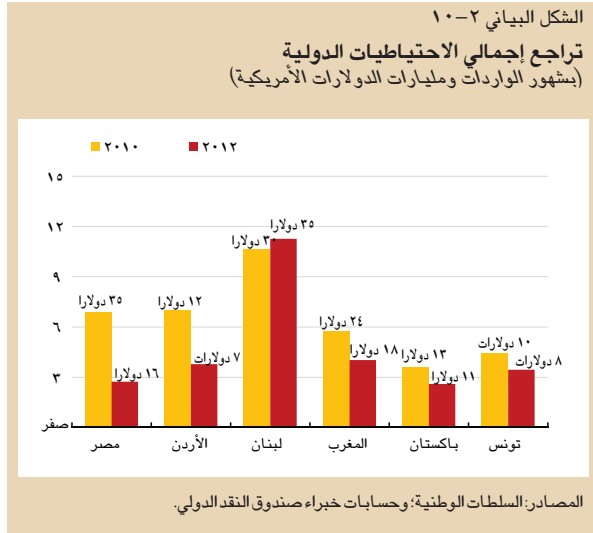
تزايد أسعار الغذاء والوقود العالمية يؤدي على الأرجح إلى ازدياد ضعف النشاط الاقتصادي في معظم البلدان: هناك أدلة تؤيد وجود ارتباط سالب بين صدمات أسعار القمح العالمية والناج في كل من مصر والأردن وسوريا وتونس - والعكس صحيح في باكستان، وهي من كبرى البلدان الزراعية المنتجة. وهناك أدلة أيضاً تؤيد وجود ارتباط سالب بين صدمات أسعار النفط العالمية والناج في الأردن، مما يرجع إلى اعتماد الأردن على النفط المستورد. وفي المقابل، يرتبط الناج ارتباطاً موجباً بصدمات أسعار الوقود في كل من موريتانيا (ربما بسبب قطاع التعدين الكبير والتحرك المشترك لأسعار السلع الأولية) وباكستان (ربما بسبب قطاع البتروكيماويات المتنامي).

تزايد أسعار الغذاء والوقود يمكن أن يؤدي إلى التضخم على جانب العرض: يفيد الارتباط السالب القوي بين التضخم وتقلبات الناج خلال الدورة الاقتصادية - مثلما هو الحال في الأردن وسوريا وتونس - بأن التضخم مدفوع على الأرجح بصدمات العرض. ومن جهة أخرى، نجد أن الارتباط الموجب، مثلما هو الحال في المغرب وباكستان، يقدم الدليل على أن التضخم في هذه البلدان مدفوع بضغوط الطلب. وبالنسبة لمصر وموريتانيا، تشير الأدلة على وجود دور مماثل بوجه عام لعوامل العرض والطلب.

النفقات الحكومية مساهمة لاجتاهات الدورة الاقتصادية في بعض البلدان: تقتضي سياسة المالية العامة المساهمة (المعكوسة) لاجتاهات الدورة الاقتصادية زيادة (تخفيض) الإنفاق أثناء فترات التوسع ويطرئ عليها ارتباط موجب (سالب) بين النفقات وتقلبات الناج. وتتضح أدلة الإنفاق من المالية العامة المعاكس لاجتاهات الدورة الاقتصادية في الأردن وتونس فقط؛ بينما كان الإنفاق من المالية العامة مساهماً لاجتاهات الدورة الاقتصادية في كل من باكستان وسوريا وغير متسق مع الاجتاهات الدورية في المغرب (راجع الشكل البياني).



وتفيد هذه النتائج بأن أسعار الغذاء والوقود المرتفعة والمتزايدة أثناء الهبوط الاقتصادي الحالي ستؤدي على الأرجح إلى خفض النمو، كما تتسبب في التضخم على جانب العرض، مما يستدعي توخي اليقظة إزاء إمكانية ظهور آثار التضخم غير المباشرة. وإضافة إلى ذلك، قد يجد صناعات السياسات في العديد من البلدان المستوردة للنفط أن لديهم حيزاً محدوداً لمواصلة تنفيذ سياسات المالية العامة المعاكسة لاجتاهات الدورة الاقتصادية، نظراً لتناقص الاحتياطات الوقائية المالية.

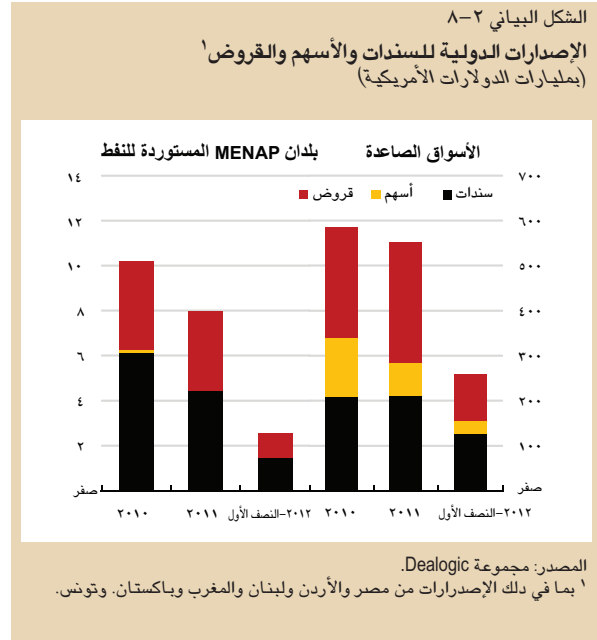


ورغم الدعم المقدم من المصادر الرسمية، فقد واصلت الاحتياطيات الدولية الرسمية انخفاضها الحاد في العديد من البلدان خلال عام ٢٠١٢، حيث تبلغ نسبة التراجع التراكمي في الاحتياطيات منذ نهاية ٢٠١٠ حوالي ٦٠٪ في مصر و٤٧٪ في الأردن و٣٦٪ في تونس و٢٩٪ في المغرب و٢٠٪ في باكستان.

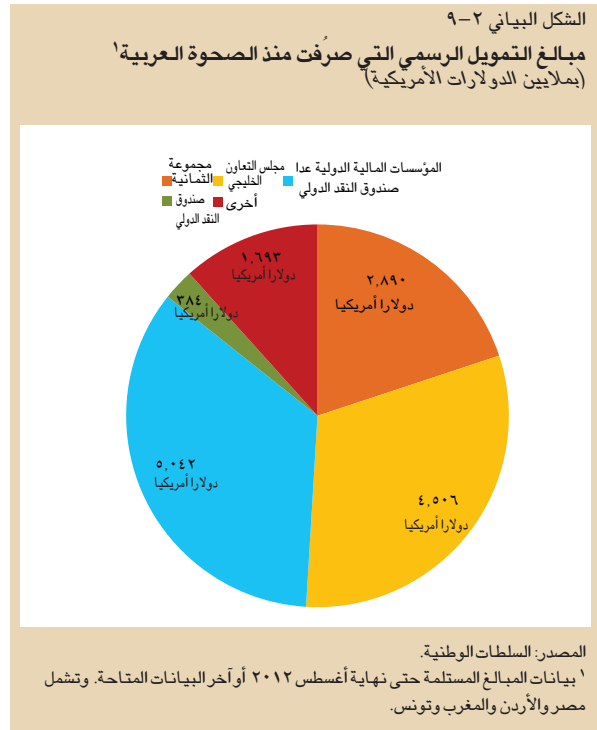
وقد أثار تراجع الاحتياطيات الوقائية مخاوف بشأن كفاية هذه الاحتياطيات في العديد من البلدان. غير أن هناك تدابير مختلفة يجري استخدامها لتقييم كفاية الاحتياطيات، ومنها عدد الشهور من الواردات، والنسبة المئوية للدين قصير الأجل، والنسبة المئوية من النقود بتعريفها الواسع؛ واستنادا إلى هذه المقاييس التقليدية فإن مدى كفاية الاحتياطيات يبعث على القلق في كل من مصر وباكستان، بينما تعتبر الاحتياطيات كافية في الأردن والمغرب وتونس بوجه عام حتى الآن، وإن كان الحيز المتاح لها لتحمل أي خسائر إضافية أصبح محدودا (الشكل البياني ٢-١٠).

الحاجة إلى زيادة المرونة في أسعار الصرف

من المحتمل أن يكون ازدياد عجز الحسابات الجارية الخارجية في العديد من البلدان منذ عام ٢٠٠٤ بمثابة انعكاس للحاجة إلى تعديل الأسعار النسبية للمساهمة في تخفيض الاختلالات الخارجية الهيكلية. ويرجع هذا العجز جزئيا للانخفاض المؤقت في معدلات الصادرات والسياحة نتيجة الاضطرابات السياسية على الصعيدين المحلي والإقليمي، كما يرجع، في بعض الحالات، أيضا لعوامل أطول أجلا، مثل عجز المالية العامة والصدمات المعاكسة في معدلات التبادل التجاري



أسرع مما شهدته الأسواق الصاعدة الأخرى (الشكل البياني ٢-٨). وفي الوقت نفسه، ساهم التمويل الرسمي الخارجي الثنائي ومتعدد الأطراف المقدم من مجلس التعاون الخليجي، ومجموعة الثمانية، وصندوق النقد الدولي، والمؤسسات المالية الدولية الأخرى في تعزيز الاحتياطيات الوقائية في مصر والأردن والمغرب وتونس، ولكن ليس بالقدر الكافي لتلبية الاحتياجات التمويلية (الشكل البياني ٢-٩).

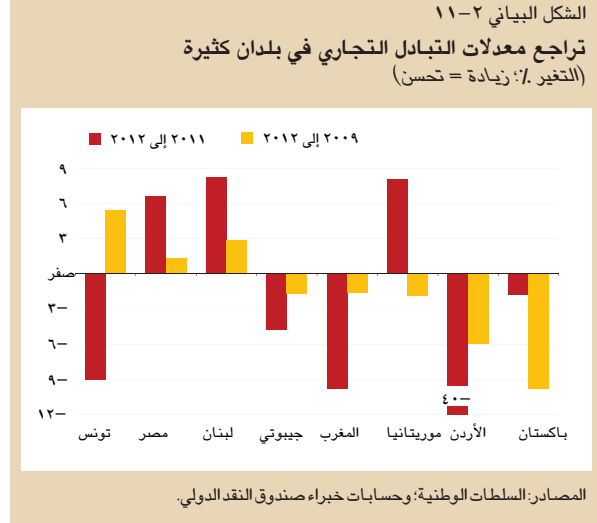
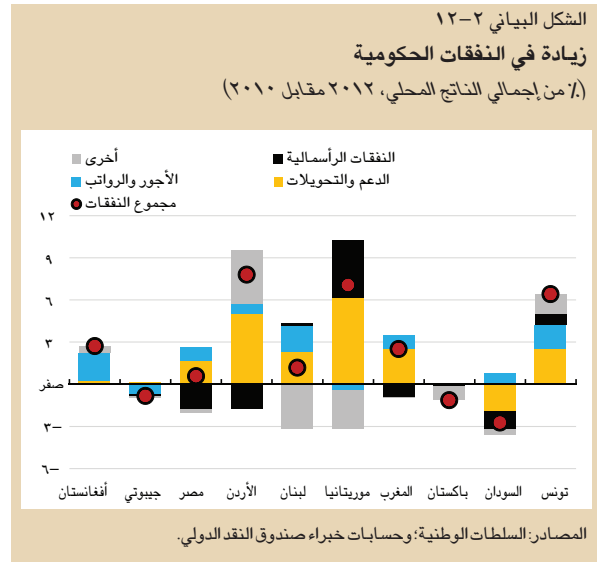


من حيث الناتج والرفاهية بالمقارنة مع السماح بزيادة مرونة أسعار الصرف.

تزايد الدعم، وتدهور أوضاع المالية العامة

منذ عام ٢٠١٠، أدت الضغوط المتزايدة للإنفاق الاجتماعي من أجل مواجهة الاضطرابات السياسية وارتفاع الأسعار الدولية للغذاء والوقود إلى حدوث زيادة كبيرة في النفقات الحكومية الجارية (% من إجمالي الناتج المحلي). ولم توجه هذه الزيادة إلى حد كبير للفقراء. فقد شكّل دعم أسعار الغذاء والوقود وتكاليف أجور القطاع العام الجانب الأكبر من زيادة الإنفاق في مصر والأردن ولبنان وموريتانيا والمغرب وتونس (الشكل البياني ٢-١٢)، رغم تنفيذ بعض التدابير مؤخرًا للحد من الدعم غير الموجه للمستحقين في كل من الأردن وموريتانيا والمغرب وتونس. وتم تخفيض النفقات الرأسمالية (كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي) في هذه البلدان عدا لبنان وموريتانيا وتونس بغية تعويض بعض الزيادة في النفقات الجارية. وانخفضت الإيرادات أيضا كنسبة من إجمالي الناتج المحلي في مصر والأردن والمغرب وباكستان، نتيجة تشغيل أدوات الضبط التلقائي لمواجهة الهبوط الاقتصادي، ومنح الإعفاءات والتخفيضات الضريبية، ووقوع الاضطرابات الاجتماعية.

ويبلغ متوسط الانخفاض في رصيد المالية العامة الكلي لبلدان MENAP المستوردة للنفط، مقارنة بعام ٢٠١٠، حوالي ٢,٢٥% من إجمالي الناتج المحلي. وقد احتفظ معظم بلدان المنطقة بموقف مضاة لاتجاهات الدورة الاقتصادية خلال عام ٢٠١١؛ وفي عام ٢٠١٢ سحب صناع السياسات في كل



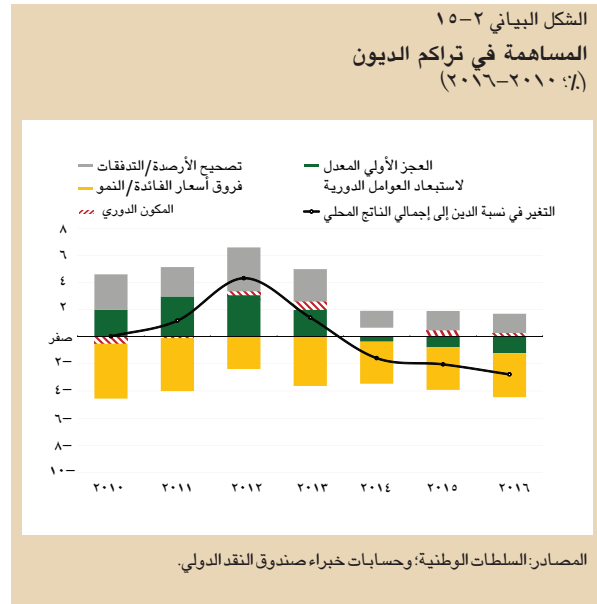
(الشكل البياني ٢-١١). وتشير الأدلة التجريبية إلى أن خفض عجز المالية العامة يمكن أن يساعد على خفض سعر الصرف الحقيقي وتقليل عجز الحساب الجاري. وإضافة إلى ذلك، فإن الضرر يقل على البلدان التي تواجه صدمات معاكسة في معدلات التبادل التجاري عندما تسمح بانخفاض سعر الصرف الحقيقي.

وبالنسبة للبلدان التي يعتبر تدهور أرصدها الخارجية مؤقتًا وأسعار الصرف الحقيقية فيها مواكبة عموماً للأساسيات الاقتصادية، فسوف يكون من المفيد حشد التمويل الخارجي والحد من تحركات أسعار الصرف للمحافظة على استقرار الأسعار. وفي البلدان التي تتسم فيها المشكلة بطابع هيكلي أكثر، فإن تأجيل إجراء التصحيح في أسعار الصرف مع استمرار تراجع الاحتياطيات قد يؤدي إلى تقليص مصداقية السلطات النقدية وزيادة احتمالات التحركات المربكة في نهاية المطاف. وينبغي لصناع السياسات أن يضعوا في حساباتهم أن تخفيض قيمة العملة لن يؤدي إلى زيادة التضخم وتكلفة الدعم التي تتحملها الموازنة فحسب، وإنما ستكون له آثار تقييمية على الالتزامات الخارجية. ويمكن الحد من هذه المخاطر عن طريق اتخاذ إجراءات مبكرة - بينما لا تزال الاحتياطيات الوقائية كافية لدعم التحول الموجه نحو زيادة المرونة في أسعار الصرف - تعزيزها جهود التواصل المتأني مع الأسواق. ونظراً لأن الإدارة المحكمة لنظم سعر الصرف في بلدان MENAP المستوردة للنفط تعتبر ضرورية لاستقرار الأسعار، فسوف يكون من الضروري بدلاً من ذلك اتخاذ إجراءات مكثفة لضبط أوضاع المالية العامة لتحقيق التصحيح اللازم في الأسعار النسبية. ومع ذلك، قد تكون التكلفة المترتبة على ذلك باهظة

ارتفاع مستويات الدين، وضرورة ضبط الأوضاع المالية

ارتفعت مستويات الدين في معظم البلدان، حيث بلغ متوسط إجمالي الدين العام في بلدان MENAP المستوردة للنفط (عدا سوريا) حوالي ٦٨٪، مع تجاوز مستويات الدين في لبنان ١٠٠٪ من إجمالي الناتج المحلي. وسجلت تونس مستوى أقل من الدين، حيث بلغ قرابة ٤٠٪ من إجمالي الناتج المحلي. وأدت تغييرات التقييم في السودان نتيجة انخفاض قيمة العملة والارتفاع المتواصل في تكلفة الاقتراض، وتزايد عجز المالية العامة، وانخفاض معدلات النمو إلى حدوث زيادة كبيرة في متوسط إجمالي الدين العام، يتوقع أن يصل إلى ٧٣٪ من إجمالي الناتج المحلي بنهاية ٢٠١٢.

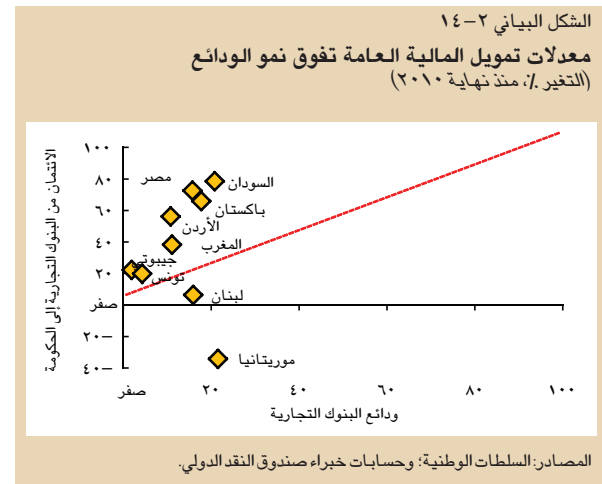
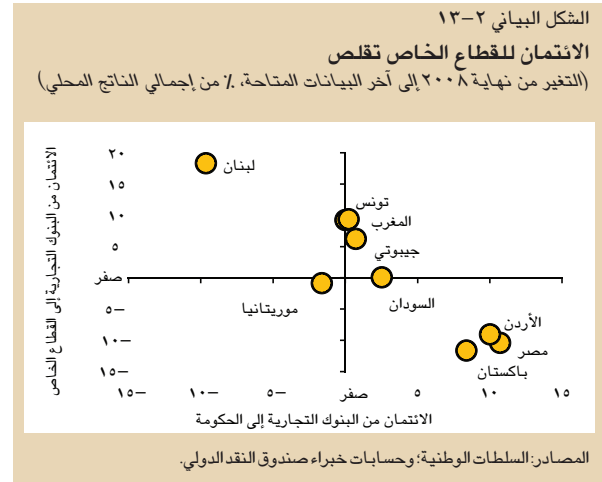
ومن المتوقع أن تحيط التحديات بإجراءات تخفيض ديون القطاع العام على المدى المتوسط. ففي ظل السياسات الراهنة، يتوقع بقاء متوسط الدين العام أعلى من ٦٠٪ من إجمالي الناتج المحلي في الأجل المتوسط، حتى في ظل التدابير الكبيرة المزمع اتخاذها لضبط أوضاع المالية العامة في بعض البلدان في عامي ٢٠١٣-٢٠١٤، واستمرار الفروق المواتية بين أسعار الفائدة ومعدلات النمو الناشئة على الأرجح من الكبح المالي على المستوى المحلي (الشكل البياني ١٥-٢). وفي هذا السياق، نجد أن العجز الأولي المعدل لمراعاة تقلبات الدورة الاقتصادية (CAPD) هو العجز الأولي الأساسي، الذي يتم تحديده بعد استبعاد تأثير تباين ناتج الدورة الاقتصادية على الإيرادات والنفقات في المالية العامة^٢، ووفقا لما يتضح من الشكل



^٢ العنصر الدوري في العجز الأولي هو الفرق بين العجز الأولي والعجز الأولي المعدل لمراعاة تقلبات الدورة الاقتصادية (CAPD).

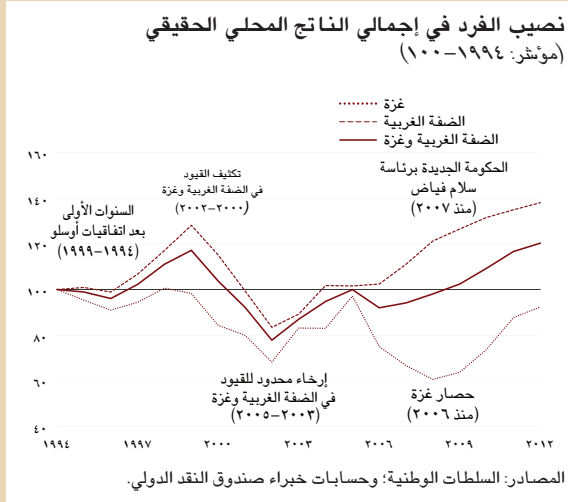
من الأردن والمغرب وباكستان والسودان الدفعات التنشيطية المالية التي قدموها بدرجات متفاوتة واعتمدوا موقفا مسائرا لاتجاهات الدورة الاقتصادية نتيجة القيود التمويلية والمخاوف بشأن القدرة على الاستمرار في تحمل أعباء الديون. وقد ساهمت خسارة الإيرادات النفطية في السودان وانخفاض معونات المانحين في الضفة الغربية وقطاع غزة (الإطار ٢-٤) بدور حيوي في هذا الشأن.

وفي السنوات الأخيرة، اعتمدت الحكومات في العديد من بلدان MENAP المستوردة للنفط على البنوك المحلية لتمويل عجز المالية العامة، نظرا لتخفيض تصنيفها الائتماني وتزايد فروق العائد على السندات في الأسواق المالية الدولية. وفاق معدل نمو الائتمان المقدم للحكومات من البنوك التجارية نمو الودائع، مما أدى إلى انخفاض الائتمان المتاح للقطاع الخاص (الشكلان البيانيان ٢-١٣ و٢-١٤) وزيادة أسعار الفائدة على سندات الخزانة المحلية في مصر والأردن.



الإطار ٢-٤

الضفة الغربية و غزة: ما بعد إدارة الأزمة



بعد التراجع الكبير في المعونة المقدمة من المانحين، تواجه السلطة الفلسطينية صعوبات تمويلية حادة منذ أوائل عام ٢٠١١، لتصل إلى ذروتها بحدوث أزمة مالية في صيف عام ٢٠١٢. وكانت السلطة الفلسطينية قد قطعت شوطاً كبيراً خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٠ في مجال بناء المؤسسات واعتماد إدارة رشيدة للمالية العامة، مما سمح لها بتخفيض حجم احتياجاتها للمعونة المتكررة من ١,٨ مليار دولار أمريكي إلى ١,١ مليار دولار أمريكي. غير أنه منذ عام ٢٠١١، انخفضت المعونة إلى مستويات أقل بكثير مما يلزم لتوفير المبالغ اللازمة لتمويل موازنة السلطة الفلسطينية التي تعاني بالفعل من القيود. وقد تفاقمت هذه المشكلات نتيجة نقص الإيرادات من جراء تباطؤ النمو الاقتصادي وانخفاض حصيلة الضرائب دون المستويات المتوقعة. وقد أدى ذلك إلى سرعة تراكم متأخرات المدفوعات المحلية وزيادة الاقتراض إلى الحد الأقصى المتاح لدى البنوك التجارية المحلية.

وما لم تسارع السلطة الفلسطينية بمعالجة صعوبات التمويل المستمرة، فسوف تترتب عليها عواقب وخيمة. ونظراً لضيق المجال أمام السماح بزيادة حجم المتأخرات والديون، فإن السلطة

الفلسطينية ستضطر للجوء إلى خفض رواتب موظفي القطاع العام والنفقات التشغيلية الرئيسية، مما سيحول دون أداء مهامها بالشكل الطبيعي ويقضي تدريجياً على المكاسب التي حققتها في الآونة الأخيرة. وتكرر بالفعل تأخر صرف رواتب موظفي القطاع العام، الأمر الذي لم تتم تسويته إلا بعد الحصول على دفعات مقدمة من الإيرادات من الحكومة الإسرائيلية. وإضافة إلى ذلك، من المحتمل خفض المساعدات الموجهة إلى المحتاجين، الأمر الذي قد يؤكد التوترات الاجتماعية. وأخيراً، من المرجح أن يتسبب تراكم المتأخرات على المستوى المحلي في إضعاف ثقة القطاع الخاص في قدرة الحكومة على الوفاء بالتزاماتها المتعلقة بالمدفوعات.

ويتعين تضاعف جهود السلطة الفلسطينية وإسرائيل والجهات المانحة لمعالجة الأزمة المالية الآنية والمساهمة في دعم التعافي الدائم لمستوى معيشة الفلسطينيين:

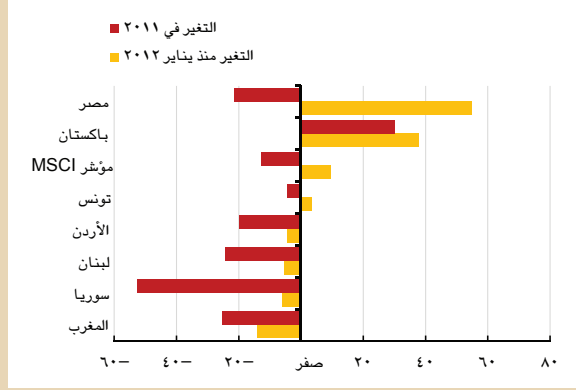
أولاً، يتعين على السلطة الفلسطينية التأهب لاحتمالات نقص المعونة المستمر وذلك بالعمل على احتواء العجز. وقد تم الإعلان عن اتخاذ عدة تدابير في هذا الشأن، بما فيها فرض ضوابط صارمة على توظيف العمالة في القطاع العام وتحسين توجيه بدلات الموظفين للمستحقين. وينبغي أن تواصل السلطة الفلسطينية العمل على تحديد أولويات الإنفاق الأخرى وتعزيز إدارة النقدية لضمان تحمل النفقات غير الضرورية وطأة التخفيضات. وينبغي مواصلة تعزيز الإدارة الضريبية عن طريق توسيع القاعدة الضريبية ورفع مستوى الامتثال الضريبي. ويتعين أيضاً المضي قدماً في تنفيذ إصلاحات الخدمة المدنية ومعاشات التقاعد، وتعزيز الإطار القانوني في التعامل مع مؤسسات الأعمال

ثانياً، هناك خطوة ثانية مهمة على طريق التعاون الاقتصادي الثنائي وهي التفاهات التي تم التوصل إليها مؤخراً بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل بشأن التدابير الرامية إلى تعزيز عملية تحصيل إيرادات المقاصة والحد من التسربات، نظراً لأن إيرادات المقاصة تمثل الجزء الأكبر من إيرادات السلطة الفلسطينية. ومن شأن توسيع نطاق هذا التعاون ليشمل تخفيف القيود على التجارة الخارجية وحركة السلع والأفراد أن يساعد على توسيع نطاق النمو والتوظيف في القطاع الخاص، والتخفيض إلى حد كبير من اعتماد السلطة الفلسطينية على المعونة. وقد أثر حجم هذه القيود بشدة على نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في غضون العديدين الماضيين (راجع الشكل البياني).

وأخيراً، ينبغي استكمال جهود السلطة الفلسطينية بالتعجيل بصرف معونة إضافية للحيلولة دون تراكم المزيد من المتأخرات والديون المستحقة للبنوك التجارية، ومنع حدوث اضطرابات جسيمة في العمليات الرئيسية للسلطة الفلسطينية. وسوف يتعين صرف المعونة في الوقت الملائم للحفاظ على انتظام مسار التصحيح المالي وبناء المؤسسات وصولاً إلى دولة فلسطينية تتسم بالاعتماد الذاتي.

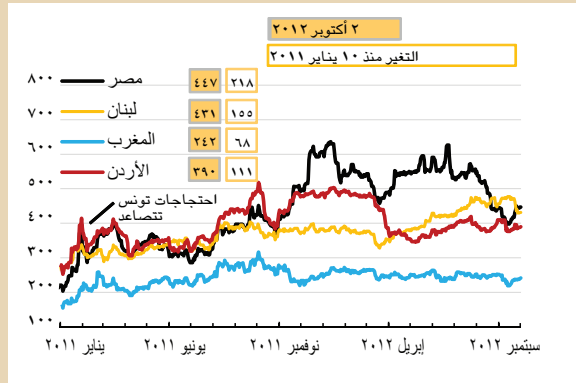
٤٥ اعداد أسامة كنعان وأودو كوك وماريوس سوملينسكي. وللاطلاع على مناقشة تفصيلية، راجع دراسة (Kanaan, Kock, and Sumlinski (2012).

الشكل البياني ٢-١٦
انخفاض مؤشرات أسواق الأوراق المالية في بعض البلدان، وارتفاعها في بلدان أخرى
(%: البيانات حتى ٢ أكتوبر ٢٠١٢)



المصدر: مؤسسة Bloomberg.

الشكل البياني ٢-١٧
ارتفاع فروق العائد على السندات السيادية
(بنقاط الأساس)



المصدر: مؤسسة Bloomberg، وشركة Markit.

ازدياد مخاطر التطورات السلبية

رغم استمرار الضعف الذي يشوب النمو والتراجع الكبير في الاحتياطات الوقائية، فإن المنطقة تواجه مخاطر سلبية كبيرة تحيط بآفاق الاقتصاد، وأهمها استمرار أجواء عدم اليقين السياسي. فلا يزال العديد من الحكومات في المنطقة في طور انتقالي. ومع تناقص المصدات الوقائية المتاحة من السياسات الاقتصادية، فإن عودة الاضطرابات الاجتماعية

البياني ٢-١٥، فإن العجز الأولي المعدل لمراعاة تقلبات الدورة الاقتصادية، في ظل السياسات الراهنة، يتحول سلباً (أي يصبح فائضاً) بحلول عام ٢٠١٤ مع تنفيذ تدابير التصحيح المقررة التي تتراوح بين ١-٢٪ من إجمالي الناتج المحلي سنوياً في الفترة ٢٠١٣-٢٠١٤، ليقبل نسبياً بعد ذلك. وباعتماد هذا المسار، فإن مواطن الخطر التي تشوب المالية العامة سوف تظل مرتفعة في الأجل المتوسط - إذا حدث أي انحراف عن المسار المالي المقرر أو حدث ارتفاع في أسعار الفائدة العالمية (عن مستوياتها المنخفضة في الوقت الحالي) بحيث يفرض ضغطاً على أسعار الفائدة المحلية، وإذا اتخذ النمو مساراً أبطأ فإنه سيؤدي إلى تفاقم الأوضاع الصعبة بالفعل.

القطاع المالي: تباين الأداء

تُبين مؤشرات القطاع المالي من منظور استرجاعي أن هبوط النشاط الاقتصادي على المستويين العالمي والإقليمي ترك أثراً محدوداً حتى الآن على القطاع المالي. ومن المحتمل أن تتسبب زيادة التمويل المقدم من الحكومات والتساهل التنظيمي في بعض البلدان في حجب الضعف المستمر في جودة الأصول الأساسية على المدى القريب. غير أنه وفقاً للبيانات المبلغة، ارتفع حجم القروض المتعثرة كنسبة من مجموع القروض في كل من جيبوتي والأردن والسودان وتونس على مدار العام الماضي.

وعلى الرغم من الروابط الوثيقة مع البنوك الأوروبية في بعض البلدان، فسوف تظل التداعيات المالية المباشرة متمثلة في انخفاض نسب الرفع المالي المحدودة في بلدان MENAP المستوردة للنفط (الإطار ٢-٥). وفي لبنان، قد يكون انكشاف البنوك أمام المخاطر في سوريا من خلال أصول المؤسسات التابعة والقروض عبر الحدود بمثابة قناة لانتقال التداعيات السلبية المحتملة.

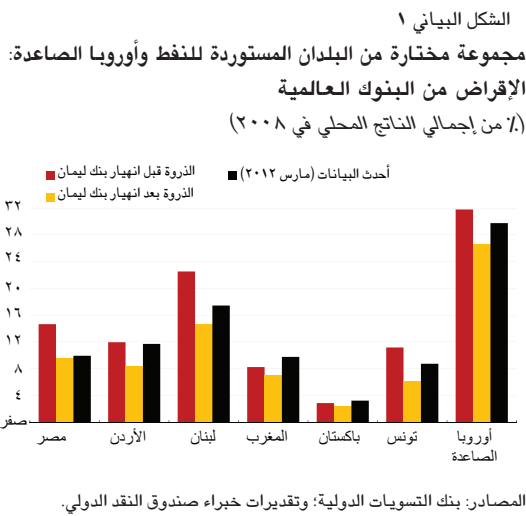
ونظراً للطبيعة الاستشرافية لأسواق الأوراق المالية في بعض بلدان MENAP المستوردة للنفط، استطاعت هذه الأسواق أن تستعيد جانباً من خسائرها عن عام ٢٠١١. وحققت أسواق الأوراق المالية في مصر وباكستان أكبر المكاسب في ٢٠١٢، وجاءت تونس في المرتبة التالية (الشكل البياني ٢-١٦). وفي المقابل، استمر التراجع في أسواق الأوراق المالية في كل من الأردن ولبنان والمغرب. وانخفضت مؤخرًا فروق العائد على السندات السيادية في كل من مصر والأردن (نظراً لانحسار أجواء عدم اليقين السياسي)، لكنها ارتفعت في لبنان، نتيجة تزايد المخاطر والتداعيات من سوريا منذ شهر مايو ٢٠١٢ (الشكل البياني ٢-١٧).

تكرار هذه النوبات في بلدان التحول العربي سوف يتعين إجراء الإصلاحات - إلى جانب الإصلاحات السياسية والاجتماعية - الكفيلة بتحسين مستوى المعيشة وتعزيز النمو الشامل والقابل للاستمرار. وهناك خطر كبير آخر يهدد بحدوث تطورات سلبية وهو ناجم عن احتمال انتشار الصراع السوري إلى المناطق الفرعية على النطاق الأوسع.

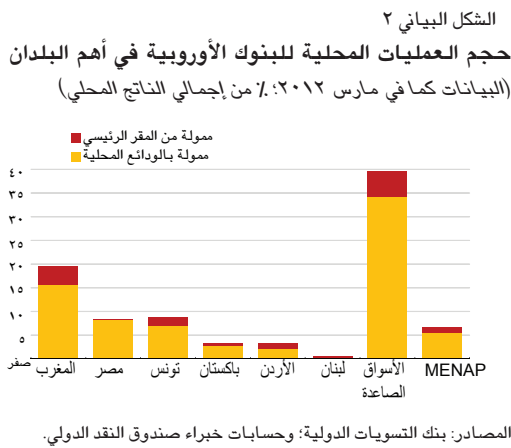
وعدم الاستقرار السياسي قد تسفر عن آثار معاكسة كبيرة على المشاعر الاقتصادية وتنفيذ السياسات. وتشير الأدلة إلى أن الحكومات متى قامت بتنفيذ الإصلاحات في أعقاب نوبة من عدم الاستقرار السياسي، فإنها تحرز نتائج أفضل في تحقيق النمو وتقل احتمال تكرار نوبات عدم الاستقرار السياسي والنزاعات الداخلية (الإطار ٢-٢). ولتجنب

الإطار ٢-٥

انتقال التداعيات من منطقة اليورو إلى بلدان MENAP المستوردة للنفط



زادت البنوك العالمية من انكشافها لكبرى البلدان المستوردة للنفط مقارنة بالمستويات المنخفضة التي سجلتها في أعقاب انهيار مجموعة ليمان براذرز مباشرة في عام ٢٠٠٨ (الشكل البياني ١). ومن بين البلدان المستوردة للنفط، كانت لبنان أكثر البلدان في المنطقة اعتماداً على القروض من البنوك العالمية، مما يعكس حيازات هذه البنوك من السندات الدولية الحكومية. وقد ساعدت العائدات الجذابة بالدولار الأمريكي على دعم الطلب، لكن يمكن أن يتسبب انتقال التداعيات من سوريا في إضعاف هذا الطلب. أما القروض المقدمة إلى الأردن والمغرب وباكستان فهي أصلاً قريبة من المستويات التي كانت سائدة قبل بداية الأزمة المالية العالمية أو تزيد عنها. ولم يكن التعافي في أنشطة الإقراض عبر الحدود إلى كل من الأردن وتونس ملموساً بنفس الدرجة، لكنه مماثل بوجه عام للتعافي المشاهد في أوروبا الصاعدة (وهي المنطقة التي يعتقد أنها المعنية أكثر من سواها بتخفيض البنوك الأوروبية لقروضها التمويلية). وكانت البنوك العالمية من أهم حائزي ديون الحكومة المصرية بالعملة المحلية، وخرجت منها بسرعة في أوائل عام ٢٠١١. ومن ثم، فإن حجم معاملاتها الائتمانية مع مصر في الوقت الراهن منخفض المستوى، ويتألف غالباً من القروض أكثر من السندات.



وتسهم بلدان المنطقة بدور المضيف لعمليات محلية للبنوك الأوروبية على مستوى أضيق بالمقارنة مع أوروبا الصاعدة (الشكل البياني ٢). لكن البنوك الفرنسية في المغرب هي الاستثناء: فالعمليات المحلية (التي تشكل خمس النظام المصرفي) تُمول عموماً بالودائع المحلية، فيما يمثل الجزء المتبقي رأس المال والحد الأدنى من التمويل من البنك الأم. وعلى الرغم من أن الكيانات التابعة في الأسواق الصاعدة عادة ما تكون أكثر ربحية بالمقارنة بعمليات الأسواق المحلية، فإن مساهمات الكيانات التابعة في أرباح المجموعة محدودة في منطقة MENAP.

أوضاع الدين العام والأوضاع الخارجية فحسب، بل يرجح أن تؤدي أيضا إلى زيادة الائتمان المتاح للقطاع الخاص وتخفيض عدم الاتساق في أسعار الصرف الحقيقية. ولتحقيق هذه الأهداف، سوف يتعين توخي الوضوح في التواصل مع الجمهور والدقة في تنفيذ خطط ضبط الأوضاع المالية. وقد وضعت السلطات في عدة بلدان بالفعل خططا لتصحيح أوضاع المالية العامة على المدى المتوسط ويجري دعمها في الوقت الحالي بموجب اتفاقات مع صناديق النقد الدولي في كل من الأردن والمغرب. غير أنه يلزم توفير المزيد من التمويل الرسمي الخارجي لتيسير إجراءات التصحيح وضمان تنفيذها بسلاسة.

وسوف يقتضي تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي أيضا مزيدا من المرونة في أسعار الصرف للحد من الاختلالات الخارجية الهيكلية في بعض البلدان. ومن شأن الابتعاد عن استخدام أسعار الصرف كركيزة اسمية أن يتيح للسياسة النقدية حيزا أكبر للمساعدة في استعادة استقرار الأسعار والقدرة التنافسية والحفاظ عليهما. وفي هذا السياق، فإن اتخاذ إجراءات مبكرة للسماح بزيادة المرونة في أسعار الصرف وتوسيع نطاق مجموعة أدوات السياسة النقدية - بدعم من التواصل الحريص مع الأسواق - يمكن أن يساهم في تثبيت التوقعات التضخمية والحد من المخاطر المصاحبة.

الحد من أثر ضبط أوضاع المالية العامة على النمو والأوضاع الاجتماعية

من شأن إعادة التوازن بين مكونات المصروفات والإيرادات المساعدة على ضبط أوضاع المالية العامة، مع تقليل أثره الانكماشى على الناتج (الإطار ٢-٦) وتأثيره السلبي على الفقراء. وسوف يكون الحد من الدعم المعمم بمثابة أحد العناصر المهمة في ضبط أوضاع المالية العامة. ويمثل هذا الدعم وسيلة تفتقر للكفاءة لتعزيز النشاط الاقتصادي وحماية الفقراء؛ ويتسبب في حدوث تشوهات مكلفة، وينبغي الاستعاضة عنه بشبكات الأمان الاجتماعي الموجهة إلى المستحقين. وقد انخفضت مستويات الدعم مؤخرا في كل من الأردن وموريتانيا والمغرب والسودان، لكن هناك المزيد مما ينبغي عمله لإنشاء شبكات الأمان الاجتماعي الموجهة إلى المستحقين. ومن الممكن استخدام جانب من الموارد التي يتيحها تخفيض الدعم في زيادة الإنفاق على مشروعات البنية التحتية وتحسين الخدمات العامة لحفز النمو والحد من التفاوت في الدخل. غير أن نسبة الاستثمارات العامة في العديد من البلدان المستوردة

وبالإضافة إلى المخاطر السياسية، فقد يترتب على الزيادات الجديدة في الأسعار العالمية للغذاء والوقود آثار كبيرة متعلقة بالقطاع العيني تؤثر على الناتج، وأرصدة المالية العامة والحسابات الخارجية، والتضخم (الملحق ٢-١). ومن هذه الآثار المباشرة، على سبيل المثال، نجد أن زيادة أسعار الغذاء بنسبة ١٠٪ ستؤدي إلى زيادة عجز الحساب الجاري الخارجي وعجز المالية العامة في بلدان MENAP المستوردة للنفط بواقع ٠,٣٪ و ٠,٢٪ من إجمالي الناتج المحلي، على التوالي. وقد يؤدي حدوث زيادة مماثلة بنسبة ١٠٪ في أسعار النفط إلى زيادة عجز الحساب الجاري الخارجي وعجز المالية العامة بنسبة ٠,٤٪ من إجمالي الناتج المحلي. ومن المحتمل كذلك أن تزداد الضغوط التضخمية. ورغم ضعف روابط القطاع المالي مع منطقة اليورو، فإن روابط القطاع العيني التي تمتد عبر قنوات التجارة وتمويلات العاملين لها أهمية خاصة في عدة بلدان؛ وأي تفاقم لأزمة منطقة اليورو يمكن أن يؤثر تأثيرا سلبيا شديدا على منطقة MENAP (الملحق ١-٢؛ والإطار ٣-٣).

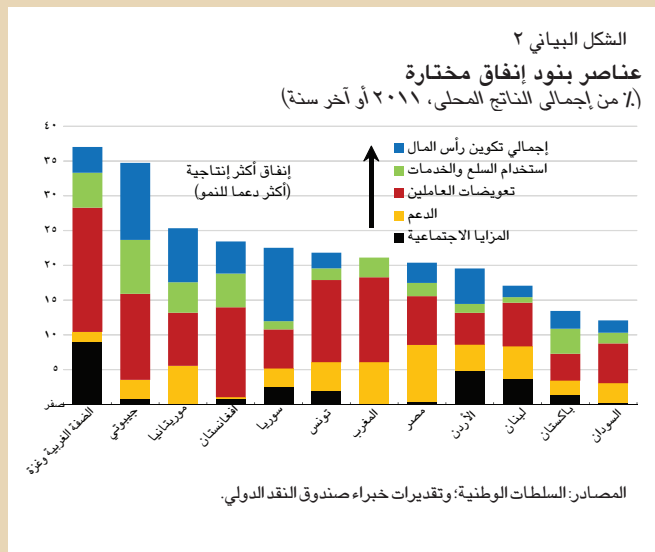
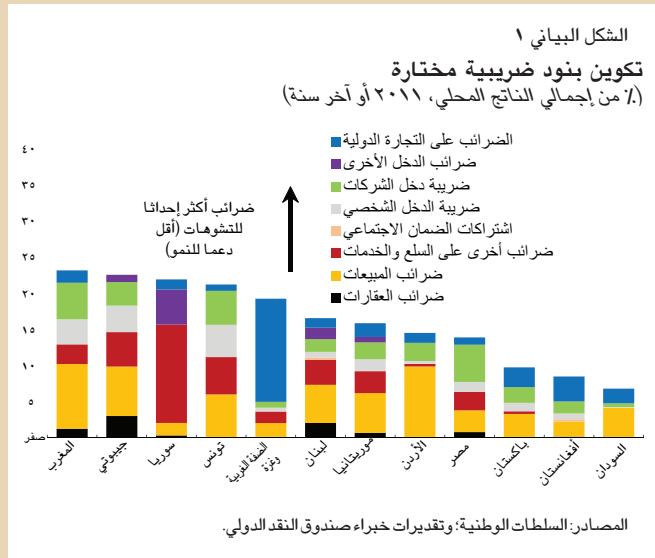
وفيما يتعلق باحتمالات تجاوز التوقعات، فإن اتخاذ الإجراءات الكفيلة بتحديد وتطبيق إطار شامل للسياسة الاقتصادية الكلية وجدول أعمال للإصلاح سيؤدي إلى تحسين النتائج الاقتصادية والسياسية. وقد يتعزز النشاط الاقتصادي أيضا نتيجة تحقيق نمو أقوى من المتوقع في منطقة اليورو وزوال علاوات المخاطر في أسعار النفط.

ضرورة إعادة الاقتصاد الكلي إلى أوضاع قابلة للاستمرار

لا تقتصر صعوبة الآفاق الاقتصادية قريبة المدى على بلدان التحول العربي فقط، لكنها تشمل أيضا بلدان MENAP المستوردة للنفط على نطاق أوسع (باستثناء جيبوتي وموريتانيا). فقد أصبحت إعادة الاقتصاد الكلي إلى أوضاع قابلة للاستمرار مطلبا ضروريا للحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي بعد ازدياد مواطن الخطر التي تهدد الوضع الخارجي والمالية العامة، فضلا على ضعف التمويل الرسمي الخارجي - رغم ترتيبات التمويل/ التأمين الأخيرة من الصندوق للأردن والمغرب.

وسوف تشكل تدابير ضبط أوضاع المالية العامة جزءا من أي برنامج يهدف إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي، ولن يقتصر دورها - إذا ما استمر تنفيذها - على دعم استمرارية

هل المجال متاح لضبط أوضاع المالية العامة على نحو داعم للنمو في بلدان MENAP؟



يمكن أن تصمم تدابير ضبط أوضاع المالية العامة بحيث تحد من الآثار الاقتصادية الانكماشية. وفي هذا الشأن يفضل عموماً استخدام تدابير ضبط أوضاع المالية العامة القائمة على الإيرادات، إذا ما استمر تنفيذها، أكثر من التدابير القائمة على أساس النفقات. وتشير التقديرات المعدة بالنسبة للاقتصادات المتقدمة إلى ارتفاع مضاعفات المالية العامة قصيرة الأجل في حالة التدابير على أساس النفقات مقارنة بالتدابير على أساس الإيرادات، بحيث يرجح أن تكون تعبئة الإيرادات أكثر «دعماً للنمو» مقارنة بإجراء تخفيض تناسبي في النفقات.

ومن شأن استعادة التوازن بين عناصر الإيرادات والنفقات أن يؤدي أيضاً إلى دعم النمو، وهو ما يتضح من الشكلين البيانيين ١ و ٢ لبعض التدابير المختارة على مستوى الضرائب والنفقات العامة في بلدان MENA المستوردة للنفط، مرتبة على أساس تأثيرها في الأجل القصير على الناتج^١ وتستند المراتب إلى مضاعفات مالية تقديرية محسوبة باستخدام نماذج محاكاة للاقتصاديات المتقدمة^٢. وبالنسبة للضرائب، فإن ضرائب الممتلكات والمبيعات هي أكثر الأدوات الداعمة للنمو من حيث تعبئة الإيرادات، في حين أن الضرائب التجارية وضرائب الدخل هي الأقل دعماً للنمو. وبالمثل، على جانب النفقات، فنجد أن النفقات على المزايا الاجتماعية والدعم هي الأقل دعماً للنمو، بينما يمثل الإنفاق على الاستثمارات في الغالب أكثر الأدوات دعماً للنمو.

وتعد أفغانستان ومصر وباكستان من اقتصادات MENAP المستوردة للنفط التي لديها أكبر فرصة لإعادة توازن الضرائب لكي تكون أدوات أكثر دعماً للنمو؛ بينما تعد جيبوتي والأردن والمغرب من الاقتصادات الأقل حظاً في هذا المجال. ويمكن للبلدان التي تواجه مشكلات في التنافسية أن تفيد من مثل هذه الإصلاحات المعروفة باسم «تخفيض العملة باستخدام السياسة الضريبية» حيث يتم التحول من ضرائب العمل إلى ضرائب الاستهلاك (أو الممتلكات) كوسيلة

لمحاكاة آثار تخفيض أسعار الصرف الاسمية. وبالنسبة لعناصر النفقات، فإن الإنفاق على الدعم يصل إلى أعلى المستويات في كل من مصر والأردن ولبنان والمغرب وتونس، مما يفيد بأن المجال متاح لخفض مثل هذا الإنفاق باعتباره أداة داعمة للنمو في سياق ضبط أوضاع المالية العامة. وفي المقابل، نجد أن الإنفاق المنتج على إجمالي تكوين رأس المال يصل إلى أدنى المستويات في كل من لبنان والسودان وتونس، مما يفيد بأن المجال متاح لزيادة مثل هذا الإنفاق.

إعداد بول كاشين وبول زيمان و بادامجا خندلوال

^١ مجموع بنود الضرائب والنفقات لا يمثل انعكاساً للإيرادات الكلية والنفقات الكلية لكل بلد، نظراً لأن هناك بنوداً كثيرة غير متضمنة.

^٢ رغم أنه من غير المعروف ما إذا كان يمكن تطبيق القيم الدقيقة للمضاعفات المالية في الاقتصادات المتقدمة على بلدان MENA، فمن المرجح أن يكون تصنيف منطقة MENA لمضاعفات الإيرادات والنفقات ثابتاً بالنسبة لقيمة المضاعفات. راجع أيضاً تقرير (2010) OECD.

الإصلاحات الهيكلية ضرورية لتعزيز النمو الشامل

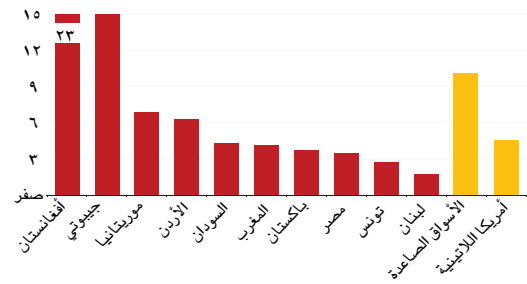
جاءت الأحداث التي بدأت في مستهل ٢٠١١ محملة بآمال الإصلاحات الاقتصادية الجريئة لتلبية تطلعات السكان من الشباب. وحتى الآن لا تزال ضرورات التحول السياسي تجعل التركيز ينصب على الإصلاحات السياسية، بينما لا تزال معدلات البطالة مستمرة في الازدياد متجاوزة مستوياتها المرتفعة بالفعل. وتشير التقديرات التي تم إعدادها في عام ٢٠١٠ (دراسة الصندوق 2010b, IMF) إلى ضرورة توفير ١٨ مليون فرصة عمل جديدة على مدار هذا العقد الحالي لاستيعاب العاطلين عن العمل والداخلين الجدد إلى سوق العمل في مصر والأردن ولبنان والمغرب وسوريا وتونس فقط. وسوف يتطلب إيجاد فرص العمل الضرورية في القطاع الخاص تحقيق زيادة كبيرة ودائمة قدرها ٢٪ في معدلات النمو الاتجاهي طويل الأجل. ولن تحدث هذه الزيادة دون مواصلة الحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي وتنفيذ الإصلاحات الهيكلية لتحسين القدرة التنافسية (الإطار ٢-٧).

ورغم احتمال تباين استراتيجيات بلدان MENAP المستوردة للنمط، نتيجة اختلاف ظروفها الاقتصادية المبدئية وأهدافها، فسوف يتعين على هذه البلدان أن تسعى إلى تحقيق النمو المرتفع والمستمر بقيادة القطاع الخاص، وبدعم من زيادة الاستثمار الخاص وارتفاع مستوى الإنتاجية. وسوف يتعين كذلك إجراء الإصلاحات لتهيئة بيئة أعمال مواتية لتحقيق النمو بقيادة القطاع الخاص. ويمكن أن تسهم إصلاحات سوق العمل والتعليم في تحسين بناء المهارات وتوفير الحماية للعمالة، كما يمكن لإصلاحات تنظيم الأعمال ونظم الحوكمة أن تساعد على تحقيق البساطة والشفافية والمساواة في معاملة مؤسسات الأعمال وتقليص نطاق السعي لتحقيق المكسب الربحي. وإضافة إلى ذلك، قد يؤدي تحسين فرص الحصول على التمويل إلى تحفيز استثمارات الأعمال الحرة والخاصة (الإطار ٢-٧؛ والملحقان ٢-١ و ٢-٢ من دراسة الصندوق 2011d, IMF). غير أن جدول أعمال الإصلاحات القائم يتسم بالتعقيد وسوف يستغرق تنفيذه وقتاً طويلاً، وسوف يتعين على السلطات المضي قدماً في تحقيق طموحات وإمكانات الشباب في المنطقة، وتحسين مستويات المعيشة، وزيادة تكافؤ الفرص الاقتصادية على المديين المتوسط والطويل.

للنمط متدنية مقارنة بالأسواق الصاعدة الأخرى كما أنها تراجعت في ٢٠١١-٢٠١٢ (الشكل البياني ٢-١٨). وإضافة إلى ذلك، فإن جودة الاستثمارات العامة منخفضة أكثر منها في المناطق الأخرى، نتيجة انعدام الكفاءة في تقييم المشروعات وتنفيذها (الشكل البياني ٢-١٩). ويمكن لزيادة الاستثمارات العامة مع الارتقاء بجودتها أن يسهم في تعظيم مزايا النمو للفقراء.

الشكل البياني ٢-١٨:

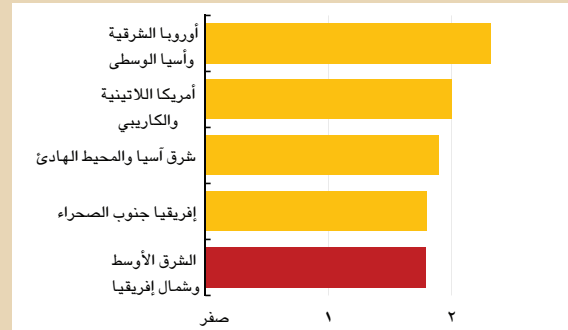
الاستثمار العام منخفض
(% من إجمالي الناتج المحلي: متوسط ٢٠٠٧-٢٠١٢)



المصادر: السلطات الوطنية؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

الشكل البياني ٢-١٩:

ضعف التنفيذ في مشروعات الاستثمار العام



ملحوظة: تستند الحسابات إلى دراسة Dabla-Norris and others (2011). ويتولى مؤشر تنفيذ مشروعات الاستثمار العام تقييم درجة التنافس في العقود، وآلية شكاوى المشتريات، وعمليات الدفع، وفعالية الضوابط الداخلية. وتتراوح المراتب بين صفر و ٤، حيث تعكس الدرجة الأعلى مستوى أفضل من تنفيذ المشروعات.

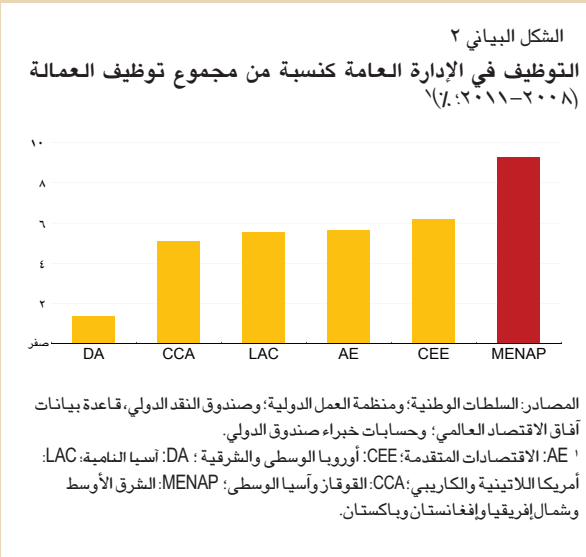
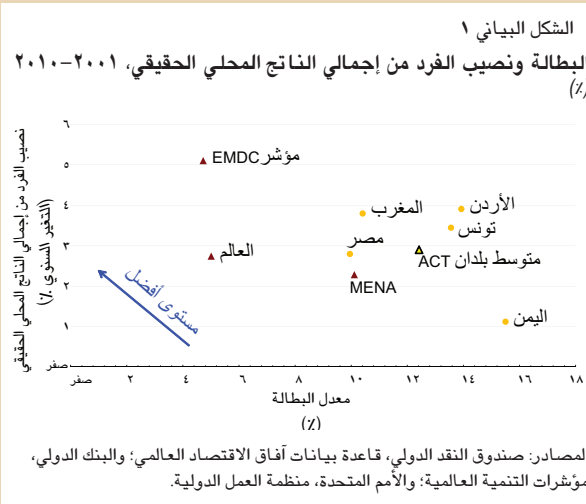
بلدان التحول العربي (ACT): إصلاحات اقتصادية لتعزيز النمو وتوظيف العمالة

مع استمرار مراحل التحول السياسي في بلدان التحول العربي، يتعين على هذه البلدان البدء بوضع خارطة طريق للإصلاح الاقتصادي الهيكلي لكي تسترشد بها في مراحل التحول السياسي ومعالجة البطالة الهيكلية. غير أن هذه البلدان أمامها مهمة كبيرة نظرا للتعقيدات التي تنطوي عليها تحديات التحول الهيكلي، إلا أنه ينتظر أيضا جني ثمار وفيرة تتمثل في ارتفاع مستوى النمو الأكثر شمولاً وزيادة توظيف العمالة. ورغم تباين الاستراتيجيات فسوف يتعين ارتكازها عموماً على منظور يهدف إلى تحقيق نمو مرتفع ومستمر بقيادة القطاع الخاص. وينبغي أن تسعى الحكومات إلى تطوير أسواق العمل، وتحسين القواعد التنظيمية ونظم الحوكمة في مؤسسات الأعمال، وزيادة فرص الحصول على التمويل، ومن ثم تمكين الاقتصاد من التحول من نماذج السعي للكسب الريعي إلى تحقيق القيمة الاقتصادية المضافة وتوفير فرص العمل. وبطبيعة الحال ستتولي بلدان التحول العربي بذاتها دفة برامج التحول، لكن سيتعين على المجتمع الدولي دعمها بالتمويل الكافي وزيادة فرص نفاذها إلى أهم أسواق الصادرات وحصولها على المشورة بشأن السياسات.

تواجه بلدان التحول العربي تحديات هيكلية كبيرة منذ وقت طويل. فقد عانت من ارتفاع معدلات البطالة وضعف مشاركة قوى العمل في سوق العمل، وهما من أعراض ضعف الديناميكية في اقتصاداتها. ولم تكن هذه البلدان قادرة على تحقيق معدلات نمو للفرد تعادل المعدلات السائدة في بلدان الأسواق الصاعدة النامية الأخرى، كما أن معدل استجابة توظيف العمالة للنمو في هذه البلدان كان من أبطأ المعدلات على مستوى العالم (الشكل البياني ١). ورغم انتقال العديد من بلدان التحول العربي على مر الزمن من مجرد اقتصادات تدار بقيادة الدولة إلى نظم تعتمد أكثر على النمو بقيادة القطاع الخاص، فقد ظل توظيف العمالة في القطاع العام في هذه البلدان أكبر كثيراً منه في مناطق العالم الأخرى، ولم يكن بوسعها إطلاق العنان لنفس الديناميكية الاقتصادية التي ساهمت في قيادة التحول الاقتصادي في الأسواق الصاعدة والبلدان النامية في المناطق الأخرى (الشكل البياني ٢).

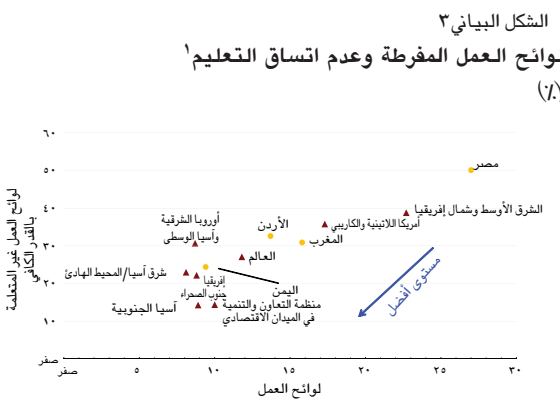
ولإطلاق الإمكانيات الهائلة لدى بلدان التحول العربي، يتعين مساهمة عوامل كثيرة تختلف باختلاف البلدان. ويبحث هذا الإطار في ثلاثة مجالات رئيسية: (١) ضرورة إجراء إصلاحات في سوق العمل وفي مجال التعليم لضمان توفير القدر الكافي من بناء المهارات والحماية للعمال؛ و (٢) ضرورة إجراء إصلاحات في القواعد التنظيمية ونظم الحوكمة لضمان البساطة والشفافية والمساواة في معاملة الشركات؛ و (٣) تحسين فرص الحصول على التمويل ليكون عاملاً حافزاً لاستثمارات الأعمال الحرة والقطاع الخاص.

وتواجه أسواق العمل في بلدان التحول العربي مشكلات كبيرة. فمعدلات البطالة المرتفعة في هذه البلدان تتفاقم نتيجة الضغوط الديمغرافية الكبيرة ودخول أعداد كبيرة من السكان ممن هم في سن الشباب إلى سوق العمل. ويلاحظ أن معدل البطالة مرتفع بين الشباب، ويتراوح بين ١٨٪ و ٣٠٪ في مصر والأردن والمغرب وتونس، وتواجه النساء مشكلات ذات طابع خاص في الحصول على العمل. والضغوط الديمغرافية هائلة: وسوف يتعين توفير ٨,٥ مليون فرصة عمل من بداية مراحل التحول وحتى نهاية عام ٢٠١٥ في هذه البلدان الأربعة حتى يتسنى استيعاب البطالة والداخلين الجدد في سوق العمل. وتشير تقديرات الدراسات التجريبية، وفقاً لتوقعات النمو الراهنة، إلى أنه سيتم توفير أقل من نصف العدد المطلوب فقط من فرص العمل، مما سيرتفع أكثر من ٤,٥ مليون شخص عاطلاً عن العمل.



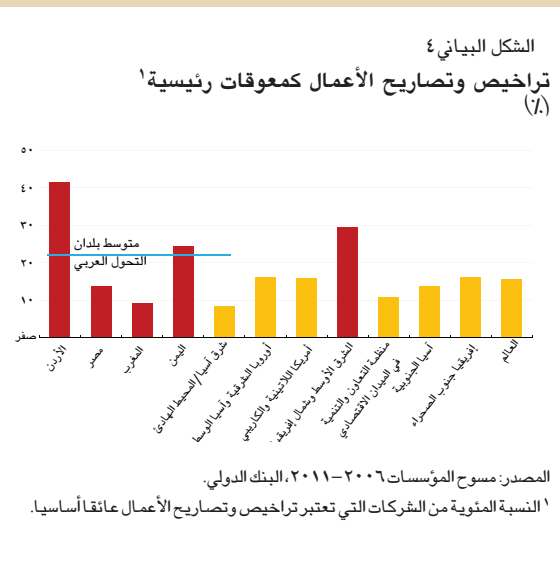
الإطار ٢-٧ (تابع)

ورغم تباين جذور المشكلة باختلاف البلدان، فإن هناك بعض العوامل المشتركة. فالتصور السائد أن لوائح العمل في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تشكل عائقاً أساسياً يقلل من الدافع لدى الشركات على التعيين ويوجه الباحثين عن العمل إلى القطاع غير الرسمي، حيث لا يحصل العمال على نفس المستوى من الحماية المتاح في القطاع الرسمي (الشكل البياني ٣). وقد أدت ضمانات التوظيف (الضمنية والصريحة) في التعيين الحكومي، والتفاوت في توقعات الرواتب نتيجة جداول الأجور والمزايا السخية نسبياً في قطاع الخدمة المدنية، إلى تشتت سوق العمل وفرط الطلب على وظائف القطاع العام. وأدت قوة تركيز النظام التعليمي على المؤهلات المتعارف عليها للدخول في سلك الخدمة المدنية إلى افتقار الداخلين إلى سوق العمل في الغالب للمزيج السليم لأسواق العمل في العصر الحالي. وتشير مسح المؤسسات إلى أن نسبة الشركات في منطقة MENA التي تقر بالعقبات الكبيرة نتيجة قوة العمل غير المتعلمة بالقدر الكافي (٣٩٪) هي الأعلى بين بلدان العالم (الشكل البياني ٣).



وسوف تختلف حلول هذه المشاكل أيضاً باختلاف البلدان، لكن يفترض عموماً أن تتركز في خمسة مجالات: مراجعة القواعد التنظيمية لسوق العمل للحد من العوامل المثبطة للتعيين مع المحافظة على القدر الكافي من الحماية للعمال؛ وإعادة النظر في ممارسات التعيين وسياسات المكافأة في القطاع العام للحد من هيمنة وتحييز سوق عمل القطاع العام؛ وإصلاح نظام التعليم، بحيث يكون أكثر تواءماً مع احتياجات أصحاب العمل في القطاع الخاص؛ والعمل على تنفيذ سياسات تفاعلية لسوق العمل للتعبيل بإحراز التقدم في خفض البطالة؛ والتشديد بصفة خاصة على السياسات التي تشجع على توظيف الشباب والمرأة.

وبلدان التحول العربي لديها أيضاً تركبة من تنظيمات الأعمال المعقدة والمرهقة، والتي تأتي غالباً مصحوبة بإجراءات طويلة ومكلفة

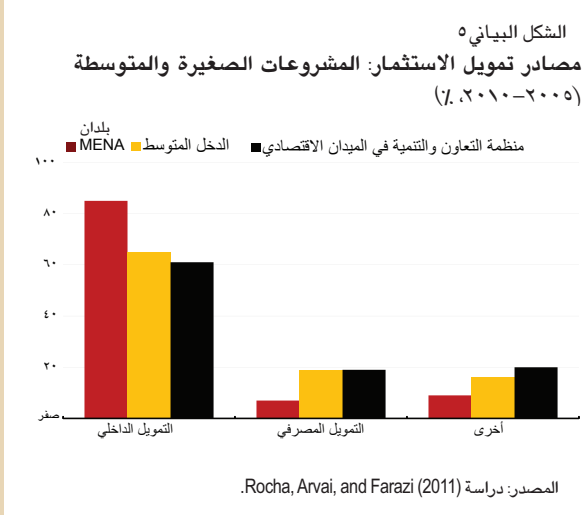


ورغم ما اتخذته البلدان بالفعل من إجراءات، فلا تزال هناك حاجة لبذل الجهود المستمرة والمكثفة. ولتحسين فرص تحقيق النجاح الدائم، سوف يتعين عزل المؤسسات الوطنية والإقليمية الرئيسية عن التدخلات التي تتسم بالصلاحيات الاستثنائية المفرطة وعدم الشفافية من خلال وضع نظم للضوابط والتوازنات. ويتضح من تجربة آسيا الشرقية، على سبيل المثال، أن البلدان التي اتسمت بالفعالية في إقامة المؤسسات القائمة على القواعد التنظيمية وتخضع للمساءلة كانت أكثر نجاحاً في تحقيق النمو الاقتصادي مقارنة بالمؤسسات التي ظلت خاضعة للتدخلات الجزافية من القيادة السياسيين والمسؤولين الحكوميين.

١ استقصاءات مؤسسات الأعمال التي يعدها البنك الدولي.

الإطار ٢-٧ (تتمة)

وعلى الرغم من التباين بين البلدان من حيث احتياجاتها الإصلاحية، فلا بد أن تركز الاستراتيجيات المعنية بإصلاح تنظيم الأعمال على إزالة الحواجز أمام الدخول في الأعمال والخروج منها. وينبغي مراجعة شروط الدخول في الأعمال - مثل موافقة الوزارة القطاعية، التي تعطي صلاحية استنسابية واسعة للمسؤولين في اختيار المستثمرين لمنحهم الأفضلية أو لاستبعادهم - وتقنين هذه الشروط على أساس من الوضوح والشفافية. وبالمثل، ينبغي تيسير الحد الأدنى المرتفع لمتطلبات رأس المال والقيود على الملكية الأجنبية، ما لم تمثل مصدر قلق تنظيمي محدد. وإضافة إلى ذلك، ينبغي أن ينصب تركيز جهود الإصلاح على إزالة الصعوبات أمام الخروج من الأعمال، بما في ذلك قوانين الإفلاس الحديثة التي لا تجرّم الإخفاق في الأعمال.

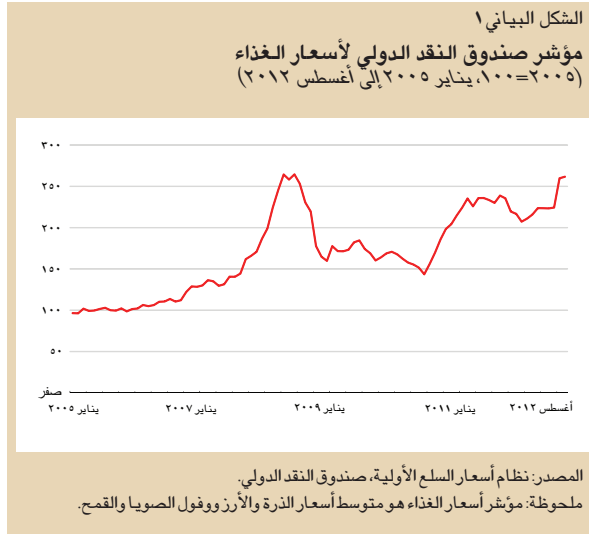


وتمثل فرص الحصول على التمويل عقبة رئيسية أيضا في بلدان لتمويل استثماراتها في منطقة MENA، وهي بلا شك أقل نسبة ترى أن فرص الحصول على التمويل تمثل عائقا أساسيا، ولا تزال المشروعات الصغيرة والمتوسطة، بالتحديد، محرومة لتمويل خططها الاستثمارية (الشكل البياني ٥). وسوف تتباين بلدان التحول العربي في ظل اختلاف ظروفها الاقتصادية المصرفية، وتحسين البنية التحتية المالية، ودعم المنافسة.

٢ راجع الحاشية السابقة.

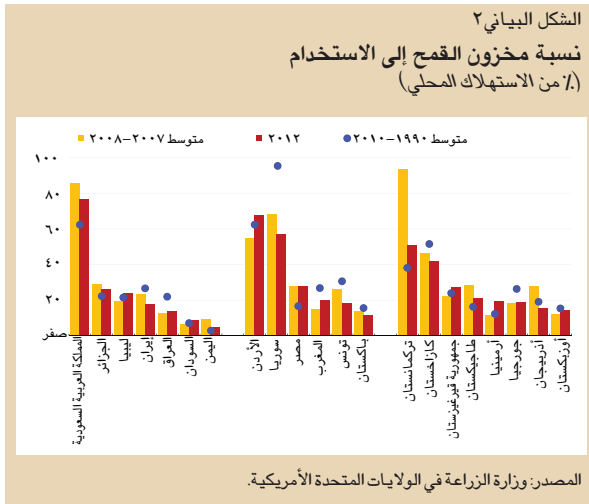
الملحق ٢-١: بلدان MENAP و بلدان القوقاز وآسيا الوسطى (CCA): معرضة بشدة لمخاطر ارتفاعات أسعار الغذاء

تواصل أسعار الغذاء العالمية ارتفاعها في عام ٢٠١٢، مثيرة المخاوف من ارتفاع التضخم، مثلما حدث أثناء أزمة الغذاء العالمي في ٢٠٠٧-٢٠٠٨. وتتركز الطفرة الراهنة في أسعار المحاصيل على الذرة وفول الصويا بصفة أساسية، بينما شهدت أسعار القمح والأرز أيضا ارتفاعا حادا في الشهور الأخيرة. وكان الدافع الرئيسي وراء هذه الزيادات في الأسعار هو نقص الإمدادات الناشئ عن صدمات مناخية معاكسة في أستراليا، ومنطقة البحر الأسود، وأمريكا الشمالية. ورغم أن إمدادات الحبوب تأثرت بشدة أيضا من قيود التصدير التي فرضتها كبرى البلدان المصدرة للغذاء أثناء أزمة الغذاء العالمية في ٢٠٠٧-٢٠٠٨، فإن ذلك الأمر لم يحدث في عام ٢٠١٢.

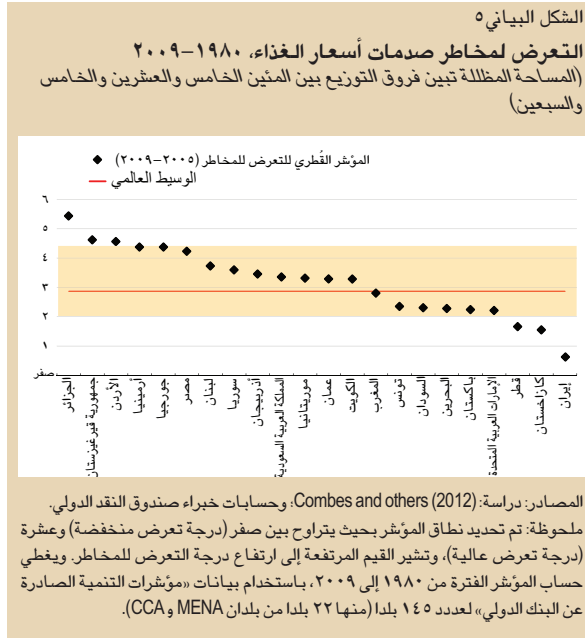


ارتفعت أسعار الغذاء العالمية (لاسيما أسعار الحبوب) بسرعة في عام ٢٠١٢ وعادت إلى مستويات لم تشاهد منذ أزمة الغذاء العالمية في ٢٠٠٧-٢٠٠٨ (الشكل البياني ١). وهناك العديد من البلدان في منطقتي الشرق الأوسط وآسيا الوسطى معرضة لمخاطر أسعار الغذاء المرتفعة والمتصاعدة. وتنشأ هذه المخاطر في البلدان التي تحتفظ بمخزون منخفض من الحبوب، كما تعتمد إلى حد كبير على الحبوب المستوردة لتلبية الجانب الأكبر من الطلب الاستهلاكي لديها، ويشكل الغذاء حصة كبيرة في سلال استهلاكها القومي.

وهناك العديد من بلدان MENAP و CCA - لا سيما أذربيجان وإيران وسوريا وتونس وتركمانستان واليمن - تحتفظ بقدر محدود نسبيا من مخزون القمح، وتصل نسب المخزون إلى الاستخدام فيها إلى مستويات أقل من تلك المشاهدة في ٢٠٠٧-٢٠٠٨ (الشكل البياني ٢). ونظرا لهشاشة وضع المخزون لدى كثير من البلدان، فإن أي اضطراب في الإمدادات من كبرى البلدان المصدرة للسلع الأولية يمكن أن يفرض ضغطا رافعا كبيرا على أسعار الغذاء والحبوب العالمية. ويلاحظ أن واردات الغذاء هائلة في كثير من بلدان MENAP و CCA، حيث تصل مستوياتها (كنسبة من إجمالي الناتج المحلي) أعلى كثيرا من المتوسطات العالمية. وعلى وجه التحديد يعتمد العراق وجمهورية قيرغيزستان وموريتانيا واليمن على إمدادات الحبوب العالمية (الشكل البياني ٣). وينعكس هذا الاعتماد أيضا في الوزن الكبير للغذاء في سلال الاستهلاك القومي، وبالتالي، فإن أي ارتفاع حاد في أسعار الغذاء يمكن أن يقلل بشدة من القوة الشرائية للأسر (الشكل البياني ٤).



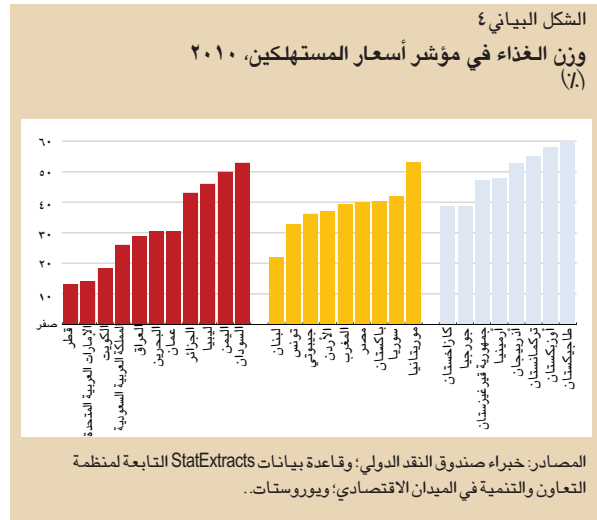
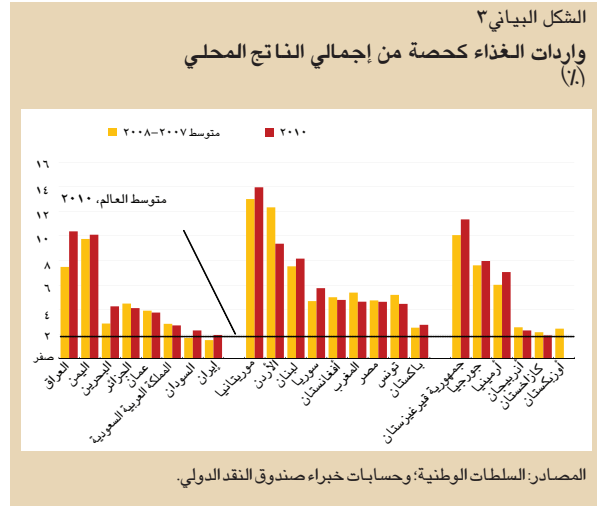
إعداد لياندرو ميدينا وبول كاشين وقدمت مارينا روسيه الدعم البحثي.



تتجاوز قيم المؤشر المئين الخامس والسبعين من توزيع مؤشر التعرض للمخاطر (الشكل البياني ٥). ويوضح ذلك أن العديد من البلدان في هاتين المنطقتين عرضة بشكل خاص لمخاطر صدمات أسعار الغذاء، ليس فقط بالقيم المطلقة، وإنما أيضا بالمقارنة مع غيرها من بلدان العالم.

ما هي بعض آثار تصاعد أسعار الغذاء على الاقتصاد الكلي؟ يعني ارتفاع أسعار الغذاء ارتفاعا في معدل التضخم الكلي، مما يؤدي إلى تقليص القوة الشرائية للأسر المعيشية. وسوف تتأثر كذلك أرصدة حسابات المالية العامة والحسابات الخارجية في البلدان المستوردة للغذاء تأثرا سلبيا من خلال زيادة الدعم على السلع الأولية/التدابير المعنية بشبكات الأمان الاجتماعي وارتفاع تكاليف استيراد السلع الأولية. ومن شأن تصاعد أسعار الغذاء أيضا أن يتسبب في تراجع الأمن الغذائي على المستوى القومي ومستوى الأسر، الذي يمكن بدوره أن يتسبب في السخط السياسي الداخلي ويزعزع استقرار النظم السياسية الهشة في مرحلة ما بعد الصراع/الانتقالية. ومما لا شك فيه أن انعدام الأمن الغذائي كان السبب الأساسي للتوترات الاجتماعية والصراع في العالم العربي خلال العقود الأخيرة.^٢

^٢ راجع دراستي (2012) Breisinger and others و Arezki and Bruckner (2011).



ما مدى تعرض بلدان MENAP و CCA لمخاطر تصاعد أسعار الغذاء؟ وفقا لما ورد في «مؤشر التعرض لمخاطر الصدمات الغذائية» الذي أعده خبراء صندوق النقد الدولي^١، نجد أن ثلثي بلدان MENAP و CCA تقريبا تقع أعلى الوسيط العالمي (المؤشر الأعلى هو دلالة على زيادة التعرض للمخاطر) وأن ستة بلدان (هي الجزائر وأرمينيا ومصر وجورجيا والأردن وجمهورية قيرغيزستان) شديدة التعرض للمخاطر، حيث

^١ مؤشر التعرض للمخاطر هو مزيج مرجح من: نسبة واردات الغذاء إلى إجمالي استهلاك الأسر (كمؤشر على الاعتماد على الغذاء)؛ ونسبة واردات الغذاء إلى إجمالي الواردات السلعية (كمؤشر على عبء واردات الغذاء)؛ والدالة العكسية لنصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (التي توضح القدرة على توفير شبكات الأمان الغذائي للمستهلك المحلي)، راجع دراسة Combes and others (2012). ونظرا لنقص البيانات لم يكن في الإمكان حساب المؤشر بالنسبة لأفغانستان وجيبوتي والعراق وليبيا وطاجيكستان وتركمانستان وأوزبكستان واليمن.

تجاهل تطورات أسعار الغذاء إلى الإضرار بالقوة الشرائية للأسر والتأثير سلباً على توزيع الدخل.^٣ وللتخفيف من من إمكانية التعرض لمخاطر أسعار الغذاء في بلدان MENAP و CCA، يتعين تنفيذ إصلاحات أخرى: فالأمر لا يقتصر على السياسات التي تهدف إلى زيادة الإنتاج والإنتاجية الزراعية في البلدان التي يقل فيها إنتاج الغذاء عن المستويات الممكنة (من خلال الإصلاح الزراعي، وتوسيع رقعة الأراضي الزراعية، وزيادة فرص الحصول على الائتمان في القطاع الزراعي)، وإنما من خلال السياسات أيضاً التي تهدف إلى زيادة شبكات الأمان الاجتماعي الموجهة بدقة إلى المستحقين/تحويلات الدخل إلى الفقراء وتنفيذ تخفيضات محددة المدة في الضرائب/الجمارك على الغذاء (حيثما توفر الحيز المالي القابل للاستمرار). وينبغي تجنب الدعم المعمم على الأسعار (أو الضوابط المعممة)، ومقاومة ضغوط زيادات أجور القطاع العام. وعلى الجانب الخارجي، يمكن للبلدان المستوردة للغذاء أن تسمح بزيادة المرونة في سعر الصرف الحقيقي والاعتماد على التمويل الخارجي لدعم أوضاع موازين مدفوعاتها.

كيف ينبغي لصناع السياسات في هاتين المنطقتين مراعاة مواطن الخطر؟

بدأت الشكوك تساور صناع السياسات النقدية في البلدان الصاعدة والنامية - التي تنسم بضخامة حصص الغذاء غير المرنة في سلال الاستهلاك القومي وبالأثار غير المباشرة المهمة لتضخم أسعار الغذاء على تضخم السلع غير الغذائية - حول مدى صحة الحكمة التقليدية التي تقضي بالتركيز على معايير التضخم الرئيسية التي تستبعد أسعار الغذاء. وبدلاً من ذلك، ذهب صناع السياسات في العديد من البلدان الصاعدة والنامية في مداولاتهم حول السياسات إلى أن التركيز على التضخم الكلي - مع عدم إغفال التضخم الأساسي كمؤشر مهم للتضخم المحلي - قد يكون أكثر ملاءمة في ضمان عدم إخلال تصاعد أسعار الغذاء بتوقعات التضخم.

وعلاوة على ذلك، نجد أن البيئة الاقتصادية التي يعاني فيها كثير من الأسر المعيشية المحلية من نقص الائتمان، يمكن أن يؤدي

^٣ راجع أيضاً تقرير الصندوق (IMF (2011d)، الملحق ٣-١.

البلدان المستوردة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وأفغانستان وباكستان:

مؤشرات اقتصادية مختارة

	متوسط							توقعات	
	٢٠٠٦-٢٠٠٠	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	
نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي	٤.٩	٦.٨	٥.٣	٤.٢	٤.٠	٢.٠	٢.١	٣.٣	
(التغير السنوي، %)	...	١٣.٧	٣.٦	٣١.٠	٨.٤	٥.٨	٥.٢	٦.٥	
جمهورية أفغانستان	٢.٨	٥.١	٥.٨	٥.٠	٣.٥	٤.٥	٤.٨	٥.٠	
جيبوتي	٤.٤	٧.١	٧.٢	٤.٧	٥.١	١.٨	٢.٠	٣.٠	
مصر	٦.٣	٨.٢	٧.٢	٥.٥	٢.٣	٢.٦	٢.٠	٣.٥	
الأردن	٣.٠	٩.٣	٨.٥	٧.٠	١.٥	١.٥	٢.٠	٢.٥	
لبنان	٤.٨	١.٠	٣.٥	١.٣-	٥.١	٤.٠	٥.٣	٦.٩	
موتانيا	٤.٩	٢.٧	٥.٦	٤.٩	٣.٧	٤.٩	٢.٩	٥.٥	
المغرب	٥.١	٦.٨	٣.٧	١.٧	٣.١	٣.٠	٣.٧	٣.٣	
باكستان	٨.٢	١٢.٢	٢.٣	٤.٦	٢.٢	٤.٥-	١١.٢-	٠.٠	
السودان	٤.٠	٥.٧	٤.٥	٥.٩	٣.٤	
الجمهورية العربية السورية ^١	٤.٦	٦.٣	٤.٥	٣.١	٣.١	١.٨-	٢.٧	٣.٣	
تونس	٤.٥	٧.١	١٣.٠	١٠.٢	٨.٥	٩.٩	٩.٧	٩.٢	
تضخم أسعار المستهلكين	...	٨.٦	٣٠.٥	٨.٣-	٠.٩	١٣.٨	٩.١	٥.٠	
(المتوسط السنوي، %)	٢.٣	٥.٠	١٢.٠	١.٧	٤.٠	٥.١	٤.٧	٢.٤	
جمهورية أفغانستان	٥.١	٩.٥	١٨.٣	١١.٧	١١.٤	٩.٩	٩.٧	١١.٤	
جيبوتي	٢.٧	٤.٧	١٣.٩	٠.٧-	٥.٠	٤.٤	٤.٥	٣.٩	
مصر	١.٣	٤.١	١٠.٨	١.٢	٤.٥	٥.٠	٦.٥	٥.٧	
الأردن	٦.٥	٧.٣	٧.٥	٢.١	٦.٣	٥.٧	٥.٩	٦.١	
لبنان	١.٧	٢.٠	٣.٩	١.٠	١.٠	٠.٩	٢.٢	٢.٥	
موتانيا	٥.٠	٧.٨	١٠.٨	١٧.٦	١٠.١	١٣.٧	١١.٠	١٠.٤	
المغرب	٧.٦	٨.٠	١٤.٣	١١.٣	١٣.٠	١٨.٣	٢٨.٦	١٧.٠	
باكستان	٣.٨	٤.٧	١٥.٢	٢.٨	٤.٤	
السودان	٢.٩	٣.٤	٤.٩	٣.٥	٤.٤	٣.٥	٥.٠	٤.٠	
الجمهورية العربية السورية ^١	٤.٥-	٥.٢-	٥.٦-	٥.٠-	٥.٦-	٧.٠-	٧.٨-	٧.٤-	
تونس	...	٢.٠-	٤.٠-	١.٣-	٠.٩	٠.٩	٠.٨	٠.٦-	
رصيد المالية العامة لدى الحكومة العامة	١.٩-	٢.٦-	١.٣	٤.٦-	٠.٥-	٠.٧-	٠.٤	٠.٨	
(% من إجمالي الناتج المحلي)	٦.٨-	٧.٥-	٨.٠-	٦.٨-	٧.٨-	٩.٩-	١١.١-	٩.٨-	
جمهورية أفغانستان	٣.٠-	٥.٧-	٥.٥-	٨.٩-	٥.٦-	٥.٧-	٦.٥-	٥.٥-	
جيبوتي	١٤.٦-	١٠.٨-	٩.٥-	٨.٣-	٧.٧-	٦.١-	٧.٩-	٨.٣-	
مصر	...	١.٦-	٦.٥-	٥.١-	١.٥-	١.٥-	٢.٤-	٢.٣-	
الأردن ^٢	٥.٠-	٠.١-	٠.٧	١.٨-	٤.٤-	١.٩-	٦.١-	٥.٣-	
لبنان ^٣	٢.٨-	٥.٥-	٧.٣-	٥.٠-	٥.٩-	٦.٤-	٦.٤-	٧.٢-	
موتانيا ^٣	٠.٩-	٢.٥-	٠.١-	٤.٢-	٠.٤-	١.٣-	٤.٠-	٣.٩-	
المغرب	١.٩-	٣.١-	٢.٩-	٢.٩-	٤.٨-	
باكستان	٢.٧-	٢.٨-	٠.٧-	٢.٦-	٠.٩-	٣.١-	٦.٤-	٥.٣-	
السودان	٠.٨-	٢.٥-	٤.١-	٧.٣-	٥.٠-	٥.٩-	٦.٤-	٧.٢-	
الجمهورية العربية السورية ^١	٠.٨-	٢.٥-	٤.١-	٧.٣-	٥.٠-	٥.٩-	٦.٤-	٧.٢-	
تونس	٤.٤-	٥.٢-	٤.١-	٤.٨-	٣.١-	٣.٥-	٥.٢-	٤.٤-	
رصيد الحساب الجاري	...	٥.٨	٥.١	١.٦	٣.٩	٣.٣	٢.١	٠.٥	
(% من إجمالي الناتج المحلي)	٢.٠-	٢١.٤-	٢٤.٣-	٩.١-	٥.٨-	١٢.٦-	١٢.٢-	١٢.٥-	
جمهورية أفغانستان	١.٦	١.٧	٠.٥	٢.٣-	٢.٠-	٢.٦-	٣.٤-	٣.٣-	
جيبوتي	٠.٢	١٧.٢-	٩.٣-	٤.٩-	٧.١-	١٢.٠-	١٤.١-	٩.٩-	
مصر	١٣.٨-	٦.٨-	٩.٢-	٩.٨-	٩.٦-	١٤.٠-	١٦.٢-	١٥.٦-	
الأردن	١٦.٢-	١٧.٢-	١٤.٨-	١٠.٧-	٨.٧-	٧.٥-	٢٣.٦-	١٣.٩-	
لبنان	٢.٢	٠.١-	٥.٢-	٥.٤-	٤.٣-	٨.٠-	٧.٩-	٥.٤-	
موتانيا	٠.٨	٤.٨-	٨.٥-	٥.٧-	٢.٢-	٠.١	٢.٠-	١.٧-	
المغرب	٥.٧-	٥.٩-	٢.٠-	١٠.٠-	٢.١-	٠.٥-	٧.٨-	٦.٦-	
باكستان	١.٨-	٠.٢-	١.٢-	٣.٦-	٣.٣-	
السودان	٢.٨-	٢.٤-	٣.٨-	٢.٨-	٤.٨-	٧.٣-	٧.٩-	٧.٧-	
الجمهورية العربية السورية ^١	٢.٨-	٢.٤-	٣.٨-	٢.٨-	٤.٨-	٧.٣-	٧.٩-	٧.٧-	
تونس	٢.٨-	٢.٤-	٣.٨-	٢.٨-	٤.٨-	٧.٣-	٧.٩-	٧.٧-	

المصادر: السلطات الوطنية؛ وتقديرات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.

^١ بيانات ٢٠١١-٢٠١٣ لا تتضمن سوريا نظرا لأجواء عدم اليقين المحيطة بأوضاعها السياسية.

^٢ الحكومة المركزية.

^٣ تشمل الإيرادات النفطية المحولة إلى صندوق النفط.

المراجع

- Hedge against Food Price Shocks?” IMF Working Paper 12/167 (Washington: International Monetary Fund).
- Corbae, D., and S. Ouliaris, 2006, “Extracting Cycles from Nonstationary Data,” in *Econometric Theory and Practice: Frontiers of Analysis and Applied Research*, edited by D. Corbae, S. Durlauf, and B. Hansen, pp. 167–178. (New York: Cambridge University Press).
- Dabla-Norris, E., J. Brumby, A. Kyobe, C. Papageorgiou, and Z. Mills, 2011, “Investing in Public Investment: An Index of Public Investment Efficiency,” IMF Working Paper 11/37 (Washington: International Monetary Fund).
- Feldmann, H., 2009, “The Unemployment Effects of Labor Regulation around the World,” *Journal of Comparative Economics*, Vol. 37 (1), pp. 76–90.
- FRED, Federal Reserve Economic Data, Federal Reserve Bank of St. Louis.
- Gatti, R., D. Angel-Urdinola, J. Silva, and A. Bodor, 2011, *Striving for Better Jobs: The Challenge of Informality in the Middle East and North Africa* (Washington: World Bank).
- International Energy Agency, 2009, *World Energy Outlook* (Paris: OECD/IEA).
- _____, 2012a. *Golden Rules for a Golden Age of Gas: World Energy Outlook Special Report on Unconventional Gas* (Paris: OECD/IEA).
- _____, 2012b. *Medium-Term Gas Market Report* (Paris: OECD/IEA).
- _____, 2012c. *Medium-Term Gas Market Review* (Paris: OECD/IEA).
- International Monetary Fund, 2010a, *Coordinated Direct Investment Survey* (Washington: International Monetary Fund).
- _____, 2010b, *Regional Economic Outlook: Middle East and Central Asia* (October; Washington: International Monetary Fund).
- _____, 2011a, “Assessing Reserve Adequacy,” Available via the Internet: <https://www.imf.org/external/np/pp/eng/2011/021411b.pdf>
- Arezki, R., and M. Brückner, 2011, “Food Prices and Political Instability,” IMF Working Paper 11/62 (Washington: International Monetary Fund).
- Arezki, R., and F. Hasanov, 2009, “Global Imbalances and Petrodollars,” IMF Working Paper 09/89 (Washington: International Monetary Fund).
- Barajas, A., R. Chami, C. Ebeke, and S. J. A. Tapsoba, 2012, “Workers’ Remittances: An Overlooked Channel of International Business Cycle Transmission?” IMF Working Paper 12/251 (Washington: International Monetary Fund).
- Bems, R., and I. de Carvalho Filho, 2009, “Current Account and Precautionary Savings for Exporters of Exhaustible Resources,” IMF Working Paper 09/33 (Washington: International Monetary Fund).
- Borchert, I., B. Gootiiz, and A. Mattoo, 2012, “Policy Barriers to International Trade in Services: New Empirical Evidence,” World Bank Policy Research Working Paper WPS6109 (Washington: World Bank).
- Breisinger, C., O. Ecker, P. Al-Riffai, and B. Yu, 2012, *Beyond the Arab Awakening: Policies and Investments for Poverty Reduction and Food Security* (Washington: International Food Policy Research Institute).
- British Petroleum Co. (BP), 2012, *BP Statistical Review of World Energy June 2012* (London: British Petroleum).
- Caceres, C., and L. Medina, 2012, “Measures of Fiscal Risk in Hydrocarbon-Exporting Countries,” IMF Working Paper 12/260 (Washington: International Monetary Fund).
- Cashin, P., K. Mohaddes, Mehdi Raissi, and Maziar Raissi, 2012, “The Differential Effects of Oil Demand and Supply Shocks on the Global Economy,” IMF Working Paper 12/253 (Washington: International Monetary Fund).
- Cashin, P., K. Mohaddes, and Mehdi Raissi, 2012, “The Global Impact of the Systemic Economies and MENA Business Cycles,” IMF Working Paper 12/255 (Washington: International Monetary Fund).
- Combes, J-L., C. Ebeke, M. N. Etoundi, and T. Yogo, 2012, “Are Foreign Aid and Remittance Inflows a

Working Paper 191/11 (Washington: International Monetary Fund).

OECD, 2010, “*Fiscal Consolidation: Requirements, Timing, Instruments and Institutional Arrangements*,” OECD Economic Outlook 2010/2 (Paris: Organization for Economic Cooperation and Development).

Rocha, R. R., Z. Arvai, and S. Farazi, 2011, *Financial Access and Stability—A Road Map for the Middle East and North Africa* (Washington: World Bank).

Schneider, F., A. Buehn, and C. E. Montenegro, 2010, “New Estimates for the Shadow Economies All over the World,” *International Economic Journal*, Vol. 24 (4), pp. 443–61.

U.S. Energy Information Administration, 2012, *Annual Energy Outlook* (Washington: U.S. Department of Energy).

Vuletin G., 2009, “Measuring the Informal Economy in Latin America and the Caribbean,” IMF Working Paper 08/102 (Washington: International Monetary Fund).

World Bank, Enterprise Surveys data. Available via Internet: www.enterprisesurveys.org.

———, Services Trade Restrictions database. Available via Internet: <http://iresearch.worldbank.org/servicetrade/>.

———, World Development Indicators. Available via Internet: <http://data.worldbank.org/data-catalog/world-development-indicators>

———, Worldwide Governance Indicators, Available via the Internet: <http://info.worldbank.org/governance/wgi/index.asp>.

World Economic Forum, 2010, *The Global Competitiveness Report 2009-2010* (Geneva: World Economic Forum).

———, 2011b, *Gulf Cooperation Council Countries: Enhancing Economic Outcomes in an Uncertain Global Economy*, Middle East and Central Asia Department Paper (Washington: International Monetary Fund).

———, 2011c, *Regional Economic Outlook: Middle East and Central Asia* (April; Washington: International Monetary Fund).

———, 2011d, *Regional Economic Outlook: Middle East and Central Asia* (October; Washington: International Monetary Fund).

———, 2012a, *Fiscal Policy and Employment in Advanced and Emerging Economies*, Fiscal Affairs Department Policy Paper (Washington: International Monetary Fund).

———, 2012b, *Libya: Beyond the Revolution*, Middle East and Central Asia Department Paper (Washington: International Monetary Fund).

———, 2012c, *Saudi Arabia: Selected Issues*. IMF Country Report No. 12/272 (Washington: International Monetary Fund).

———, 2012d, *World Economic Outlook* (October; Washington: International Monetary Fund).

———, (IMF) Direction of Trade Statistics database (Washington: International Monetary Fund).

———, (IMF) International Financial Statistics database (Washington: International Monetary Fund).

———, (IMF) World Economic Outlook database (Washington: International Monetary Fund).

Kanaan, O., U. Kock, and M. Sumlinski, 2012, “Recent Experience and Prospects of the Economy of the West Bank and Gaza,” IMF Staff Report. Available via the Internet: www.imf.org/wbg (Washington: International Monetary Fund).

Mohaddes, K., and M. Raissi, 2011, “Oil Prices, External Income, and Growth: Lessons from Jordan,” IMF